جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أنماط الجريمة لدى الوافدين في الأردن "دراسة على عينة من مراكز الإصلاح والتأهيل"

إعداد الطالب
رائد زكي العمارين

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالعزيز علي الخزاعلة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمـالاً لمتطلبـات الحصـول علـى درجـة
الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2014

الإهداء

إلى والدي العزيزين، اللذان لم يبخلا علي يوما بشئ، أطال الله في عمريهما.

إلى اخي ورفيق دربي الاستاذ راكز الحمايده الذي ساندني ووقف إلى جانبي لإتمام هذا العمل فكان خير معين.

إلى أخي رفيق الطفولة المهندس عمار القسوس.

إلى أخي الحبيب الدكتور نضال وزوجته الدكتوره سناء واولاده قيس وليث.

الى زوجتي الغاليه شوق التي تحملت معي ايام الدراسه فكانت خير معين.

إلى أولادي، زين و زكي.

أهديهم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع.

رائد زكي العمارين

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر المكلل بالعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور عبدالعزيز علي الخزاعلة الذي كان لتوجيهاته السديدة ونصحه وصبره الطويل الاثر الكبير في إخراج هذا العمل بالصورة اللائقة ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة:

الأستاذ الدكتور سليم القيسي والدكتور رافع الخريشا والدكتور محمد الحوراني، ولتحملهم عناء قرائتها ولما ابدو من ملاحظات علميه تثري هذا العمل.

كما وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لجامعة مؤتة هذا الصرح العلمي الكبير.

رائد زكي العمارين

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

أنماط الجريمة لدى الوافدين في الأردن
دراسة على عينة من مراكز الإصلاح والتأهيل

رائد زكي العمارين

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة الحالية للكشف عن أنماط جرائم العمالة الوافدة وقـد اعتمـدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، كما قامت باختيار عينة عشوائية تبلغ (235) فردا من المحكومين والموقوفين من العمالة الوافدة المودعين في مراكز الإصـلاح والتأهيل بيرين، أم اللولو، موقر واحد، البلقاء، الجويده منهم (190) مـن الـذكور و(45) من الإناث، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة المدارة ذاتيا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

وجدت الدراسة إن أكثر أنماط الجرائم التي ارتكبها أفراد العمالة الوافدة هـي جريمة المخدرات والتي احتلت المرتبة الأولى إذا بلغت نسبتها 28.9% وجـاءت جريمة السرقة في المرتبة الثانية إذ بلغت النسبة 18.3 % وجاءت جريمة القتل في المرتبة الثالثة إذ بلغت النسبة 11.5 % كما وجدت الدراسة عدة أسباب لارتكـاب الجريمة فقد احتلت الأسباب الاقتصادية المرتبة الأولى إذا بلغت نـسبتها 37.9%، واحتل الدفاع عن النفس المرتبة الثانية إذ شـكلت مـا نـسبته 17.4%، واحتلـت الأسباب الأخرى المرتبة الثالثة إذ بلغت 17% وجاء أصدقاء السوء فـي المرتبـة الرابعة إذ بلغت النسبة 13.6% واحتل الإغراء المرتبة الخامسة إذ بلغـت نـسبته 9.8% بينما جاءت المشكلات الأسرية في المرتبة السادسة من أسـباب ارتكـاب الجريمة حيث بلغت نسبتها8.1 وأخيرا جاء الطمع كأحد أسباب ارتكاب الجريمـة وشكل ما نسبته 6%. وتبين وجود علاقـة بـين البيانـات الشخـصية والبيانـات الاجتماعية والوضع الاقتصادي وأنماط الجريمة، ووجـود علاقـة بـين البيانـات الشخصية والبيانات الاجتماعية والوضع الاقتصادي وأسباب ارتكاب الجريمة

وأوصت الدراسة بما يلي:

1-وضع إستراتيجية وطنية لإحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافـدة بهـدف تخفيف الأعداد الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقليل نسبة جرائمهم

2- ضرورة اتخاذ اجراءات مشددة قبل منح تصاريح الاقامة للعمالة الوافدة بتقـديم شهادة حسن سيرة وسلوك بهدف التعرف على ماضي العامل الوافد

3-الحد من استقدام العاملات في المنازل ووضع شروط تتـضمن مؤهـل علمـي مناسب وعدم السماح للاميات بالعمل في خدمة المنازل

4- زيادة تكاليف استقدام العمالة الوافدة ووضع شروط مشددة على القطاع الخاص بخصوص تشغيل الوافدين.

5- تطبيق الحد الاعلى للعقوبه على العمالة الوافدة

Abstract

The patterns of crime for the immigrant workers labors in Jordan

A Study on sample of inmates in Rehabilitation and Reformation Centers

Raed Zaki Al Amarin

Mutah university, 2014

The study aimed to investigate crime patterns of immigrant workers labors .The study used descriptive methodology. A random sample of 235 people was selected, 190 males and 45 females. Self administrated questionnaire was used. the study concluded the following:

-The study found many crimes patterns committed by immigrant labors, drugs crime ranked the first that is 28.9 % , theft crime ranked the second amounting to 18.3%, murder came ranked the third amounting to 11.5%.

The study also found that economic reasons ranked the first amounting to 37.9 %. Self-defense ranked the second that is 17.4 % other reasons ranked the third, with 17%, bad friends ranked fourth with 13.6 , flattering ranked fifth, that is 9.8%, while Family problems ranked the sixth amounting to 8.1% .

There is a relationship between personal data, social data, economic status and patterns of crime

There is a relationship between personal data, social data, economic situation and the reasons for crime committed workers.

The study recommended the following

Setting up national strategy to replace foreign labors by Jordanian workers in order to reduce their numbers, which ultimately leads to reducing the proportion of crimes

There is need to take action before granting residence permits for expatriate workers to provide a certificate of good conduct to identify past migrant worker history

Reducing the permission for domestic workers (servants) and setting conditions include suitable qualification and the prevention illiterate female workers from work,

Increasing cost of workers permissions and to set strict conditions on private sector regarding migrant labors employment.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1. المقدمة

تعتبر ظاهرة انتقال العمالة الوافدة في العالم من الظواهر المعروفة والمالوفة عبر التاريخ الانساني وكانت هذه الظاهرة في الاردن كانت واضحة منذ منتصف السبعينات كونها التجربة الاولى في التاريخ الاقتصادي المعاصر الذي تنتقل فيها الايدي العاملة في كلا الاتجاهين بكثافة حيث تركت بصماتها المميزة على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية. لقد طرات تغيرات في سوق العمل الاردني على نسبة البطالة حيث تفاوتت بشكل ملحوظ في في الظروف الاقتصادية التي مرت بها المملكة الاردنية الهاشمية في الفترة ما بين 1968-1989 واصبحت هذة الظاهرة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الاردني اضافة الى أن بعض الخريجين يحجمون عن العمل في وظائف معينة اما بسبب الموقع الجغرافي او انخفاض الاجر او النظرة الاجتماعية والمسلكية للاعمال المهنية. وفي الفترة 1986-1990 ساهمت العمالة الوافدة في خلق منافسة على الوظائف الشاغرة بينها وبين القوى العاملة الاردنية وفي تخفيض نسبة الاجور فالعامل الوافد يقبل باجر منخفض نسبيا والعمل بساعات طويلة بدون اجر اضافي وحتم ذلك زيادة الطلب على القوى العاملة الاجنبية لتغطية العجز في سوق العمل الاردني فارتفعت اعداد العمالة الوافدة من 2.228 في عام 1975 الى 79.566 في عام 1980 ليصل الى حوالي 200.000 في عام 1989 وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الانشاءات والزراعة والخدمات الاجتماعية (الخصاونة،1991)

لقد ازداد الطلب على القوى العاملة الاردنية في دول مجلس التعاون الخليجي إثر ارتفاع حجم العائدات النفطية واسواق العمل الخارجية وفي المقابل تسارع حجم الطلب المحلي على العمالة الوافدة للعمل في الاقتصاد الاردني لتعبئة الشواغر المتوفرة في مختلف القطاعات والذي يوفر لها سوق العمل الاردني مزايا مختلفة كارتفاع مستوى الاجر في الاردن عنة في البلدان المرسلة لهؤلاء العمال، فقد

ازدادت اعداد القوى العاملة الوافدة الى الاردن من بضع مئات في عام 1973 الى نحو 5000 عامل وافد في نهاية عام 1989. (العكل،1991)

ويعود تاريخ استقدام عاملات المنازل الاجنبيـات فـي الاردن الـى بدايـة الثمانينات من القرن المنصرم بسبب زيادة عدد النساء العاملات وتحسين مـستوى المعيشة والهجرة الى المدينة وبالتالي ابتعاد العاملة عن عائلتها الكبيرة التي تساعدها في العناية بالاطفال وبالاستناد لاحصائيات وزارة العمل عام (2010) فقد بلغ عـدد تصاريح العمل الممنوحة للعاملين في المنـازل حـوالي 45935 عامـل وعاملـة (مركزتمكين، 2010)

إن ظاهرة العمالة الوافدة ظاهرة عامة في مختلف دول العالم، وهي تتـراوح ما بين الاستعانة بجهود وخبرات العلماء الأكـاديميين والخبـراء المتخصـصين، والعمالة الماهرة إلى العمالة البسيطة ذات الطابع الخدمي والتـي لا تحتـاج إلـى مؤهلات علمية أوعملية، لكن هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحا في المجتمعـات ذات الكثافة السكانية القليلة، وتتميز بمعدلات تنمية عالية في مختلف القطاعـات خـلال خطط زمنية قصيرة الأجل مثل الأردن. وتتزامن ذلك مع بداية تطبيق خطط التنمية في الأردن وحاجة الأردن إلى القوى العاملة نتيجة للنقص الحاصل بـسبب هجـرة أعداد كبيرة من الأردنيين إلى دول الخليج مما أدى بالأردن إلى استقدام واسـتخدام العمالة الوافدة لتلبية احتياجات سوق العمل الأردني ولسد النقص في عرض القـوى العاملة الأردنية. وقد دخلت العمالة الوافدة سوق العمل الأردني بأعداد كبيرة نـسبيا دونما قيود حكومية أو تأشيرات عمل، وأصبح العامل الوافد يمارس جميع الأعمـال المطلوبة، وكانت الحاجة الماسة لأصحاب العمل تضطرهم الى الاسـتعانة بهـؤلاء العمال لتصريف أعمالهم المطلوبة وفق مهارات غير متوفرة لديهم أحيانا وغيـاب العامل الأردني المنافس لهؤلاء من جهة أخرى، ولم تقف العمالة الوافدة على العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة بل امتدت الى المنازل فبرزت ظـاهرة اسـتقدام الخادمات في المنازل باعداد كبيرة، فضلا عن العاملات في بعض المهن الخدميـة الاخرى كما هو الحال في الخدمات الصحية، وقد اقتـصرت هـذه المهـن علـى

العاملات من دول جنوب شرق اسيا وبالتحديد من سيرنكا والفلبيين وبعض العمالة البنغلاديشية.

لقد كان للعمالة الوافدة ولازال اثار ايجابية واخرى سلبية على المجتمع الاردني سواء اكانت هذه الاثار اقتصادية او اجتماعية، إلا أن هذه الدراسة تحاول التركيز على العلاقة بين العمالة والجريمة للتعرف على انماط جرائم العمالة الوافدة، ولاعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين العمالة الوافدة والجريمة تحاول هذه الدراسة تناول العلاقة بين الوافدين والجريمة في الدول التي سبقت المنطقة العربية كالولايات المتحدة وبقية دول العالم الصناعي والتي استوعبت الكثير من المهاجرين من مختلف دول العالم .

2.1. مشكلة الدراسة واسئلتها.

شهدت العقود الاخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تدفق الايدي العاملة على الاردن من عدة بلدان لا سيما مصر وبعض الدول الاسيوية، بحيث تجاوزت العدد النسب المتوقعة، وقد جلبت هذه العمالة معها بعض تقاليدها التي لاتتفق مع العادات والتقاليد السائدة في المملكة الاردنية وخاصة العمالة الوافدة من الدول الاسيوية وقد ادت هذه الزيادة في العمالة الوافدة الى زيادة نسبة الجريمة الوافدة في السنوات الأخيرة، وقد رافق ارتفاع نسبة الجريمة الوافدة ردود فعل متباينة من مختلف فئات المجتمع، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول التعرف و تحديد انماط جرائم العمالة الوافدة في الاردن من خلال الاجابة على السؤال الرئيس التالي :

ما انماط جرائم العمالة الوافدة في المملكة الاردنية الهاشمية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة التالية

1- ما انماط الجرائم التي ترتكتبها العمالة الوافدة ؟

2- ما اسباب ارتكاب العاملة الوافدة للجريمة في الاردن؟

3- هل هناك علاقة ما بين البيانات الشخصية وانماط الجريمة؟

4- هل هناك علاقة ما بين البيانات الاجتماعية وانماط الجريمة؟

5- هل هناك علاقة ما بين الوضع الاقتصادي وانماط الجريمة؟
6- هل هناك علاقة ما بين البيانات الشخصية واسباب ارتكاب الجريمة ؟
7- هل هناك علاقة ما بين البيانات الاجتماعية واسباب ارتكاب الجريمة ؟
8- هل هناك علاقة ما بين الوضع الاقتصادي واسباب ارتكاب الجريمة؟

3.1. أهمية الدراسة.

لهذه الدراسة أهمية عملية وأخرى علمية كما يلي:

الأهمية العلمية: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي ستتناول موضوع انماط الجريمة الوافدة في المملكة الاردنية الهاشمية، مما يعزز توقع الاستفادة منها للباحثين الجدد والجهات المعنية بالعمالة الوافدة وكيفية وضع الحلول للتخفيف من حدة هذه الظاهرة

الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها تتناول بالبحث انماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والتي بالتالي تساعد في تحديد متسببي الجرائم وفقا لنوع الجريمة المرتكبة وتساعد في الوصول الى الفاعلين بسرعة.

4.1. أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف أهمها ما يلي:

1- التعرف على انماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المملكة الاردنية الهاشمية.
2- بيان اهم الاسباب المؤدية لارتكاب العامل الوافد للجريمة.
3- تحديد مدى ارتباط نمط الجريمة المرتكبة بجنسية العامل الوافد.
4- معرفة الفروق في انماط الجريمة تبعا لمتغيرات (النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي)
5- تقديم مقترحات حول امكانية الحد من جرائم العمالة الوافدة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 الهجرة

الهجرة لغة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى (معجم الكافي، 1994 ص: 1055). كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة. والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجراً وهجراناً، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلاد إلى غيره (الفيروز، د.ت :157).

أما اصطلاحا ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. وللهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم (عياد، 2008 : 22)

وتعني الهجرة بشكل عام:" الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى ‹هجرة دولية›."

وتعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر، الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى (نور، 2008 :15)

ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة. (الحوات وآخرون، 2008)

الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.

وتعرف الهجرة في علم السكان "الديموغرافيا" بأنها الانتقال – فرديا أو جماعياً – من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا. وعليه فإن هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال ويضع العامل الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها، ثم تليها العوامل الأخرى التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو الدولة تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، ومن ثم يدفعها ذلك دفعا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من الفرص وتحقيقا للإشباع.

أما في علم الاجتماع فتدل الهجرة على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. ومن ثم أعطى هذا التعريف بعداً اجتماعياً للهجرة، إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء أو في ظروف اجتماعية معينة، قد يتقلص الدور الاجتماعي لطبقة المتوسطة مثلا أو يتلاشى دورها. ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما أنه جعل الانتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

أما التعريف الإحصائي للهجرة فيتعبر ان كل حركة من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة

لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة (جلبي، 2005 : 207)

وعموما يمكن تفسير مفهوم الهجرة مـن خـلال أربعـة تـصنيفات بينهـا (عبدالكريم، 1995، ص 89 ـ 90) كالتالي:

1- تفسير وفق محك سيكولوجي باعتبار الهجرة قسرية أو اختيارية من مكان لآخر تحت أي سبب كان.
2- تفسير وفق محك زمني باعتبار الهجرة وقتية، أي تكون لفترة محدودة زمنيا موسميه أو دائمة من مكان لآخر.
3- تفسير وفق محك جغرافي باعتبار الهجرة داخلية أو خارجية، أي تتم داخل حدود الدولة أو خارجها.
4- تفسير وفق محك عددي على اعتبار أنها قد تكون هجرة فردية أو جماعية من مكان لآخر.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

1. المعيار المكاني: إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة أي الانتقال الدائم من بلد، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان لآخر داخل ذات البلد أو المواطن لا يعتبر هجرة، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين فهذة هجره فصليه او موسمية.
2. المعيار الزماني: وهو ما يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار عام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى، ذلك أن ثمة انتقالا عبر المكان ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فانتقال احدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة، أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا آن الاعتماد عليهما والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة لوحدهما يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم، بل لا بد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل، فالمستهدف للسياحة أو التعليم، أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجرا (حسن، 1998، ص ص6-7).

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من مكان إلى آخر، وإنما هي أيضا موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها، كما أوصت كذلك بتقسيمها إلى الفئات التالية:

1- مهاجر دائم: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، أي هو من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدولة.
2- مهاجر مؤقت: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة وينوي ممارسة مهنة داخلها ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة وذلك لمدة سنة أو اقل.
3- زائر: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو اقل دون ممارسة لأية مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة وكذلك من يعولهم.
4- مقيم عائد: وطنيا كان أو أجنبيا بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة.

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الاختيارية أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسرا، ويمكن أن نطلق عليها الهجرة القسرية أو الإجبارية، وتلك التي تحدث طواعية وتعرف بالهجرة الاختيارية أو الطوعية.

وقد قررت الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء اعتبار التحركات التالية نوعا من أنواع الهجرة:

1. سفر غير السياح ورجال الأعمال أو من يحملون جواز مرور.
2. سفر غير المقيمين على الحدود ممن يقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

3. سفر غير اللاجئين أو الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولهم.

فالمهاجرون يختلفون عن المتلقين، ذلك أن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلادهم. لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول.

تعد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الديناميكية المهمة في الدراسات السكانية، لما لها من أثر بالغ في تغيير كثير من الخصائص الديموغرافية بين منطقتي الأصل والوصول(native area & destination area). وتتعدد أشكالها وأنواعها تبعا لاختلاف الأسباب الموجبة إليها والدوافع التي دفعت بالسكان إلى التحرك. وبالمقابل فإن تياراتها وحجمها مختلف أيضا لاختلاف المسببات.

2.1.2 دوافع وأسباب الهجرة

حصر الباحثون أسباب الهجرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة. (مجلة السياسة الدولية، 2005 : 92-98.) واذا ما اخذنا في الاعتبار العامل الاقتصادي الذي يشكل ثقلا كبيرا في هذا الخصوص، فإنه يمكن القول ان العامل الاقتصادي يعمل على تحديد نوعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، وذلك لانه يعد المحرك للهجرة فالنسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواءً تمثل ذلك في الهجرة بصورتها الشرعية أو في صورتها غير الشرعية. فالتباين في المستوى الاقتصادي يتجلى بصورة واضحة بين الدول الطاردة والمستقبلة للهجرة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي لا زالت تعتمد بالأساس في اقتصادياتها على الزراعة وتصدير المواد الخام وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار الموسمية والثاني بأحوال السوق الدولية مما يؤثر سلبا على مستوى سوق العمل. (حمدي، 2009 : 92)

وتعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أن الكثيرين من الـشباب يخـاطرون بحيـاتهم ويتركون بلادهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش وعلى الـرغم مـن أن الأسـباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضـاع التـي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المـستقبلة التـي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها. فالعوامل السياسية تعد من ابرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات عبـر التـاريخ، فـالهجرة الدولية تتأثر بالعوامل السياسية ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظـاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت وما زالت تعمل من اجـل المـساعدة عنـد حدوث مثل هذه التحركات السكانية وبخاصة تلك التحركات التي تتم بـين الـسكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثـال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية. (عواد، 1995: 70)

كما ان العوامل السياسية تتسبب في الهجرة القسرية حيث يدفع ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، الى الهجرة فالتدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي الى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة مثل توقيع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة (الفيل، 2000 : 41-42).

وهناك العوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثر كبير فـي زيـادة معـدلات الهجرة إلى الخارج حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفـاف والكـوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة. (حسن، 1998 ص 44.) وقـد أدت العوامـل الجعرافية إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى الفردي، أو علـى شـكل

تحركات جماعية.(أبو لقمة، 1993 ص:35). ولا تقـل العوامـل الطبيعيـة بهـذا الخصوص، فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفـاف التـي تحـدث اختلالا خطيراً ينعكس سلباً على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالباً ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خـسائر فادحـة بالقطاع الزراعي. إذ أن الكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمـشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من اجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار. (وهب، 1968 :48)

ويمكن تلخيص دوافع الهجرة كما يلي:

1 الدوافع الاقتصادية: وتشمل الفقر، وضيق فرص وأسواق العمل، والتمـايز فـي امتلاك الثروة.

2 الدوافع السياسية: وتشمل القهر السياسي والإضرابات، والعنف القبلي والإثني.

3 الدوافع النفسية والاجتماعية والثقافية: وتشمل الرغبة في اقتفاء النمـاذج بالنـسبة المهاجرين المحتملين، وذلك من خلال رغبتهم في اقتفاء آثار من سبقوهم، مع تنامي الإحباط الذي يواجهونه ببلدانهم الأصلية، وتغذية أحـلام الهجـرة مـن خلال الوسائط الإعلامية المختلفة والتي أصبحت متاحة حتى في أكثر المناطق فقراً، بالإضافة للرغبة في الحياة ببيئات قد يجد فيها الفرد القبول الاجتمـاعي، وعدم وجود المرجعيات الإثنية والعرقية..

4 الدوافع البيئية: كان للبيئة على مر التاريخ دوراً أساسياً في نشأة وزوال العديد من الحضارات

والمجتمعات، تأسيساً على هذا فالعوامل المناخية السيئة والتقلبـات المناخيـة والكوارث الإيكلوجية، تدفع كل عام بأعداد بشرية هائلة للحراك والهجرة، سيما في المجتمعات والدول ذات البنيات والهياكل الاقتصادية المتخلفة والتـي تعتمـد علـى الزراعة، ونتيجة للمواجهات المتكررة مع ما سبق، وما يترتب عليه من انخفـاض للعائد، وفشل المواسم الزراعية، تنشأ حينها الرغبة في الهجرة، سعياً وتأكيداً فطرياً لحق الرغبة في الحياة.

3.1.2 انواع الهجرة

تتخذ الهجرة عدة أشكال، حيث هنالك الهجرات الجماعيـة، والفرديـة، كمـا وتشمل الهجرات القسرية والطوعية، والداخلية والخارجية، وطويلة الأمد وقـصيرة الأمد، والمنظمة والعشوائية.

1- الهجرة الداخلية:

وهي الهجرة التي تتم بشكل أفقي ورأسي داخل حدود الدولة الواحدة لأسباب كثيرة منها النزاعات، السياسية والإثنية، والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب الدوافع الاقتصادية، وبذلك فهي تكون داخلية، كالحركة من الريف للحضر والمدن، وعادة ما يرافق هذه الهجرة العديد من الآثار السلبية، من تفسخ اجتماعي، وإحلال للقيم بعادات وقيم أخرى بديلة تقتضيها ظروف البيئات الجديدة، ويمثل هذا النوع من الهجرات اجساً كبيراً لجميع بسبب آثارها الاقتصادية السلبية على معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم، إلى جانب بعض الظواهر الاجتماعية كما وتدخل بشكل سالب على الخطط والاستراتيجيات الحكومية التي
تستهدف التنمية في الريف.

2- الهجرة الخارجية:

وهي ذلك النوع من الهجرات التي يمتد خارج الحدود الجغرافية للدولة، وتدخل فيها الهجرة القسرية، وهنالك الهجرات الخارجية ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمذهبية، وفي كثير من النماذج نجد أن التقسيمات السياسية والحدود الجغرافية لا تراعي الامتدادات الإثنية لبعض القبائل والتكوينات الاجتماعية، الأمر الذي يجعل تداخل هذه القبائل أمر حتمي وتفشل معه كل التدابير السياسية المنظمة له، وتدخل فيها أيضاً الهجرات الطوعية، والتي أيضاً تكون لأسباب مختلفة، وتتداخل فيها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا إلى جانب الهجرات الموسمية(مركز السزدان لدراسات الهجرة، 2010)

3- الهجرة القسرية:

تعد الهجرة شكال من أشكال الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادية بين وحدة جغرافيه وأخرى كما أنها حركة انتقال السكان من

ارض تدعى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تدعى منطقة الوصول ويتبع في تلـك الحركة تغيير في محل الإقامة وتختلف تلك الحركـة مـن حيـث مـدى المـسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه. وتعد الهجرة القسرية واحدة من أشكال الانتقـال الجغرافي للسكان تحدث في مناطق عديدة من العالم ولأسباب متعددة وبنـاء علـى ذلك بمكن تعريفها أنها النزوح الإجباري للسكان بصورة فردية أو جماعية لأسـباب طبيعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية قاهرة يترتب جراءها تغيير محـل الإقامـة بصورة مؤقتة أو دائمة.(United Nations)

و يمكن تقسيم الهجرة القسرية الى قسمين:

1- الهجرة القسرية الخارجية: ويقصد بها انتقال الـسكان الـذين تـم تهجيـرهم واجتيازهم الحدود الدولية وتحدث الهجرة القسرية الخارجية عندما يشعر الـسكان بوجود اضطهاد وعدم المساواة أو الضغط على حريته بشكل أو بأخر أو لمطاردتـه بسبب اعتناقه أفكار معينة وربما لتوقعه حدوث ذلك نتيجة لتغير نظام الحكـم فـي بلده. والتاريخ مليء بمثل هذا النوع من الهجرات مثل طردالهنود الحمر الأمريكان من مناطق قبائلهم، ونقل الرقيق الزنوج من إفريقيا إلى الأمـريكيتين للعمـل فـي المزارع المنتظمة وغيرها، (الحديثي، 2000، ص 53) وفي التـاريخ الحـديث وهجرة الفلسطينين والسوريين.

2- الهجرة القسرية الداخلية: ويقصد بها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئـة إلـى أخرى، يقصد الاستقرار في بيئة جديدة أو أنها تغير في محل الميلاد ومكان الإقامة الاعتيادية من منطقة إلى منطقة أخرى وتحدث بصورة خاصة نتيجة مظاهر العنف والاضطهاد الطائفي في بلدان ذات التنوع الاثني والعرقي والديني، والتي تعد مـن اخطر أنواع الهجرة لما يترتب على أساسها مـن أثـار اقتـصادية وديموغرافيـة واجتماعية كبيرة لا تقتصر على منطقة الأصل بل حتى علـى منطقـة الوصـول. وعموما فإنها تتصف بمجموعة من الخصائص: (القطب، 1986، ص5)

1. هي هجرة جماعية أكثر من كونها فردية، حيث أنها تشمل جميع الفئات العمرية للسكان.

2. هي هجرة إجبارية ليست اختيارية تحدث لظروف قاهرة خارجة عن إرادة السكان، فظروف العنف والتمييز الطبقي تدفع الإنسان تلقائيا إلى النفور ومغادرة منطقة الأصل إلى مناطق تؤمن له السكن الأمن.
3. هي هجرة عشوائية غير منتظمة وغير منظمة تخضع بصورة تامة للمؤثرات الخارجية.

4-الهجرة غير الشرعية

تحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين (نور و مبارك 2008، ص.17)

فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا"، أما المصطلح المتداول فهو "الحرقة" ومعناه "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال (ناجي، 2008، ص.119).

فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل (نور ومبارك 2008، ص.17)

عموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة (بشير، 2010 ص.170)، وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات

الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (ناجي، 2008، ص:1)

الهجرات الى الاردن

لقد شهد الأردن عبر العصور الماضية موجات كبيرة من التحركات السكانية عبر حدوده .فقد جعلت الحروب العربية الإسرائيلية عام 1948، وحرب 1967، وحرب الخليج الثانية الأردن واحدًا من أكبر الدول المستقبلة للاجئين (والعائدين) في الوطن العربي وفيما يلي نبذة موجزة عن الهجرات الى الاردن.

1- هجرة الفلسطينين القسرية

نتج عن حرب 1948 ظهور دولة إسرائيل والاعتراف بها دوليا، ما جعل ما يزيد عن 100 ألف من مواطني تلك المنطقة لاجئين رسميا الى الأردن. وبعد أن اندلعت حرب حزيران 1967 والتي نتج عنها نزوح ما يزيد عن 191 ألف مواطن هربا من الاحتلال الجديد ونزوحا نحو الجزء الأكثر استقرارا .وتشير الأرقام الى أن الأردن اليوم يضم أكبر جالية فلسطينية لاجئة ونازحة يزيد عددها عن مليون وستمائة ألف نسمة.والمعروف تاريخيا أنه عام1948 قام نحو 100,000 لاجئ بعبور نهر الأردن، ساعين الى المأوى في مخيمات مؤقتة أو مساجد أو مدارس أو بعض المدن والقرى الأردنية، وقد قامت بعض من المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن ثم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين الأونروا بتقديم جزء من المساعدات الطارئة والعمل على رعاية شؤون أولئك اللاجئين في حينه .وفي منتصف العام 1967 فوجئ الأردن باحتلال الضفة الغربية كاملة وذلك في أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل وأدت الى الاحتلال الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من سورية ومصر .وقد تمخض عن ذلك موجة من اللجوء والنزوح حيث انتقل نحو 140 ألف لاجئ ممن كانوا يقطنون الضفة الغربية ونحو 240 ألف نازح من مواطني الضفة الغربية بالانتقال الى الأردن .وقد أشارت بعض الدراسات حول حرب 1967الى أن الأردن استقبل نحو

400 ألف نسمة من الضفة الغربية وهو رقم وصل الى نحو ثلث سكان الضفة **الشرقية آنئذ.** كماشهد الاردن موجة كبرى من النزوح في بداية عقد التسعينات حينما نزح ما يزيد عن 300 ألف نسمة من الأردنيين والفلسطينيين المقيمين في الكويت عقب الاجتياح العراقي للكويت في آب من العام 1991(محسن، 2008)

2- الهجرة القسرية اللبنانية

إن تجربة الأردن مع اللاجئين والنازحين لم تقف دوما عند معطيات القضية الفلسطينية، ذلك أن البلاد تلقت موجات متعددة من اللاجئين والنازحين من دول عربية مجاورة في إطار التطورات السياسية والاقتصادية التي واجهتها المنطقة العربية .ففي العام 1974 وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية استقبل الأردن العديد من اللاجئين والوافدين اللبنانيين بعضهم من الأسر والبعض الأخر من رجال الأعمال أو من الهيئات الدولية التي كانت تتخذ من لبنان مقرا إقليميا لها، مثل الاسكوا واليونسكو وغيرهما . والجدير بالذكر أنه من غير المعروف الأعداد الحقيقية للاجئين أو الوافدين من لبنان، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، وانتهى في معظمه الى هجرة الكثير منهم أو انتقاله للاستقرار خارج الأردن، أو استقرار بعض منهم، بما في ذلك بعض المؤسسات الدولية، في الأردن كمقيمين وليسوا كلاجئين بالمفهوم الاقتصادي أو السياسي للتعبير(الوزني، 2012)

3- الهجرة القسرية العراقية

شهد الأردن موجات محدودة من اللاجئين العراقيين أو من المقيمين في العراق عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانيات من القرن المنصرم. وقد ولدت عملية محاصرة العراق وفرض المقاطعة الاقتصادية عليه وتطورات الأزمة العراقية موجات متتالية من اللجوء والنزوح وصل أوجها في العام 2003 بالحرب الأمريكية الأطلسية على العراق واحتلاله منذ ذلك العام. وقد اختلفت التقديرات حول الرقم الحقيقي لمحصلة الأزمة العراقية على الأردن، بيد أن الأرقام المتاحة تشير الى أنه لم يقل ما تعامل معه الأردن من عدد بين نازح ولاجئ ومقيم لا يقل عن 750 ألف نسمة، وهو رقم يصل الى نحو 15 % من السكان (الوزني، 2012)

4- الهجرة القسرية السورية

يواجه الأردن منذ بداية العام 2011 وحتى اليوم تبعات الأزمة السورية والتي أفرزت موجات لجوء متتالية من سوريين وفدوا منتقلين للعيش في مدن المملكة المختلفة في ظل العلاقات الاجتماعية التاريخية بين الأسر في الأردن وسورية بما في ذلك علاقة النسب والمصاهرة، وإضافة للعلاقات التجارية وعلاقات الأعمال بين الشعبين .(الوزني، 2012)

4.1.2 العمالة الوافدة للاردن

تتصف العمالة الوافدة بانها تكميلية وليست احلالية فالاعتماد عليها هـو لـسد حاجة سوق العمل الاردني في القطاعات التي لا يرغب الاردنيون العمل فيها مثـل الزراعة والانشاءات والخدمات حيث وصل عدد العمال الوافدين حسب تقرير وزارة العمل عام (2012) نحو (798,279) عامل وافد ونلاحظ ان الحكومة جـادة فـي تقليص عدد العمال الوافدين لتخفيض نسبة البطالة وبينت وزرارة العمل في تقريرها عام (2011) ان عدد العمال الوافدين قد انخفض من (335707) عام (2009) الى (298342) عام (2010) الى (280263) عـام (2011) الـى (279798) عـام (2012).

إن الظروف السيئة كالتي يعاني منها العمال الاجانب في الاردن من حيث المسكن والضغط الاجتماعي وضغط ارباب العمل تنتج بؤراً للجريمة والدعارة والعنف وانتشار المخدرات... ولقد جائت الزيادة بعدد العمال الاجانب بظاهرة ملحوظة تمثلت بدورهم في الجريمة في الاردن فحسب معطيات الشرطة يتبين أن العمال الاجانب يتورطون بمعظم مجالات الجريمة في الاردن ويشير ضباط الشرطة المختصون في هذا المجال الى أن السجلات لدى الشرطة لا تشير الى الحجم الكامل من الجريمة في اوساط العمال.

وهناك التزامات تقع على عاتق الاجنبي في الاردن حيث يتحمل الاجنبي بعض الالتزامات الشخصية والمالية والتي تتمثل في احترام الاجنبي لقوانين الدولة التي يقيم فيها والاعباء العامة، حيث عدم تكليف الاجنبي ببعض الالتزامات يضعة

في مركز غير متكافىء يأخذ ولا يعطي، وبالتالي فأن احترام الاجنبي لقوانين الدولة المنظمة في الاقامة والتي تستلزمها مقتضيات الضبط والامن في الدولة وكذلك هناك التزامات مالية تتمثل في الضرائب توجب على الاجنبي أن يلتزم بادائها. (بني يونس، 2003)

5.1.2 حجم العمالة الوافدة للاردن

بدأ سوق العمل الأردني باستقبال العمال الوافدين في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وذلك لحاجة سوق العمل إلى العاملين في القطاعات التي لا يرغب الاردنيون العمل بها مثل الزراعة والانشاءات والخدمات، لذلك توصف العمالة الوافدة في الأردن بأنها عمالة تكميلية وليست احلالية لسد النقص في سوق العمل، ومع مرور الوقت تسارع تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن ونظرا لمزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الاردنيه في بعض المهن والتخصصات الناجمة عن التفاوت في الأجور، وسعي الحكومة الدائم لتخفيض البطالة ومحاولة احلال العمالة المحليه محل العمالة الوافدة كأحد السبل لتحقيق ذلك، ونتيجه لهذه الظروف بدء السعي الجاد نحو تخفيض عدد الوافدين إلى سوق العمل ويتركز عمل العمالة الوافد في العديد من ألانشطة الاقتصادية كالزراعة والصيد والمناجم والمحاجر والصناعات التحويليه والكهرباء والغاز والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين وخدمات الاعمال الخدمات الاجتماعية والشخصية لتوضيح حجم العمالة الوافدة تم الرجوع الى بيانات وزارة العمل خلال الفترة 2003 -2012 والجداول التالية تبين ذلك.

جدول (1)

يوضح تطور اعداد العمالة الوافدة خلال الفترة 2003-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
185283	190480	205683	240012	205358	222716	201591	186690	152975	106026	مصر
2186	1852	2333	2910	3017	4443	3098	3130	2767	1748	سوريا
1066	1096	1198	1419	2122	1555	1645	***	***	***	العراقية
1227	781	638	***	***	****	***	***	***	***	اليمنية
352	358	371	***	***	*****	***	****	***	***	السودانية
909	967	1010	2127	1607	1739	1628	3068	2537	2448	بقية الدول العربية
2801	2616	2347	2205	1870	1567	1695	1698	1751	1559	الباكستان
9056	7709	8341	6252	5915	5378	5131	4937	4259	2298	الهند
15494	14157	14942	14484	12734	14785	12754	5687	4360	3415	الفلبين
23304	25756	22014	20636	20590	18181	17679	14586	14590	10827	سيرلانكا
7341	15545	21760	26974	24778	21604	***	***	***	***	اندونيسيا
22341	10780	9387	***	***	***	***	****	****	***	بنغلادش
433	438	326	***	***	***	***	***	***	***	تركيا
5912	5413	6160	17025	23718	20857	43619	39677	43765	19349	بقية الدول الاسيوية غير العربية
1188	1149	1222	1029	931	596	588	581	513	403	الدول الاوروبية
323	342	335	350	332	159	159	137	114	95	الولايات المتحدة الامريكية
439	617	109	118	220	102	79	74	105	123	الدول الافريقية غير العربية
143	162	166	166	133	80	82	83	95	60	بقيية الدول الاجنبية
279798	280263	298342	335707	303325	313962	289723	260357	2107566	148351	المجموع

المصدر:التقرير السنوي من عام (2003 -2012) وزارة العمل

تشير البيانات المتوفرة لدى وزارة العمل الى أن عدد الوافدين قد بلـغ عـام 2012 ما مجموعه279798 وبزيادة قدرها 131447 عما كانت عليـه فـي عـام 2003 أي بنسبة زيادة قدرها 188.2% ويلاحظ من الجـدول أعـلاه أن الاعـوام 2006 و 2007 و2008 شهدت أعلى زيادة في حجم العماله الوافدة كمـا بينـت البيانات أن عدد العمال الوافدين قد انخفض في الـسنوات الـثلاث الاخيـرة مـن 335.707 عام 2009 الى 279798 عام 2012 وتشير بيانات وزارة العمـل أن العمالة المصرية شكلت أعلى نسبة حيث بلغت 66.22% 279798 في حين شكلت العمالة العربية من باقي الدول العربية الاخرى322.% من اجمالي العمالة الوافدة.

اما العمالة الاجنبية في سوق العمل الاردني حيث سجلت العمالة السيريلانكية المرتبة الاولى 8.3% بنغلادش 8.0%. والاندونيسية 2.6% ثم الفلبينية 5.53% من اجمالي العمالة الوافدة .

6.1.2 جرائم العمالة الوافدة

بعد الرجوع الى احصائيات مديرية الامن العام تم التوصل الى البيانات التالية المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفترة 2003-2012 ، وتبين الجداول التالية ذلك

جدول رقم (2)

جدول يوضح تطور جرائم العمالة الوافدة خلال الفترة 2003-2012

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	983	956	768	3546	3675	4242	3676	2998	2561	2881
سوريا	307	267	344	860	893	904	857	798	692	1248
العراقية	461	587	517	504	546	435	505	513	499	551
اليمنية	33	19	26	46	63	87	85	89	69	112
السودانية	36	14	17	78	77	92	66	49	65	62
بقية الدول العربية	595	1843	689	4093	4745	5086	5040	5066	5161	5255
الباكستان	21	23	13	51	63	64	81	68	75	69
الهند	2	400	4	26	23	34	16	28	30	34
الفلبين	16	39	26	68	104	113	96	131	139	116
سيرلانكا	58	80	57	98	140	119	168	174	213	291
اندونيسيا	24	36	46	67	80	105	121	158	173	114
بنغلادش	38	27	41	51	65	71	74	70	57	77
تركيا	17	10	34	31	32	34	33	42	30	43
بقية الدول الاسيوية غير العربية	55	39	46	82	84	88	93	84	89	72
الدول الاوروبية	11	19	15	35	46	24	55	56	28	56
الولايات المتحدة الامريكية	10	6	14	79	31	21	32	24	33	39
الدول الافريقية غير العربية	4	1	5	15	24	15	18	7	14	17
بقيية الدول الاجنبية	4	18	6	17	129	107	21	150	171	162
المجموع	2677	2826	2668	12321	10820	11641	11037	10506	9999	.11183
المجموع بدون بقية الدول العربية	2082	1019	1979	8228	6075	6555	5997	5440	4838	5928

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

لقد تم حذف الجرائم التي ارتكبها الوافدين من بقية الدول العربية وذلك لأن النسبة العليا منها ليست عمالة وافدة وانما قادمين لأغراض اخرى كما هو الحال في الزوار من دول الخليج العربية او من منطقة السلطة الفلسطينية، وبقراءة الجدول اعلاه يتبين ان الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة ارتفعت من 2082 جريمة في عام 2003 لتصل الى 5928 جريمة في عام 2012 اي بزيادة تقدر ب 185%.

ويلاحظ ان اعلى نسبة زيادة في الجرائم المرتكبة حدث في عام 2006 إذ وصلت الى 8228 جريمة مسجلة بذلك اعلى نسبة ارتفاع في عدد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة.

جدول رقم (3)

جدول يوضح تطور جرائم العمالة الوافدة لبعض الجنسيات خلال الفترة 2003-2012

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	983	956	768	3546	3675	4242	3676	2998	2561	2881
الفلبين	16	39	26	68	104	113	96	131	139	116
سيرلانكا	58	80	57	98	140	119	168	174	213	291
اندونيسيا	24	36	46	67	80	105	121	158	173	114
بنغلادش	38	27	41	51	65	71	74	70	57	77

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يبين الجدول اعلاه ان غالبية جرائم العمالة الوافدة تركزت في اربعة جنسيات بشكل رئيسي ممثلة بالجنسية المصرية والفلبين وسيرلانكا واندونيسيا وبنغلادش، ويشير الجدول الى ان نسبة جرائم الجنسية المصرية ارتفعا من 983 جريمة في عام 2003 لتصل الى 2881 جريمة في عام 2012 اي بنسبة زيادة قدرها 193% كما يشير الجدول ان نسبة الجرائم التي ترتكبها العمالة الوافدة المصرية بدأت في الارتفاع الملحوظ اعتبارا من عام 2006 فما بعد إذ يتبين أن عدد الجرائم ارتفع من 768 جريمة عام 2005 ليصل الى 3546 جريمة عام 2006 واخذت هذه الجرائم في الازدياد خلال الاعوام 2007 و 2008 و 2009 ولكنها تراجعت في السنوات التي تلت.

أما بالنسبة لجرائم العمالة الوافدة من الفلبين فقد ارتفعت من 16 جريمة عام 2003 لتصل الى 116 جريمة عام 2012 أي بزيادة تقدر ب 625% ويلاحظ أن نسب الجريمة تفاوتت خلال فترة الدراسة من سنة لاخرى كما يلاحظ أن أعلى نسبة زيادة كانت في عام 2006.

أما بالنسبة لجرائم العمالة الوافدة من سيرلانكا فقد ارتفعت من 58 جريمة في عام 2003 الى 298 جريمة في عاما 2012 أي بنسبة زيادة قدرها 413 % كما يلاحظ أن نسبة الزيادة أخذت في الازدياد اعتبارا من عام 2006 فصاعداً وتجدر الاشارة الى أن نسبة الزيادة في 2006 كانت هي الاعلى.

وبخصوص جرائم العمالة الوافدة الاندونيسية فقد ارتفعت من 24 جريمـة عـام 2003 الى 114 جريمة عام 2012 أي بزيادة تقدر بنسبة 375% وقـد اخـذت نـسبة الجريمة في التزيدا ابتداء من عام 2004 ولكنها تراجعت في عام 2012 وكانت اعلـى نسبة زيادة في عام 2005 .

أما بشأن جرائم العمال الوافدة من بنغلادش فإن عدد الجرائم ازداد من 38 جريمة في عام 2003 الى 77 جريمة في عام 2012 اي بزيادة قدرها 102 % ويلاحظ ان عدد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة البنغلاديشية تذبذبت بين الارتفاع والتراجع خلال فترة الدراسة الا أن أعلى نسبة جاءت في عام 2005

جرائم العمالة الوافدة خلال الفترة 2003 -2012

اولا: الجنايات والجنح التي تقع على الانسان

جدول رقم(4)

توزيع الجنايات والجنح التي تقع على الانسان للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة %
الشروع بالقتل	12	6	11	28	40	28	40	43	48	48	36	300
القتل مـع سـبق الاصرار	5	3	2	22	8	22	8	9	5	9	4	%80
القتل القصد	5	0	8	4	2	4	2	6	5	5	00	00
القتل مـن غيـر قصد	0	0	0	1	4	1	4	1	0	3	3	300
الايذاء البليغ	30	27	21	1	4	1	4	6	1	105	75	250
الذم والقدح	233	197	277	60	86	60	86	63	92	105	128-	54.9-
التهديد	103	89	119	379	402	379	402	434	449	-	299	290
خـــرق حرمـــة المنازل	48	38	46	175	182	175	182	228	234	-	186	387.5
الضرب المفضي للموت	1	1	0	99	95	99	95	95	100	-	99	9900
المجموع	437	361	484	769	823	769	823	885	934	171	497	113.7

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يشير الجدول أعلاه الى حجم الجنايات والجنح التي وقعت على الانسان من قبل العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2012 ويتضح من الجدول أن كافة الجنايات والجنح التي وقعت على الانسان ازدادت خلال السنوات العشرة الماضية بنسب مختلفة باستثناء جريمة الذم والقدح والتي ترجعت بنسبة 54.9%، ويمكن تفسير هذه الزيادة أو نسبها الى تزايد اعداد العمالة الوافدة وتنوع جنسياتها والتي تحمل مختلف العادات والتقاليد، وبقراءة الجدول أعلاه يتبين أن جريمة الضرب المفضي للموت كانت الأعلى في نسبة الزيادة ثم تبعتها جريمة خرق حرمة المنازل وجاءت جرائم الشروع بالقتل والقتل من غير القصد بالمرتبة الثالثة.

ثانيا: الجرائم المخلة بالثقة العامة

جدول رقم(5)

توزيع الجرائم المخلة بالثقة العامة للفترة 2003 /2012

نـــوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة النقص	النسبة
تزييــف النقد	8	20	9	13	9	13	9	31	30	30	22	275
التزوير الجنائي	96	91	104	135	55	135	55	48	44	39	57-	59.4
تقليد	2	3	0	6	2	6	2	0	4	--	2	100
المجموع	106	114	113	154	66	154	66	79	78	69	37	34.9

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يوضح الجدول (5) أن حجم الجرائم المخلة بالثقة العامة التي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2012 إزدادت خلال السنوات العشرة الماضـية بنسب مختلفة باستثناء جريمة التزوير الجنائي والتـي تراجعـت بنـسبة 59.4%، وبقراءة الجدول أعلاه يتبين ان جريمة تزييف النقد كانت الأعلى في نسبة الزيـادة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ثم تبعتها جريمة تقليد الاختام والوثائق، ويلاحـظ أن هناك تركيز في هذه الجرائم على الجرائم المتعلقة بامور الاقتصادية بهدف الكـسب المادي وهذا يتفق مع اتجاهات العمالة الوافدة للحصول على المال بالسرعة الممكنة بغض النظر عن الاسلوب.

ثالثا: الجرائم المخلة بالإدارة القضائية

جدول رقم(6)

توزيع الجرائم المخلة بالادارة القضائية للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	%
كتم الجنايات والجنح	1	2	0	0	6	0	6	2	3	-	**2**	200
استيفاء الحق بالذات	1	1	3	5	14	5	14	5	4	-	**3**	300
المجموع	2	3	3	5	20	5	20	7	7	-	**5**	250

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

لم يتوفر معلومات عن هذه الجرائم لعام 2012 ولذلك تم استخدام مؤشرات عام 2011 يظهر من الجدول (6) أن حجم الجرائم المخلة بالادارة القضائية التي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2011 ازدادت خلال السنوات التسع الماضية بنسب مختلفة، وبقراءة الجدول أعلاه يتبين أن حجم هذه الجرائم ازداد بنسبة 250% وكانت جريمة استيفاء الحق بالذات الأعلى في نسبة الزيادة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم حيث بلغت نسبتها (300%) ثم تبعتها جريمة كتم الجنايات والجنح وبلغت نسبتها 200%) .

رابعا: الجرائم التي تقع على الاموال

جدول رقم(7)

توزيع التي تقع على الاموال للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة %
السرقة الجنائية	119	131	119	707	833	707	833	750	416	504	385	323.5
السرقة الجنحوية	525	562	603	648	768	648	768	846	1331	1430	905	172.4
حيازة وشراء المسروقات	72	40	72	109	128	109	128	100	75	--	3	4.2
الشروع بالسرقة	22	33	29	81	103	81	103	79	96	76	54	245.5
الاحتيال	210	184	221	284	362	284	362	183	269	281	71	33.8
إساءة الائتمان	76	65	75	93	148	93	148	200	241	97	23	30.3
الإضرار بمال الغير	217	240	200	791	897	791	897	942	1118	-	901	415.2
سرقة السيارات	10	0	2	59	122	59	122	58	93	-	83	830
تحرير شيك بدون رصيد	2	2	3	2	5	2	5	1	1	-	1-	50-
المجموع	1253	1257	1324	2774	3366	2774	3366	3159	3640	2388	1135	905

يتبين من الجدول (7) ان حجم الجرائم الواقعة على الاموال التـي ارتكبتهـا العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2012 إزدادت خلال الـسنوات العـشرة الماضية بنسب مختلفة، وبقراءة الجدول أعلاه يتبين أن حجم هـذه الجـرائم إزداد بنسبة 905% في سنة 2012 عن سنة الأساس 2003 ويـشير الجـدول الـى ان جريمة سرقة السيارات إرتفعت بنسبة830% وكانت الأعلى بينما جـاءت نـسبة جريمة الاضرار بمال الغير في المرتبة الثانية إذ بلغت (415.2%) وجاءت نسبة زيادة جريمة السرقة الجنائية (323.5%).

خامسا: الجرائم التي تمس الدين والاسرة

جدول رقم(8)

توزيع الجرائم التي تمس الدين والاسرة للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة
إفساد الرابطة الزوجية	8	6	7	17	16	17	16	20	17	-	9	112.5
الزنا	19	19	18	36	31	36	31	35	24	47	28	147.4
المجموع	27	25	25	53	47	53	47	55	41	47	20	74.1

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

توزعت الجرائم التي تمس الدين والاسرة على نوعين من الجرائم هما إفساد الرابطة الزوجية والزنا ويلاحظ أن نسبة زيادة افساد الرابطة الزوجية ازدادات في عام 2011 بنسبة 12.5% عن سنة الاساس 2003 بنسبة 112.5% ويشير الجدول رقم (8) الى أن عام 2010 شهد أعلى زيادة بالنسبة لهذه الجريمة، أما بالنسبة لجريمة الزنا فيلاحظ ان هذه الجريمة تزايدت في عام 2012 عن سنة الاساس بنسبة 147.4%، ويتبين من الجدول اعلاه ان هذه الجريمة بدأت بالتزايد بشكل ملحوظ اعتبارا من عام 2006 .

سادسا : الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

جدول رقم(9)

توزيع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة %
الاغتصاب	17	12	19	7	14	7	14	23	29	19	2	11.8
هتك العرض	51	142	98	64	55	64	55	11	21	102	51	100
الخطف	1	4	4	3	4	3	4	73	77	19	18	1800
إدارة بيت للدعارة	13	8	9	33	11	33	11	7	9	33	20	153.8
فعل منافي للحياء	24	57	33	39	62	39	62	41	44	-	20	45.5
حيازة أشياء مخلة بالآداب العامة	13	9	8	0	2	0	2	5	3	-	10-	76.9
الحض على الفجور	7	1	2	4	7	4	7	3	7	-	000	000
التعرض للآداب والأخلاق العامة	37	23	40	18	8	18	8	13	15	-	8	21.6
الإجهاض	1	0	0	2	12	2	12	8	3	2	1	100
المجموع	164	256	213	170	175	170	175	184	208	175		

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يتبين من الجدول (9) أن حجم الجرائم بالاخلاق والاداب العامة التي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2012 ازدادت خلال السنوات العشرة الماضية بنسب مختلفة باستثناء جريمة حيازة اشياء مخلة بالاداب العامة والتي تراجعت بنسبة 76.9%، وبقراءة الجدول أعلاه يتبين ان جريمة الخطف ارتفعت ارتفعت بنسبة1800% وكانت الأعلى بينما ارتفعت نسبة إدارة بيوت دعارة بنسبة 153.8% وارتفعت نسبة جريمة هتك العرض والاجهاض بنسبة (100%) .

سابعا الجرائم التي تقع على الادارة العامة

جدول رقم(10)

توزيع الجرائم الواقعة على الادارة العامة للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة
الرشوة	19	23	24	58	56	58	56	40	29	35	16	84.2
الإختلاس	0	0	4	1	0	1	0	0	0	3	3	***
استثمار الوظيفة	1	0	0	1	1	1	1	0	0	0	00	00
المقاومة والاعتداء على الموظفين	60	47	68	103	118	103	118	126	109	151	91	151.2
المجموع	80	70	96	163	175	163	175	166	138	197	117	146.3

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يشير الجدول رقم (10) ان حجم الجرائم الواقعة على الادارة العامة التـي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2012 ازدادت خلال الـسنوات العشرة الماضية بنسب مختلفة، وبقراءة الجدول اعلاه يتبين ان حجم هـذه الجـرائم ازداد بنسبة 146.3% في سنة 2012 عن سنة الأساس 2003 ويشير الجدول الى ان جريمة المقاومة والاعتداء على الموظفين ارتفعت بنـسبة151.2% وكانـت الاعلى بينما جاءت نسبة جريمة الرشوة في المرتبة الثانيـة اذ بلغـت (84.2%) وتراجعت نسبة استثمار الوظيفة الى الصفر.

ثامنا الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة

جدول رقم(11)

توزيع الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة
إطلاق العيارات النارية	11	12	9	15	31	15	31	46	69	81	80	727.3
إضرام الحرائق	17	5	17	23	34	23	34	45	49	00	00	00
الاتفاق الجنائي	0	4	1	2	3	2	3	102	69	7	7	00
المجموع	28	21	27	40	68	40	68	193	187	88	87	310

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يتبين من الجدول (11) ان حجم الجرائم التي تشكل خطـرا علـى الـسلامة العامة التي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفتـرة مـن 2003- 2012 ازدادت خلال السنوات العشرة الماضية بنسب مختلفة، وبقراءة الجدول اعلاه يتبين ان حجم هذه الجرائم إزداد بنسبة 310% في سنة 2012 عن سنة الأسـاس 2003 ويـشير الجدول الى أن جريمة اطلاق العيارات النارية ارتفعت بنـسبة727.3% وكانـت الأعلى.

تاسعا::الجرائم والقوانين الاخرى

جدول رقم(12)

توزيع الجرائم والقوانين الاخرى للفترة 2003 /2012

نوع الجريمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الزيادة/ النقص	النسبة
الاتجار بالمخدرات	66	101	113	67	98	67	98	99	98	99	33	50
زراعة المخدرات	0	3	0	0	0	0	0	1	45	**	00	00
تعاطي المواد المخدره	122	67	78	241	84	241	84	386	363	34	88-	72.1-
حيازة المواد المخدره	42	157	136	184	230	184	230	10	9	305	263	626.2
الانتحار التام	2	0	4	4	1	4	1	55	51	8	6	300
محاولة الانتحار	25	17	18	9	18	9	18	1	7	00	00	00
المقامرة	3	1	1	3	3	3	3	23	9	2	1	33.3
مخالفة قانون الآثار	9	12	13	19	31	19	31	82	85	00		
مخالفة قانون الأسلحة	53	32	38	66	59	66	59	657	667	00	00	00
المجموع	322	390	401	593	524	593	524		531	464	142	44.1
المجموع الكلي	2419	2497	2686	4721	5264	4721	5264	5385	5900	3604	1185	48.9

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يتبين من الجدول رقم (12) أن حجم الجرائم والقوانين الاخرى التي ارتكبتها العمالة الوافدة خلال الفترة من 2003- 2012 إزدادت خلال السنوات العشرة الماضية بنسب مختلفة، وبقراءة الجدول أعلاه يتبين أن حجم هذه الجرائم ازداد بنسبة 48.9% في سنة 2012 عن سنة الأساس 2003 ويشير الجدول الى أن جريمة حيازة مخدرات ارتفعت بنسبة626.2% وكانت الاعلى بينما جاءت نسبة جريمة الانتحار التام في المرتبة الثانية اذ بلغت (300%) وجاءت نسبة زيادة جريمة المقامرة (44.1%).

جدول رقم (13)

جدول يوضح تطور جرائم العمالة الوافدة مع ربطها بالحجم لبعض الجنسيات خلال الفترة 2003-2012

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	983	956	768	3546	3675	4242	3676	2998	2561	2881
	106026	152975	186690	201591	222716	205358	240012	205683	190480	185283
الفلبين	16	39	26	68	104	113	96	131	139	116
	3415	4360	5687	12754	14785	12734	14484	14942	14157	15494
سيرلانكا	58	80	57	98	140	119	168	174	213	291
	10827	14590	14586	17679	18181	20590	20636	22014	25756	23304
اندونيسيا	24	36	46	67	80	105	121	158	173	114
	***	***	****	****	21604	24778	26974	21760	15545	7341
بنغلادش	38	27	41	51	65	71	74	70	57	77

يتضح من الجدول اعلاه ان تأثير حجم العمالة على حجم الجرائم بالنسبة للعمالة المصرية غير واضح اذ ان بيانات الجدول تشير ان الجريمة تزايدت مع حجم العمالة في السنوات 2003 وحتى 2007 ولكن نرى انها تزايدت في عام 2008 رغم تراجع حجم العمال لنفس العام، كما يبين الجدول ان حجم الجريمة تراجع في عام 2009 رغم تزايد حجم العمال الوافدة، كما يشير الجدول الى تراجع حجم العمالة الوافدة في السنوات الاخيرة مع تراجع حجم الجريمة وهذا يشير الى حد ما ان نسبة حجم جرائم العمالة الوافدة المصرية له علاقة طردية مع حجم العمالة. ويبين الجدول ان هناك تزايد ملحوظ في حجم الجريمة في عام 2006، وقد تراوحت نسبة الجريمة من حجم العمالية ما بين 0.41 الى 2.1 %.

أما بالنسبة للعمالة الوافدة الفلبينية فيشير الجدول الى ان الجرائم المرتكبة من الجنسية الفلبينية ازدادت طرديا مع زيادة حجم العمالة خلال السنوات 2003 - 2008 وكذلك الامر في عام 2010 وتراجعت في بقية السنوات رغم زيادة حجم العمالة مما يشير الى وجود اثر لحجم العمالة على حجم الجريمة ويتبين من الجدول ان نسبة جرائم العمالة الفلبيية بالنسبة لحجم هذه العملة تراواحت ما بين .0.46 – 0.89 %، وتشير البيانات اعلاه ان هناك علاقة بين زيادة حجم العمالة الوافدة

السريلانكية وزيادة عدد الجرائم التي ارتكبتها هذه العمالة خلال فترة الدراسة 2003 -2012 وتتراوح نسبة جرائم العمالة الوافدة المرتكية لحجم العمالة ما بين 0.12- 0.54%، اما من حيث العمالة الاندونيسية فيلاحظ من البيانات ان حجـم الجـرائم ارتفع طرديا مع حجم العمالة وقد تراوحت نسبة الجرائم ما بين 0.37- 1.5% من حجم هذه العمالة.

ويشير الجدول الى ان حجم الجرائم التي ترتكبها العمالة البنغلادشية لها علاقة طردية مع حجم العمالة وتراوحت النسب ما بين 0.30- 1.04 %

جدول رقم (14)

جدول يوضح علاقة جرائم العمالة الوافدة بالمستوى التعليمي لبعض الجنسيات خلال الفترة 2003-2012

الجنسية		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	العمالة	106026	152975	186690	201591	222716	**205358**	240012	205683	190480	185283
	الاميين	81831	114290	145860	160885	182008	171719	207572	180014	169379	166740
	النسبة	%77.2	74.5	%78.2	%79.8	81.2	83.6	86.5	87.5	88.9	89.9
	عدد الجرائم	983	956	768	3546	3675	4242	3676	2998	2561	2881
الفلبين	العمالة	3415	4360	5687	12754	14785	12734	14484	14942	14157	15494
	الاميين	778	3919	4724	12109	14346	12391	14194	14730	13946	15265
	النسبة	22.8	89.9	83.1	%94.4	97.0	97.3	98	98.6	98.6	98.5
	عدد الجرائم	16	39	26	68	104	113	96	131	139	116
سيرلانكا	العمالة	10827	14590	14586	17679	18181	20590	20636	22014	25756	23304
	الاميين	10394	14000	13683	17125	17930	20496	20496	21901	25657	23212
	النسبة	96%	96	%93.8	%96.9	98.6	99.5	99.3	99.5	99.6	99.6
	عدد الجرائم	58	80	57	98	140	119	168	174	213	291
اندونيسيا	العمالة	***	***	***	***	21604	24778	26974	21760	15545	7341
	الاميين	000	000	000	000	21136	24650	26922	21736	15519	7319
	النسبة	000	000	000	000	97.8	99.4	99.8	99.9	99.8	99.7
	عدد الجرائم	24	36	46	67	80	105	121	158	173	114
بنغلادش	العمالة	***	****	****	***	***	***	***	9387	10780	22341
	الاميين	***	****	****	***	***	***	***	9294	10680	22153
	النسبة	***	****	****	****	***	****	***	99	99.1	99.2
	عدد الجرائم	38	27	41	51	65	71	74	70	57	77

يتبين من الجدول اعلاه ان غالبية العمالة الوافدة ومن كـل الجنـسيات اميـة وترتفع هذه النسبة بين الجنسيات الى نسب عالية جدا وخاصة في العمالة الاسيوية ، كما يتبين ان هناك علاقة طردية في ارتفاع نسبة الجريمة نتيجة ارتفاع نسبة الامية

الا ان هذا الارتفاع غير مستقراذ من الملاحظ ان بعض السنوات شهدت تراجعا في نسب الجرائم على الرغم من ارتفاع نسب العمالة، ومع التسليم بأثر المستوى التعليم على الجريمة الا انه يمكن القول ان هناك عوامل اخرى قد تكون من دوافع ارتكاب الجرائم.

7.1.2 علاقة الجنسية بانماط الجريمة للعمالة الوافدة

اعتمدت الدراسة على احصائيات مديرية الامن العام في تحديد اكثر الجرائم لكل جنسية من الجنسيات الخمسة التالية (المصرية والفلبينية والسيرلانكية والاندونيسية واخير البنغلادشية) وتبين الجداول التالية توضيحا لذلك:

جرائم العمالة الوافدة خلال الفترة 2003 – 2012 تختلف انماط جرائم العمالة الوافدة وفقا لجنسيات هذه العمالة ولتوضح ذلك فقد تم استخدام الجداول التالية لبيان هذه الجرائم

اولا: الجنايات والجنح التي تقع على الانسان

تشتمل هذه الجرائم على الجرائم التالية (الشروع بالقتل، القتل مع سبق الاصرار والقتل القصد والقتل من غير قصد والايذا البليغ، والذم والقدح والتهديد وخرق حرمة المنازل)

جدول رقم(15)

توزيع الجنايات والجنح التي تقع على الانسان للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	616	662	963	1057	1300	1353	1295	1482	1455	2109
الفلبينية	2	18	6	15	8	14	9	21	19	17
السيريلانكية	46	3	12	12	32	9	26	41	20	17
الاندونيسية	118	30	6	6	11		7	9	25	6
البنغلادشية	46	6	37	70	61		32	14	53	16

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول اعلاه تطوراعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافـدة لاكثـر الجنسيات من حيث العدد بدءا من الجنسيه المصرية ومرورا بالجنـسية الفليبينيـة والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تزايد أعـداد الجريمـة بالنسبة للجنسية المصرية .

جدول رقم(16)

توزيع الجرائم المخلة بالثقة العامة للفترة 2003 / 2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	152	179	200	174	122	95	148	158	101	85
الفلبينية	00	00	00	1	00	4	6	3	00	00
السيريلانكية	00	1	1	00	00	00	1	00	00	00
الاندونيسية	00	00	00	00	00	00	9	00	3	2
البنغلادشية	00	00	7	6	1	00	00	6	00	4

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول اعلاه تطوراعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافـدة لاكثـر الجنسيات من حيث العدد بدءا من الجنسية المصرية ومرورا بالجنـسية الفليبينيـة والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تزايد تراجع هذا النمط من الجرائم لكافة الجنسيات الخمسة.

جدول رقم(17)

توزيع الجرائم التي تقع على الاموال للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	325	424	580	560	697	1050	944	951	1066	1086
الفلبينية	14	40	26	58	103	93	77	105	123	107
السيريلانكية	41	76	68	91	120	109	138	135	179	268
الاندونيسية	56	30	53	50	65		95	129	134	82
البنغلادشية	3	11	17	3	24	35	53	46	18	59

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول رقم (17) أعلاه تطوراعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة لاكثر الجنسيات من حيث العدد بدءا من النسية المصرية ومرورا بالجنسية الفليبينية

والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تزايد أعـداد الجريمـة بالنسبة للجنسية المصرية .

جدول رقم(18)

توزيع الجرائم التي تمس الدين والاسرة للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	85	13	17	21	56	23	71	26	24	23
الفلبينية	1	00	1	2	1	1	4	6	2	5
السيريلانكية	3	00	2	5	3	00	5	2	3	4
الاندونيسية	1	00	00	5	4	00	3	12	9	9
البنغلادشية	2	00	00	00	6	00	3	00	00	00

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول رقم(18) أعلاه تطور أعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة لاكثر الجنسيات من حيث العدد بدءا من النسية المصرية ومرورا بالجنسية الفليبينية والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تراجع اعداد الجريمة بالنسبة للجنسية المصرية .

جدول رقم (19)

توزيع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	115	56	111	74	81	87	95	102	91	120
الفلبينية	00	00	00	1	3	1	8	4	6	4
السيريلانكية	00	3	4	3	4	6	6	3	3	4
الاندونيسية	00	00	00	00	2	00	3	1	2	23
البنغلادشية	00	00	00	00	4	00	1	5	5	6

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول اعلاه تطور اعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة لاكثـر الجنسيات من حيث العدد بدءا من النسية المصرية ومـرورا بالجنـسية الفليبينيـة

والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تزايد اعـداد الجريمـة بالنسبة للجنسية المصرية .وبعض الجنسيات الاخرى.

جدول رقم(20)

توزيع الجرائم الواقعة على الادارة العامة للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	59	34	18	69	56	52	62	10	9	13
الفلبينية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
السيريلانكية	00	00	00	1	00	1	1	00	00	00
الاندونيسية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
البنغلادشية	00	00	00	00	5	00	00	00	00	00

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول اعلاه تطوراعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافـدة لاكثـر الجنسيات من حيث العدد بدءا من الجنسيه المصرية ومرورا بالجنـسية الفليبينيـة والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تراجع اعداد الجريمـة بالنسبة للجنسية المصرية وانعدامها بالنسبة لبعض الجنسيات الاخرى.

جدول رقم(21)

توزيع الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	33	8	25	16	14	52	34	78	19	**17**
الفلبينية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
السيريلانكية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الاندونيسية	00	00	00	00	00	00	1	00	00	00
البنغلادشية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول اعلاه رقم(21) تطور أعداد الجرائم المرتكبـة مـن العمالـة الوافدة لاكثر الجنسيات من حيث العدد بدءاً من الجنسية المصرية ومرورا بالجنسية

الفليبينية والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تراجع أعـداد الجريمة بالنسبة للجنسية المصرية .

جدول رقم(22)

توزيع الجرائم والقوانين الاخرى للفترة 2003 /2012

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصرية	47	180	201	220	232	245	240	265	267	294
الفلبينية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
السيريلانكية	10	5	7	1	2	1	00	00	00	14
الاندونيسية	00	3	00	3	1	00	8	00	00	00
البنغلادشية	00	3	00	00	00	00	00	00	00	00

المصدر:مديرية الامن العام ادارة المعلومات الجنائية

يظهر الجدول أعلاه تطورأعداد الجرائم المرتكبة من العمالة الوافـدة لأكثـر الجنسيات من حيث العدد بدءامن النسية المـصرية ومـرورا بالجنـسية الفليبينيـة والسيرلانكية والاندونيسية والبنغلادشية ويتبين من الجدول تزايد اعـداد الجريمـة بالنسبة للجنسية المصرية والجنسية الفلبينية ولدى مراجعة احصاءات دوائر الامـن العام تبين أن الجنسية المصرية تقوم بارتكاب العديد من الجرائم المختلفة وكانـت اكثر نسب الجرائم تتركو في جريمة الايذاء البسيط والسرقة والمخدرات واقـلاق الراحة العامة واساءة الائتمان.

وتبين أن أكثر الجرائم بالنسبة للجنسيات الفلبينية والسيرلانكية والاندونيسية تركزت في جريمة السرقة إذ حازت هذه الجريمة بنسبة عالية جداً من نسب الجرائم التي ترتكبها الجنسيات الثلاثة بينما اختلفت الجنسية البنغلادشية فقد تركزت النسبة العليا في جريمة الايذاء

8.1.2 مفهوم الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة ظهرت منذ أن ظهر الإنـسان علـى سـطح الأرض، وان أول جريمة عرفتها البشرية عندما قتل قابيل اخيـة هابيـل، وكـان ارتكاب الجرائم آنذاك يتم بطرق تقليدية وكانت الجرائم المعروفة هي القتل والجرح

والضرب وكذلك الجرائم التي تمس حرمة المعتقدات الدينية. وفي المقابـل وجـدت العقوبة حيث ظهر نظام القصاص " العين بالعين، والسن بالسن"، ومن ثم ظهر نظام التعويض "الدية". (عبد المنعم، 1996). ثم انتقل العقاب الى رب الاسرة ثـم الـى شيخ العشيرة، فرئيس القبيلة ثم ظهور المجتمعات الكبيرة المعقدة نـشأت الدولـة، واصبح تحديد الجرائم يتم عن طريق التشريع. (رشوان، 1995)

فالجريمة تدل على فعل ثابت يتميز باوصاف محددة وثابتة فهي لسيت شيئا مطلقا فهي فعل نسبي يحدده عامل المكان والزمان والثقافة فهناك افعال في الماضي لا تعد جرائم ولكن في الوقت الحالي تعد جرائم، فالمجتمع يحقر والقانون يعاقب فالجريمة لا تثبت من حيث عقوبتها على وضع معين من حيث عقوبتها او تدرجها في سلسلة خطورة الافعال الخارجة عن القانون، فالجريمة اما ان تكون مخالفة او جنحة او جناية.(شفيق، 1975)

إن الجريمة لها علاقة بالثقافة من حيث المنظور التاريخي والذي ينقـسم الـى اربعة اجزاء تطوير السرد التاريخي، الخطاب والسرد في تاريخ الاجـرام، اعـادة تطوير تاريخ احداث الشرطه والعدالة الجنائية واخيرا تمثيل الجرائم والمجـرمين وتوضح هذة التقسيمة ان تاريخ الجريمة هو عبارة عن عدسة تبين الوقت والمكـان والثقافة، وبالنظر الى الماضي من خلال منظور الحاضر تسمح للحقائق بان تظهـر بشكل متقطع للاجزاء المكونة لهل السياق السردي والثقافة المكونه لهـا، ان سـرد الحوادث الجنائية التاريخية سمعة سيئة في حد ذاتها فهي تتكون من العديد من اجزاء متعددة الاوجة مثل تقارير وسائل الاعلام المعاصرة وتقـارير الـشرطة واحيانـا الرواية شبة واقعية مستوحاة من من احتفال الاحداث الجنائية، فالمفسرون يميلـون الى السوابق الجرمية بطرق مختلفة فلديهم نهج متعدد التخصـصات وهـؤلاء هـم المؤرخون وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الجريمة وهؤلاء تجمعهـم الروايـات الجنائية السابقة والتي توثق ذلك. (Srebnick& Lévy,2005)

وتتميز الطبيعة الإنسانية كما يراها علم الجريمة الكلاسيكي بصفيتين أساسيتين هما العقلانية والذكاء، فالأخير يمكن الفرد من اتخاذ القرار الفردي والتوجه الذاتي، وبالتالي يتناقص هذا العلم تناقضا جوهريا فيما يخص طبيعة الإنسان مقارنة مع علم

الجريمة الذي رأى الإنسان أسيرا للأرواح الشريرة الشيطانية. فالإنسان حسب هذا المدخل سيد نفسه، ويعمل وفقا لاهوائة ومصالحة. إن هذا الإطار المرجعي للفكر الكلاسيكي الأوروبي في الفلسفة وعلم النفس والقانون والاقتصاد والسياسة والدين هو الوعاء الكبير لمذهب العقلانية، وللذة والشمولية،وعدم التدخل، والعقد الاجتماعي، التي اعتمدت إطارا ومفهوما واحدا للطبيعة الإنسانية العقلانية (الوريكات، 2004، ص :22)

فالعقلانية الإنسانية وبالتالي المجتمعات العقلانية قررت أن تكون كذلك وفقا لمصالحها سواء أكانت تلك المجتمعات ملكية أو جمهورية، ولذلك يمكن القول أن الهيئات الدولية دليل على النضج الإنساني وعقلانية المجتمعات، من هنا يصبح المفتاح الرئيسي في ظل العقلانية هو السلوك الذكي القائم على التعلم والتدريب، وبالتالي يمكن الإنسان من تقرير مصيره بنفسه.

فالجريمة والمجرمين ينظر إليهما من وجهة نظر قانونية بحتة، فالجريمة هي ارتكاب فعل يجرمه القانون الجنائي، والمجرم هو الشخص الذي يرتكب ذلك الفعل، والجريمة كذلك هي محصلة للارداة الحرة الفردية، فالفرد بناء على عقلانيته وذكائه يقيم الأمور من حيث الكلفة والمنفعة، وبالتالي يصبح رد فعل المجتمع العقلاني هو زيادة التكلفة والإقلال من المنفعة بحيث تكون رادعة للفرد فيختار الالتزام بالقانون وعدم تجاوزه (الوريكات، 2004)

فالطبيعة الانسانية تنمو داخل الجماعات الأولية والتي تتميز بأن بأن لديها القدرة على تشكل الفرد وسلوكه في المجتمع، وقد اكد على تلك العلاقه الاجتماعيه بين الفرد والجماعة والتي تتم عن طريق استمرار التفاعل الاجتماعي في جماعات اولية عديدة لها طابع العمومية، كجماعة الاسرة، وجماعة اللعب، وجماعة الصداقة والجوار وهي ما اسماها ميد (Significant Others) أوالجماعات المهمه في حياة الافراد (أحمد، 1977، ص: 263)

وفي المقابل فان اسهام الضحايا في قوع الجريمة يلعب دورا اساسيا حيث ذهب علماء علم الضحايا الى القول بضرورة النظر الى الحدث الجرمي كعملية تفاعلية تنموية بين طرفين وهذا القول يفسر ميكانيكية الجريمة الفعل ورد الفعل

فهناك المسئولية، الملومية واللوم الملقى على الضحية بسبب الاهمال واللا مبالاة (البشرى، 2005)

ولا يمكن حصر أسباب الجريمة في العوامـل الجغرافيـة أو البيولوجيـة أو النفسية، كما يزعم اصحاب هذه الاتجاهات، فهي مشكلة اجتماعيـة تركـز علـى العوامل الاجرامية ذات الطابع الاجتماعي وتدرس خصائص الجماعـة والظـروف المحيطة بها اقتصادية او سياسية أو ثقافية او اجتماعية، ولـذلك، فـإن الظـروف الاجتماعية التي يحيا فيها الافراد ذات دور رئيسي وهام في التاثير على الجريمـة كماً ونوعاً، فالجريمة ظاهرة اجتماعية فالعوامل البيولوجية والنفسية الدافعـة الـى الجريمة قد لا تفضي الى ارتكابها الا اذا صـادفت الوسـط الاجتمـاعي الملائـم. (رشوان، 1995)

ويترتب على الجريمة آثاراً سلبية ينتج عنها أضرار جسيمة وتكاليف باهظـة مما ينعكس على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية الإنسان، فهي تسبب خسائر في الأرواح والأموال والممتلكات، تعيق حركة الإنسان وحريتـه، وتبعـث الخوف والقلق في النفوس وتؤثر في الثقة العامة. (البشرى، 2005)

يتكون مفهوم الجريمة (crime) والمجـرمين (Criminals) مـن عـدد غيـر متجانس من الأفعال غير المقبولة والفاعلين (المجرمين)، ولا يوجد إجمـاع علـى الطريقة التي تحدد وتختصر فيها مثل هذه المفاهيم، فقد كانت هناك محاولات لتنميط الجريمة منذ الخمسينات والـستينات ويعـد التنمـيط اداة لتحليـل (Typology as Analytic Device) وتركزت هذه المحاولات على تنميط الجريمة وتنميط المجرمين، ومع ذلك لم تلقى هذه المحاولات القبول العلمي والعملي، فالعلماء في علم الجريمة يبحثون في الجريمة وانماط الجريمة ولـيس فـي الجريمـة فقـط، ولا يدرسـون المجرمين، وإنما يدرسون أنماط نوعية السلوك، فهناك أربعة خواص مهمة تـساعد في إدارج حالة من الحالات تحت نمط معين من هذه الأنمـاط وهـي: (البداينـة، 2003، ص91).

1. سيرة حياة المجرم.
2. مدى مساندة الجماعة لسلوك المجرم ورضاها عنه.

3. مدى العلاقة بين السلوك الإجرامي وأنماط السلوك القانوني.

4. ردة الفعل المجتمعي.

وهناك أشكال للجريمة، السياسة، و التقليدية، والجريمة الموجهة للنظام العـام، وهناك عدة تصنيفات مثل تصنيف ريد (Reid,1975 وتصنيف شـكل الجريمـة (Uniform Crime) (موثق في البداينـة، 2003، ص91). والـذي يعتمـد علـى خصائص السلوك الإجرامي وليس على خصائص المجرمين، وفيما يلي الأنمـاط الأكثر شيوعا للجريمة:

1. الجرائم الخطرة. (أ-ضد الانسان، ب_ ضدالممتلكات)
2. جرائم التعدي على الإنسان
3. جرائم التعدي على الممتلكات.
4. الجرائم المالية.
5. الجرائم المنظمة والإرهاب.
6. جرائم التعدي على النظام العام.
7. الجرائم السياسية.

فالجريمة هي نتاج لتكوين المتجهات التي تحتوي على كثيـر مـن العناصـر البنائية المتناقضة، أي التي تحوي الكثير من التناقضات الاجتماعية والاقتـصادية، وهو يمثل اختلال في أنساق القيم الاجتماعية السائدة التي من أهم أسـبابها ضـعف الوازع الديني، وعدم التوعية الدينية، وضعف الثقافة الدينية بين الشباب ، بالإضافة إلى ضعف الثقافة الصحية، وضعف القدوة الحسنة، وضـعف الـروابط الأسـرية وغيرها.

ويشير كولي إن الجريمة تنشأ من مظاهر التفكك الاجتماعي الناجم عن تحلـل العلاقات بين الأفراد والجماعات والبيئة على أساس القـيم المجتمعيـة، فالجريمـة والانحراف تنشأ نتيجة مظاهر التفكك الاجتماعي والذي يؤدي إلـى فقـدان تـأثير القواعد والقوانين المجتمعية على الفرد وهذا بدوره يؤدي إلى ظهـور المـشكلات الاجتماعية مثل الجريمة، وبالتالي تحديد هذه الجريمة (الوريكات، 2004).

وقد أوضح فوللر (Fuller) ان الجريمة قد تنشأ نتيجة صراع القيم او تضارب المصالح بين الجماعات المختلفة، وبسبب اختلاف مـصالحها وتـضاربها يجـدون أنفسهم في مواجهة بعضهم لبعض، مما يسبب في ارتكـاب جـرائم مختلفـة مثـل الإرهاب على سبيل المثال، واستنادا إلى نظرية فوللر(Fuller) فان المشكلات تتألف من خرق موضوعي، وتهديد ذاتي للمشكلة، لذلك فان المشكلات الاجتماعيـة التـي تؤدي الى الجريمة تظهر نتيجة الظروف الموضوعية والذاتيـة القائمـة، كمـا أن المشكلة الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة وتحديد نمطها، تحدد من خلال مجموعة من الناس المنحرفين عن القيم الاجتماعية والتي يعتزون بها، لذلك فان أي مـشكلة اجتماعية تلعب دور مهم في تحديد نمط الجريمة المرتكبة، كما تلعب القيم الثقافيـة دوراً سببياً في تحديد الظرف الموضوعي الذي يحدد كمشكلة اجتماعية تلعـب دورا مهما في تحديد نمط الجريمة.(البداينة، 2003)

ويرى علماء الاجتماع أن المشكلات الاجتماعية والتي تلعب دور مهـم فـي ارتكاب الجرائم تنشأ نتيجة اختلال النظام القيمي فـي المجتمـع وقـوة المعـايير الموجودة في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم قدرة البناء الاجتماعي على أداء الأدوار الأساسية، وأيضا فقدان حالة الاندماج المجتمعي والمتمثلة في قوة المعايير والقـيم، ونتيجة هذا الخلل في الأبنية المعيارية والقيمة تؤدي إلى ظهور الجريمة (الوريكات، 2013) .

9.1.2 العلاقة بين المهاجرين والجريمة

يعود جذور النقاش بين المهاجرين والجريمة الى بدايات القرن العشرين عندما كان هناك تدفقا كبيرا من المواطنين الاوروبيين والكنديين الى الولايـات المتحـدة الامريكية ويبدو ان السكان الوطنيين في البلدان التي تواجه تدفقات مهاجرين كبيـرة يطورون دائما الاحاسيس العدائية ضد الاجانب ويعود ذلك الى الواقع بان المواطنين غالبا ما يخافوا من ان يسيطر المهاجرين على وظائفهم ويزيدوا من مشاكل البلد بما في ذلك الجريمة وعلى الرغم من ان وسائل الاعلام في البلاد المضيفة تدعم وتعزز هذا الادراك السلبي ضد المهاجرين وقد وجدت العديد من الدراسات ان المهـاجرين

اقل ارتكابا للجرائم من المواطنين على الرغم من انهم عادة يواجهون ظروفا صعبة مثل عدم وجود فرص عمل لهم (mears,2001)

ويقول سذرلاند في سؤال له منذ اكثر من ثمانون عاماً هل هناك جريمه غير مبرره بين المهاجرين؟ حيث خاص سذرلاند ان المهاجرين في ارتكابهم للجريمه الخطرة تكون مبرره (Sutherland, 1927:579)

ان النظرية القائلة بان المهاجرين مسؤولون عن الجريمة نظرية قديمـة وقـد ادت الاهتمامات بجرائم المهاجرين المولودون في الخارج بدأت منـذ عـام 1882 حيث كان هناك محاكم وتشريعات قبل ذلك الوقت. وقد استنتج تقرير لجنة الهجـرة الفدرالية في تقريرها عام 1988ان التشريع الفدرالي لم يكن فعالا واقتـرح تقريـر القيود. وقد وسعت تعديلات قانون الهجرة في عام 1910 و 1917 اسس الترحيـل لتشمل بعض التصرفات الجرمية التي تحدث في الولايات المتحدة بعد قانون الهجرة. ان الفكرة القائلة ان الجريمة تزداد بازدياد الهجرة لم تجد اى دليل يدعم ذلك ولم تجد الدراسات الحالية المتعلقة بعلاقة الهجرة بالجريمة ما يدعم ذلك، ولم تجد اي دليل بان الجرائم تسود بشكل اكبر بين المولودين في الخارج اكثر من السكان الحاليين ولم تجد الدراسات الاخرى اي دليل يدعم العلاقة بين المهاجرين وزيادة الجريمة.-

العلاقة بين الهجرة والجريمة على المستوى الفردي

ركزت دراسة (Katz eta, 2010) على العلاقـة بـين المهـاجرين وتعـاطي المخدرات وقد عالجوا المشكلة من خلال تحليل عينة من المحجوزين وحـديثا فـي مقاطعة ماري كوبا وقد درسوا العلاقة بين المهاجرين غير القانونين والجريمة مـن خلال فحص او اختبار نماذج تعاطي المخدرات وقد وجدت الدراسة ان المهـاجرين غير القانونيين كانوا اقل استخداما او تعاطيا للماريجوانا، ولكن اكثر احتمالا لتعاطي الكوكايين بين اكثر من المواطنيين الامريكيين، وبشكل عام افترضـت نتـائجهم ان العلاقة بين المهاجرين غير الشرعين والجريمة على المستوى الفرد ليست قوية كما هو الحال في الادعاءات العامة وقد رفضت نتائجهم المحتوى العام بان هناك علاقة قوية بين المهاجرين غير الشرعين بشكل عام والمهاجرين غير الشرعين بتعـاطي المخدرات بشكل محدد .

وفي نفس الوقت قام كل من (Hickman & Suttorp,2008) بقياس العلاقة بين واقع الهجرة باستخدام عينة من كبار المغتربين المسفرين وغير المسفرين الذين تـم الافراج عنهم من سجون مقاطعة لوس انجلوس، وقد قارن البـاحثون المجمـوعتين ووجدوا ان واقع المهاجرين او واقع الترحيل كان مهما بالنـسبة لاعـادة الاعتقـال ونتيجة لذلك فقد توصلوا الى ان الافراد الذين تم ترحيلهم لا يشكلون تهديداً كبيـرا للسلامة العامة اكثر من اللذين لم يتم ترحيلهم. ولذلك فان النقاش يتكرر بشكل كبير داخل وسائل الاعلام والنقاشات السياسية ايضاً وحتى في المباحثات اليوميـة حـول علاقة الجريمة والوافدين وقد افادت الكثير من الابحاث فـي دول متعـددة زيـادة الاهتمام في العلاقة المدركة بين الهجرة والجريمة. (Ce'sar,2012)

لقد حظيت العلاقة بين الوافدين والجريمة اهتمام الساسة وصـناع القـرار ووسائل الإعلام وعلى الاخص بين الوافدين غير الشرعيين المقيمين في الولايـات المتحدة ومدى ملائمة السياسات والبرامج المختلفة التي تستهدف المهـاجرين غيـر الشرعيين (Martinez et al, 2010) وقد ظهرت العلاقة بين المهاجرين والجريمـة في تاريخ كل من أوروبا والولايات المتحدة، وأستراليا، وغيرها من المناطق التـي تستقبل المهاجرين (Martinez 2008) ولسوء الحظ فان التغطية الإعلاميـة المثيـرة للجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين والأقليات العرقية كان لها تـأثير قـوي علـى الرأي العام. وفي الواقع تشير البحوث الدولية أنه في كثير من الـدول الغربيـة أن هنالك نسبة عالية من عامة الناس المهاجرين يرتكبون جرائم اكثر مـن المـواطنين (Sikich & Simon, 2007) ومن الجدير بالاهتمام فـان الافتـراض القائـل بـان المهاجرين يتسببون بالجريمة لاقى عناية خاصة من العلماء فعلى سبيل المثال يقول العالم النفسي(Sampso, 2006) ان تراجع نسبة الجريمة بدأ في الولايات المتحدة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي والذي يمكن عزوه جزئيا الى زيادة اعـداد المهاجرين، وفي الواقع اشارت دراسات عدة الى ان المهاجرين الاكثر التزاما نسبة جرائمهم أقل من المواطنين الاصـليين (Martinez 2008; Rumbaut and Ewing 2007). . وفي دراسة قام بها (Lynch and Simon, 2007) حـول العلاقـة بـين المهاجرين والجريمة في سبع دول، وجد ان الدول التي استوعبت عددا كبيرا مـن

المهاجرين كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا ان نسبة الجريمـة اقـل مـن جرائم المواطنين الاصليين في الدول التي لم تستوتعب عددا كبيرا من المهـاجرين كما هو الحال في اليابان وقد علل الباحثون ذلك الى ان الدول التي استوعبت اعدادا كبيرة من المهاجرين عملت على دمج الوافدين الجدد في المجتمـع، كمـا اشـارت بعض الدراسات الى ان الاثنية تلعب دورا في الانخراط في الجريمة فعلـى سـبيل المثال وجد(Rattner, 2007) ان المهاجرين الروس في اسرائيل ارتكبوا جرائم اكثر من السكان المحليين وقد وجد (Siegel and Bovenkerk ,2007) في هذا الـسياق ان المهاجرين الروس في الاراضي المنخفضة مسؤولين عن معظم الجرائم المنظمة.

العلاقة بين الهجرة والجريمة على مستوى المجتمع المحلي

اجريت الكثير من الدراسات حول العلاقة بين الهجرة والجريمة على مـستوى المجتمع المحلي. فقد درس مارتينيز وروزنفيلد ولي (Lee, Martinez and ,2001 . Rosenfeld آثار الهجرة على مستوى المجتمع من جرائم الانتحار وقـام البـاحثون بدراسة بيانات واحصاءات الدوائر الامنية مدن سان دييغو وميامي وإلباسو. وأشـار تحليلهم أن الزيادات في الهجرة لم يكن له علاقة بمستوى الانتحـار وقـد اشـار الباحثون الى وجود علاقة سلبية بين الهجرة الحديثة ومعدلات جرائم الانتحار ممـا يوحي بأن الهجرة خفضت معدلات جرائم القتل علاوة على ذلك، أفاد البـاحثون ان المجتمعات السوداء في مدينة ميامي، التي شهدت زيادة في نسبة المهـاجرين مـن هايتي شهدت في نفس الوقت تراجعا في في مستويات القتل. وقد وجـد (Stowell and Martinez ,2007) نتائج مماثلة في هيوستن وميامي وقد اضاف الباحثون جرائم مختلفة، غير جرائم القتل إلى تحليلهم. ووجدوا آثاراً سلبية على جرائم العنف عنـد أدراج الأفراد المولودين في الخارج في النماذج الإحصائية الخاصة بهم وعلى الرغم من أن الدراسات وجدت أن أثر الهجرة على الجريمة يختلف باختلاف الجماعـات العرقية، الا انهم وجدوا أيضا أن الهجرة كانت أكثـر عرضـة للتنبـؤ بانخفـاض مستويات العنف على الأقل في ميامي. وبالمثل بحـث (Reid et al ,2005) أنـواع محددة من الجرائم وعلاقتها مع الهجرة غير الشرعية. وقد اهتموا بدراسـة هـذه العلاقة مع أربعة أنواع مختلفة للجريمة: القتل، والسرقة، والسطو، والانتحار. وقـد

استخدموا بيانات واحصاءات تقارير موحدة للجريمة ووجد الباحثون أنه على المستوى الكلي ارتبطت الهجرة مع انخفاض أنواع معينة للجريمة. وعلى وجه التحديد، كانت الهجرة الحديثة مرتبطا بانخفاض مستويات جرائم الانتحار والسرقة في المجتمع. وخاص الباحثون إلى أن النتائج التي توصلوا إليها لا تدعم المفاهيم التقليدية ولا نظريات علم الإجرام التي تتنبأ بان زيادة الهجرة سوف تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة وهذا فقط على المستوى الكلي.

تقترح معظم التفسيرات الاجتماعية للمهاجرين والجريمة ان المهاجرين انفسهم نسب او معدلات منخفضة في ارتكاب الجريمة، الا ان ميلهم للاستقرار في المناطق المحرومة تعرض اطفالهم الى الحرمان الاقتصادي والتناقض الثقافي بين الوافدين الجدد والمواطنين المقيمين، والتحرر الرسمي وغير الرسمي من الضوابط الاجتماعية والمعايير المتدنية لمخالفات القانون، وتقترح معظم الدراسات التجريبة على ان ارتباط او وصلة الهجرة بالجريمة انه يجب الاخذ بعين الاعتبار للعمليات الاجتماعية التي تربط مستوطنات المهاجرين بمعدلات جريمة الحي (Martinez et al,2010)

10.1.2 النظريات المفسرة للجريمة

لقد مر السلوك الإنساني عبر مراحل تفسيرية متصلة بثقافة المجتمع بشكل عام بدءا من التفسيرات الغيبية، الدينية، التفسيرات الفلسفية وأخيرا العلمية، ومازالت هذه التفسيرات موجودة في مجتمعات ما بعد الحداثة والمجتمعات البدائية على السواء، فعند القول تفسير السلوك الإنساني لا يقصد به فقط السلوك السوي أو السلوك الطبيعي ، بل أيضا السلوك غير السوي وغير الطبيعي، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في تفسير السلوك الإنساني بسبب تنوع الظروف والثقافات والمتغيرات بشكل عام لذلك هناك العديد من النظريات الاجتماعية والنفسية التي قد تتعايش مع بعضها أحيانا كثيرة وان كان هناك من يؤمن بسيادة نظرية معينة أو أنموذجا معينا كما يرى كون مؤرخ العلوم وغيره. وبالتالي عدم وجود نظرية واحدة قادرة على التفسير السلوك الإنساني المعقد. (الوريكات، 2004، ص17)

1.10.1.2 نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization

ظهرت نظرية التفكك الاجتماعي في بداية القرن العشرين وكان من روادهـا كلفورد شو وهنري مكي وفسرت هذة النظرية جرائم الاعداد الهائلة من المهاجرين الذين يتوجهون الى مراكز الاحياء الحضريه بشكل سريع ومثير ففي عام (1910-1920) زاد عدد السكان في ولاية شيكاغو بنسبة تزيد عن 23% وهذه الزياده كانت بسبب وصول المهاجرين الجدد وقد استقروا بالقرب من مركز المدينه والتي تتميـز بالفقر وعدم التجانس العرقي وعدم الاستقرار السكني فالمناطق التي يـستقر فيهـا المهاجرين والتي تتميز بالتفكك الاجتماعي (الفقر، عدم التجـانس العرقـي وعـدم التجانس السكني) فهي تتميز ايضا بنسب عاليه من الجريمه بشكل غير متكـافىء فتركيز المهاجرين في مواقع الجريمه العالية غالبا ما تقود الى نتيجـة ان الهجـرة مرتبطة سببيا بالجريمه.(Show & McKay,1942)

2.10.1.2 نظرية العوامل الاقتصادية

ان العوامل الاقتصادية لها تأثيرا على حدوث الجريمة وتعزى هذه العوامل إلى الفقر والعوز وقد وضع كارل ماركس،1859 أساس هذه النظرية وأنة إلى اى مدى تؤثر العوامل الاقتصادية في أسباب الإجرام .

ومن العلماء الذين اهتموا بالعوامل الاقتصادية بتأثيرها على الجريمة العالم توراتي (1857-1932) الذي أضاف الطمع بجانب الفقر والعوز وان جرائم الاعتداء والضرب والجرح نتيجة الظروف المادية المحيطة بالشخص فهي تؤدي إلى إضراب الإنسان في سلوكه وكذلك البيوت القديمة وغير صحية التي يعيشها الفرد التي لها نتائج على الجرائم وخاصة الجرائم الجنسية .(عريم، 1973)

3.10.1.2 نظرية فيري للعوامل الاجتماعية

إن العوامل والظروف التي تسبب الجريمة تكـون موجـودة عنـدما تحـدث الجريمة و تختفي عندما لا توجد جريمة والسلوك الإج رامي نـاتج عـن طريـق التجريد المنطقي للعمليات الميكانيكية التي تخص الغني والفقيـر، وادخـل فيـري

العوامل الاجتماعية بالإضافة إلى الأسباب الفردية لتي تحدث عنها لـ ومبروزو وان العوامل الاجتماعية هي سببا في الإجرام وقد قسم فيري العوامل التي تـ ؤدي إلـ ى السلوك الإجرامي :

1- العوامل المادية أو الطبيعية وهذه تشمل الموقع الجغرافي، والأحوال الجوية وخصوبة الأرض وفصول السنة

2- العوامل الانثريولوجية أو الفردية وهي تشمل الـ صفات الجـ سمية والعمـ ر والجنس والعوامل النفسية واستعداد الشخص العضوي.

3- العوامل الاجتماعية: وتشمل الـ سياسة ،والاقتـ صاد ،والإنتـ اج الزراعـ ي، والصناعي والنظام العام، والأمن العام، وكثافة السكان، وظروف الهجـ رة، والعرف والعادات والدين والتعليم والبيت والتقاليـ د الاجتماعيـ ة والمـ سكن والمركز الاجتماعي .(عريم،1973 : 80)

4.10.1.2 نظرية الاختلاف التفاضلي/المخالطة الفارقة differential association

يعتبر سذرلاند مؤسس هذه النظرية والتي حاول من خلالها تفسير كيف يصبح الناس مجرمين قي الوقت الذي لا يكون فيه الآخرين كذلك بالرغم من اشتراكهم في عدة خصائص اجتماعية كوضع الطبقة الاجتماعية، لـ ذا فهـ و يفـ سر الانحـ راف بالرجوع إلى المجتمع والممارسات القهرية التي تسلط على بعض الأفـ راد. وقـ د وضع سذرلاند نظريته في تسعة فرضيات أساسية:

1. إن السلوك الإجرامي مكتسب عن طريق التعلم فهو ليس فطريا ولا يأتي عن طريق الوراثة.
2. يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال بالآخرين وعمليـ ات التفاعـ ل معهم.
3. الجزء الأكبر لتعلم الجريمة يكون داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقـ ات شخصية قائمة على المودة.
4. تشمل عمليات تعلم الجريمة:

أ. الوسائل الفنية لارتكابها.

ب. الدوافع والبواعث والاتجاهات المؤيدة.

5. تكتسب دوافع تعمل الجريمة من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.
6. يصبح الفرد منحرفا بسب اتباعية لتعريفات التي لا تحترم القوانين.
7. ترابط الاختلاف يتمايز حسب التكرار والمدة والأولوية وكثافة الاتصال.
8. تشمل عملية تعلم الجريمة عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية، جميع الميكانزمات التي توجد في اى نوع أخر من التعلم.
9. يعتبر السلوك الإجرامي تعبيرا عن النفس الحاجات والقيم العامة التي يحتويها السلوك غير الإجرامي، لذا من غير الممكن تفسير السلوك الإجرامي من خلال الحاجات والقيم العامة. (الوريكات، 2004 ص:186)

5.10.1.2 النظرية الصراعية التعددية Pluralisitic conflict theory

يرى انصار هذة النظرية فولد (vold,1979) وورث (wirth,1931) وسيلن (selin,1938) وتيرك (Turk, 1969) و ريتشارد كوني (Quinney,1970) ان المجتمع يتالف من جماعات متنوعة دينيا واقتصاديا واجتماعيا وعرقيا، وهنالك صراع مستمر، والمنتصر في هذا الصراع يملك القوة والتي يحولها لخدمة مصالحة باشكال متعددة ومنها القوانيين التي تحدد المجرم والسوي وان هناك تنافس مستمر بين الجماعات الاجتماعية حول المصالح ز ويرى فولد (Vold,1958) ان صناعة القوانيين لهذا الصراع هي عمليات اجتماعية مستمرة وقدرة الفقراء المحددة في التاثير على التشريعات وصناعة القوانيين تؤدي اللى وصف سلوكهم بالمنحارف لانة لا يتفق مع مصالح الاقوياء. (الوريكات، 2004)

ويرى (Turk,1976) ان النظام الاجتماعي هو نتيجة منطقية للجماعات القوية والمسيطرة في المجتمع، فحتمية الصراع وحتمية التقسيم بين من هم في مراكز القوة والخاضعين لهم، فلذلك يقترح تيرك دراسة القوانيين الجنائة وعلاقتها بتعرف الجريمة كمكانة اجتماعية اي ان الجريمة لها مكانة اجتماعية تعطيها القوانيين لاولك الذين يقاومون النظام القائم وان العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم مبنية على ذلك

وويرى ان الحاكم علية دوما العمل على خاق تكييف مستمر او تعديل حتى يضمن خضوع المحكومين ومن اجل تحقيق ذلك اى تحقيق الضبط والتحكم يمكن استخاد احدى وسيلتين الاكراه او القوة المادية والقانون بحيث تصبح الاخيرة الصورة القانونية والتشريعية التي تفوق اهميتها الناس ومصالحهم وهناك شكلين للقانون وهما القائمة الرسمية لكل اشكال السلوك غير المرغوب والعقوبات المصاحبة لذلك والقواعد المؤسسية في نظام العدالةالجنائية، اي عملية فرز الناس الى اسوياء وغير اسوياء وهي في مصلحة الاقوياء في غالبا الاحيان . (الوريكات، 2013)

6.10.1.2 نظرية تباين الفرص The Deferential Opportunity Theory

ترى هذة النظرية لكلوارد واوهلن ان نمط الثقافة الفرعية المنحرفة يعتمد على درجة الاندماج في المجتمع فالمنطقة التي تفتقر الى البناء الاجتماعي المستقر جنائيا لا مكان فيها الى الاحداث المنحرفين من ابناء الطبقات الفقيرة، فالفرص والوسائل مغلقة تماما مثل البناء الاجتماعي المستقر من حيث الفرص المتوفرة لجماعات معينة فهؤلاء الاحداث لا يجدون في البناء الاجتماعي المستقر جنائيا فرصا لهم مثل البناء الاجتماعي الثاني اي انه عندما تغلق الفرص والوسائل المشروعة يلجا البعض الى الفرص غير المشروعة اما اذا اغلقت الفرص المشروعة وغي المشروعة فان ثلاثة نماذج للانحراف تظهر كما يوضحها الجدول التالي (الوريكات، 2013)

انماط التكيف	الاهداف العادية	الوسائل المشروعة	الوسائل غير المشروعة
الجنائي Criminal	+	-	+
الانسحابي Retreat's	_	-	-
الصراعي Conflict	±	±	±

ان هذه النماذج الثلاث (الجنائية والانسحابية والجنائية) هي نماذج تكيف بيئـة تشكلت بناء على الادراك الاجتماعي لشروط المجتمع والبيئة التـي يعـيش فيهـا الفردحيث ان العصابة الجنائية تشبه المخترعين في نظرية ميرتون والتي تؤكد على

تحقيق الاهداف من خلال الوسائل غير المشروعة مما يعني ان التنظيم الاجتماعي القائم يوزع الفرص غير المشروعة، لكن النموذج التكيفي سوف يتبدل تبعا للتنظيم الاجتماعي ووجود الفرص غير المشروعة فإذا لم تتوفر الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي اى تصاب بالتفكك والبديل هو ثقافة فرعية صراعية اي تتميز باستخدام العنف والقدرة على النصب، ويرى كلوارد واهلن في العصابات الصراعية ما يلي

اولا: ان لاحياء المفككة غير قادرة على توفير وسائل مشروعة لاهداف النجاح.

ثانيا ان الوصول الى الفرص الجنائية المستقرة محددة.

ثالثا: الضبط الاجتماعي ضعيف وهذا سوف يقود الى ظهور الثقافات الفرعية الصراعية.

فالاحياء المفككة اجتماعيا غالبا ما تصنع عصابات مفككة تتسم بضعف علاقتها وتوترها بشكل مستمر، وعندما نجد ان هناك احداث تنقصهم الفرص في كلا البنائين المشروع وغير المشروع حيث يفسر كلوارد واهلن انه مع الزمن سوف يطورون ثقافة فرعية انسحابية Retreatist Subclture جيث يتم وصفهم بأنهم كانوا اعضاء في عصابات ولكنهم لديهم موانع لسبب او لاخر ضد ارتكاب سلوكات تتسم بالعنف اي انهم فشلوا في تحقيق مكنة اجتماعية مقبولة بين اقرانهم فاختاروا الانسحاب من العصابتين الصراعية والجنائية. (Cloward & Ohlin,1960:171-181) موثق في (الوريكات 2013).

7.10.1.2 نظرية الضبط الاجتماعي Social Control Theory

استند ترافيش هيرشي في نظرية الضبط الاجتماعي الى صياغة دور كايم دور كايم حيث ان الافعال المنحرفة تتولد عندما يكون ارتباط الاشخاص بالمجتمع صعيفا وقد ذكر هيرشي اربعة عوامل للضبط وهي:

1- الالتزام بالاخرين.
2- الالتزام بالانشطة والادوار الاجتماعية المحددة في اطار القيم، والنتائج المترتبة على ذلك في المستقبل.

3- شمولة بانشطة الحياة المختلفة والتفاعل فيما بينها.

4- الايمان بما يتعلق بالقيم الاخلاقية والمعايير الثقافية.

ويعتقد هيرشي ان اجتماع العوامل السابقة يؤدي في بعض الاحيان الى الانحراف فاذا كان ارتباط الفرد بالاخرين مثل الوالدين ضعيفا فان امكانية حدوث السلوك المنحرف اكثر احتمالا.(عوض،2001)

8.10.1.2 النماذج الاقتصادية للسلوك الاجرامي

(Polinsky & Shavell, 2000) ان النموذج الاقصادي للجريمة يقوم على المقارنة بين منافع وتكاليف الجريمة، وتكاليف القيام بالجريمة، وتتضمن منافع الجريمة في الغالب على الكسب غير المشروع من قبل المجرم بينما تتضمن التكاليف احتمالية وقسوة العقاب ويقوم منهج النموذج الاقتصادي على الافتراض القائل بان كل فرد يعد مجرماً محتملاً، ومع ذلك هناك مجموعة فرعية من السكان يرتكبون في الواقع جرائم ونتيجة لذلك فان النموذج الاقتصادي لا يقدم اي نقاش خاص عن شروط التزام الوافدين بالقانون اكثر من المواطنين، ما عدا ان منافع وتكاليف الجريمة بالنسبة لهم تختلف عن المواطنين، وفي هذا السياق ومن الناحية النظرية هناك نقاشات حول ارتفاع او انخفاض نسبة المهاجرين نحو الجريمة بالنسبة للمواطنين، استنادا على رؤيتهم للمنافع والتكاليف ومع ذلك فان قوة هذة النقاشات تعتمد بشكل واضح على التاكيد التجريبي وهناك مجموعة من التحليلات التجريبة التي يمكن ان تقرر الاسباب السائدة فعلا في الواقع (Ce’sar& Pablo 2012)

النقطة الاولى في هذا النقاش هي انة نتيجة للصعوبات في سوق العمل وقلة الفرص الاقتصادية فان الكسب غير المشروع الذي يحصل علية المهاجرين اعلى من المواطنين، وبمعنى اخر قد يكون ذلك لان المهاجرين لا يخسرون كثيرا من عدم امتثالهم بالقانون ويستند النقاش هنا على ان واقع الدخل العمل للفرد اي ان لا يوجد ما تعمله بالصفه الخاصة بكونه مهاجر الا ان الحقيقة هي ان النسبة العليا من مجتمع الوافدين لهم مشاكل اقتصادية او فرصة اقتصادية قليلة.

وتنظر النقطة الثانية للجرائم التعاونية التي تتطلب شبكة ذات علاقـة وثيقـة وتناسق وثيق وقد ناقشت الادبيات الاقتصادية كيفية قيام الجريمة المنظمة بتطـوير اليات وضمان الجوده (Garoupa,2007) كما حددت التجانس في كالية قوية لضمان نجاح المنظمة الاجرامية التي تعمل الروابط العرقية والاسرية على تقليل الفـرص في الشبكة الاجرامية وعلية تحقيق المستويات الضرورية للدقة مـن اجـل كيـان اجرامي مربح، وفي ذلك الخصوص فان مجتعات المهاجرين المتجانسة والمتقاربـه قد تكون نقطة جذب رئيسية لتلك النشاطات ولذا فليس من المستغرب اذا ما ركزت الكيانات او المنظمات الاجرامية او العصابات على السيطرة على البقاء، والمخدرات وغسيل الاموال وتهريب السلاح والنـساء والاطفـال، يـوفر تقـارب مجتمعـات المهاجرين الرابطة الصورية والثقة بين الوطن الام وبلد الاقامة. وتتراجه هذة الاثار عندما يتم دمج مجتمع المهاجرين بشكل افضل في بلد الاقامة وتجدر الاشارة الى ان المدن الكبيرة تعمل لتسهيل عمليات الاتصال التي قد تساعد في توسـيع النـشاطات الاجرامية وعلى كل حال فان دمج مجتمع المهاجرين الكبير يفقد التجانس والتقارب الذي يجعله جاذبا للمنظمات الاجرامية من هذا النوع.

اما النقطة الثالثة فتعتمد على كلفة الامتثال. فقد اشار (Mc Adams,2000) بان الامتثال للقانون يسهل تحقيقه عندما يحتوي على العادات الاجتماعية التي يشترك فيها غالبية افراد المجتمع لانها تشجع ردود الفعل النفسية التي تحد من الفرص الجرمية.

اما النقطة الرابعة فتتمثل في عدم او قلة معرفة القوانين المحلية، فقد يخـالف الوافدين القانون بالخطا بشكل متكرر نتيجة جهلهـم بالقـانون او عـدم ادراكهـم للاختبارات السارية المفعول للسلطات المحلية ولا يعد الجهل بالقانون عـذراً فـي المحاكم، الانه قد يؤدي الى تكرار الجريمة السلوكية بـين الوافـدين اكثـر مـن المواطنين، ومع ذلك هناك ايضا اسباب اقتصادية جيدة عـن عرضـة المهـاجرين لارتكاب انواع اخرى من الجريمة ومن بين احد الاسباب الواضحة هـو الفـرص فبداية قد تكون المكاسب المحتملة عاليه للمهاجرين ولذلك فان المكاسـب المفقـودة القانونية نظراً للنشاطات الجرمية يمكن ان تكون اكثر اهمية كاحد العوائق الرادعـة

وثانيا اذا مال المهاجرين للعيش في مناطق فقيرة فان ذلك يؤدي الى قلـة الفـرص امامهم لارتكاب جريمة الاموال، وثالثا وحتى لو كان الرفاه الاقتصادي يحدد بـان المهاجرين قد يكون لديهم الرغبة للقيام بارتكاب جـرائم اقتـصادية معينـة، فمـن المحتمل ان تتطلب تلك الجرائم مـستويات عاليـة مـن راس المـال البـشري او التكنولوجيا وهذا يقلل فرص ارتكاب المهاجرين لها، الشيء الاخر والـذي يجـب الاشارة اليه وهو انه اذا كان للوافدين خصائص مميزة معينة فانهم اكثر ردعاً لان العقوبة الموقعة قد تكون اعلى، كما ان خطورة الترحل تجعل العقوبة اكثـر كلفـة، واخيرافان قلة المعرفة بالقوانين المحلية قد تدفعهم للالتزام نظراً للتقدير الغالي بـة للعقوبة، وعلية يمكن القول بانه لا يوجد هنالك نظرية اقتصادية تقدم دعما للفرضية القائلة بان هناك علاقة بين الوافدين والجريمة، اضافة الى ذلك فان درجة العلاقـة بين الجريمة والوافدين تختلف باختلاف انواع الجريمة واذا كان هناك رابطة بـين الهجرة وانواع محددة من الجريمة فيفضل توضيحها من خلال الدوافع اكثـر مـن كونها صفة محددة لمجتمع الوافدين.

ولسوء الحظ فان الدراسات المتوفرة عن المهاجرين والاثنية والجريمة محددة نوعا ما، ويصعب في الفعل الوصول الى البيانات التي تساعد في المقارنات غيـر المناسبة بالنسبه لهذة المشكلة، ففي الواقع ان العديد من الامم لاتفضل علـى اسـس منتظمة احصاءات الجرائم لديها من خلال واقع الهجـرة او الاثنيـة، فقـد حـدد (Wortley,2004) اربعة نماذج توضيحية للعلاقة بين الجريمة والمهاجرين والاثنية وهي: (1) نموذج الاستيراد importation (2) نموذج الضغط strain (3) نمـوذج التناقض الثقافي cultural conflict (4) نموذج التحيز the bias model واضاف الى ان كل نموذج من النماذج الاربعة يعطي عمل مختلف يمكن من خلال اختبـار العلاقة بين المهاجرين ,والاثنية والجريمة

نموذج الاستيراد importation

يركز هذا النموذج بصراحة على العلاقة بين الجريمة والهجرة ويفترض هـذا النموذج ان الافراد يتخذوا قرار الهجرة بهدف صريح للانخراط بالنشاط الجرمـي في البلد المضيفة ويستخدم هذا النموذج غالبا لشرح وجـود منظمـات او نقابـات

الجريمة الدولية، العصابات الجرمية ومنظمات الارهاب وغالبا مـا تنخـرط هـذة المنظمات بشكل متكرر في مختلف نماذج النشاطات غير القانونيـة مثـل تهريـب المخدرات، التزوير، الاتجـار بالبـشر، الـسرقة، التهريـب، home, extortion invasions والبغـاء والارهـاب، تـشتمل المبـادرات الـسياسية مـع نمـوذج importation المطوره للمهاجرين واللاجئين المحتملين، ومتابعة افضل للمجـرمين الدوليين من خلال التعاون مع هذة الشرطة الامنية وتقييد الهجرة من الدول المولدة للجريمة، والترحيل السريع للمهاجرين اللذين تم ادانتهم بجرائم.

نموذج الضغط Strain

بعكس النموذج الاول يدرك نموذج الضغط ان عملية الهجرة واعادة الاستقرار غالبا ما تكون ضاغطة وهو خبرات المهاجرين في المجتمعات المضيفة التي تشكل السبب الرئيسي للجريمة الاقلية العرقية والمهاجرين ويضيف بان المهاجرين وعلى الاخص الاقليات يعانون بشكل متكرر من التهميش الاقتصادي، والسياسي، والثقافي والاجتماعي، وقد افترضت العديد من الدراسات بان المهاجرين يعانون من مستويات بطالة عالية ودخول متدنية وغالبا ما يعانون من التمييز والعوائق الموؤسسية بالنسبة للسكن، التعليم، فرص العمل، والمشاركة السياسية (wortly,2004). تعمل هذة الجوانب السلبية للحياة على انتاج الحرمان المطلق والنسبي، وان مثل هذا الحرمان قد يدفع بالبعض لارتكاب الجريمة، فعلى سبيل المثال فان الشاب المهاجر المحروم والذي يشعر انه غريب عن المجتمع قد يلجأ الى عصابات الشباب بهدف القبول الاجتماعي والكسب الاقتصادي وفي الواقع قد تستفيد الجريمة المنظمة من اقتراب المهاجرين الجدد، ان يسهل جذب اولئك المحيطين من المجتمع الى الفرص الاقتصادية غير القانونية التي توفرها منظمات الجريمة وقد يدفع الفقر والحرمان بعض الامهات للتورط في السرقة بهدف اطعام او الباس اطفالهن، وبنفس الوقت فان الاحباط الزائد الناتج عن التجارب الشخصية للتميز والحرمان من العمل يمكن ان يدفع بعض الرجال للدخول في نماذج مختلفة من العنف (Linden,2009).

نموذج الصراع الثقافي The Cultural Conflict Model

يركز نموذج الصراع الثقافي على تداخل معقد بين الهجره والثقافه ويفسر هذا النموذج ان الغالبية العظمى من المهاجرين يصلون الى البلد المضيف ولا يوجد لديهم اى نية على الاطلاق في الانخراط في اى نشاط اجرامي ومع ذلك فان بعض المهاجرين الجدد يحافظون على ثقافتهم او ممارسة ديانتهم فيدخلون في صراع مع قوانين اعراف وطنهم الجديد، فعلى سبيل المثال فان بعض الثقافات تتغاضى عن بعض الاشكال المحلية للعنف كوسيلله لضمان الالتزام الصارم للكتب السماوية في حين فان اشكال العقوبه البدنية قد تكون مقبوله فيبيي بلادانهم الاصلية مثل السلوك الذي يتضمن اتهامات جنائية في الدول المضيفة ومن هذة الاتهامات البغاء واستخدام المخدرات والتي ربما تكون مقبوله ثقافيا في بلادانهم وكذلك ثقافة ممارسة القمار والتي تجلب صراع مع السلطات الرسمية.

(Yeager, 1996)

نموذج التحيز The Bias Model

يعد نموذج الاستيراد ونموذج السلاله ونموذج الصراع الثقافي جميعها تتوقـع اى ملاحظة للعلاقة بين الجريمه والهجرة والتي يمكـن ان تفـسر هـذه النمـاذج التفاعلات المعقده بين الحرمان الاقتصادي، العزله الاجتماعيه والثقافه، وتفسر هـذه النماذج ان بعض المهاجرين او الجماعات العرقيه ينخرطوا في الجريمه اكثر مـن غيرهم وعلى النقيض من ذلك فان نموذج التحفيز يفسر بان زيادة عرض المهاجرين او الاقليات العرقيه في احصاءت الجريمه قد تكون نتيجه التميز العلنـي والـشامل داخل نظام العداله الجنائيه وبعباره اخرى فان بعض الاقليات العرقيه والمهاجرة قد تكون اكثر تمثيلا في احصاءات الجريمه لانه بالمقارنه مـع المـواطنين يكونـون مراقبون من قبل الشرطه ومن المتوقع القبض عليهم ومن المرجح كذلك ان يكونـوا متهمين واحاكمهم مشدده من قبل المحاكم الجنائية (Wortley,2009)

يعتقد الكثيرون من مواطني الدول التي تستقبل المهاجرين يعتقدون ان المهاجرين يعملوا على زيادة الجريمة ويعتقد غالبية المواطنين الاوروبيين بهذة العلاقة كما هو الحال ايضا في الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا واليابان

وجنوب افريقيا، وقد بين التقارير الموضوعية من الدراسات الفردية والمتعددة ان الهجرة لا تعمل على زيادة معدلات الجريمة(Hiatt, 2007) وقد وجدت احدى الدراسات الحديثة في الولايات النتحدة ان الهجرة ترتبط بتخفيض مستويات الجريمة (Wadsworth,,2010)

تفسيرات حول المواقف المعادية للمهاجرين

تستند معظم تفسيرات المواقف تجاه الهجرة على اليات التهديد والتي تم جمعها في بعدين رئيسين هما الاقتصادي والرمزي (Green,2009) من الجانب الاقتصادي تتنبا نظرية صراع الجماعة الحقيقية ان المنافسة على الموارد النادرة مثل الوظائف والاجور، ومسكن ذوي الدخل المتدني والخدمات الاجتماعية سيعمل على تحفيز النداء داخل الجماعة(Gang et al,2002) وقد اختبرت نماذج التهديد النظريات الاقتصادية الفردية من خلال اختبار او التعرف على اثار مستويات المهارة الشخصية الفردية (Mayda,2006). وبحث الاخرون الطرق التي بها يكون التركيز على تشكيل الاقتصاد الوطني لوجهات النظر نحو المهاجرين والهجرة (Lahave,2004). وفي المقابل وفي المقابل تعترض النظريات النفسية الاجتماعية ان المواقف بالنسبة للمهاجرين تنبع من ادراكات التهديد الثقافي (Sides & Citrin 2007)

تهديد الامن

قام البعض من العلماء باختيار اثار ادراك التهديد الامني على الاتجاهات نحو المهاجرين. وقد كشفت بعض الدراسات الفردية الـى ان النـاس الـذين يلومـون المهاجرين عن الجرائم لديهم افضليات قيود الهجرة في المملكـة المتحـدة وكنـدا (McLaren,2001) وكذلك فقد ظهرت هذة النماذج في الدراسـات المقطعيـة التـي وجدت علاقة بين الادراك بان المهاجرين يجلبون الجريمة نحو الهجرة بشكل عـام (Mayda, 2006)

2.2 الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية

دراسة (العتيبي، 2005) بعنوان دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الادارة العامة لمكافحة المخدرات، حيث اظهرت النتائج ان اكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ترويجا للمخدرات هي الجنسيات الباكستانية، الافغانية، السورية اليمنية وتتبع العمالة الوافدة عند ترويج المخدرات بعض الطرق والاساليب كاخفاء المواد المخدرة في اماكن امنة وتجنيد بعض ضعاف النفوس لمساعدتهم في بيعها وترويجها هذا بالاضافة الى استئجارهم للشقق واستعمالها كاوكار لبيع وترويج المخدرات عن طريق بعض سائقي الاجرة والنقل والشاحنات وعن اكثر انواع المخدرات التي يروج لها الوافدين هي الحشيش الكبتاجون، الهروين، القات .

دراسة (المراشدة،2002) بعنوان العمالة الوافدة والجريمة في الاردن.

تناولت هذه الدراسة العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية: ما حجم الجريمة واتجاهاتها لدى العمالة الوافدة؟ وما أنماط الجرائم وأشكالها المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وما هي الأحداث والأساليب المستخدمة في ارتكابها لهذه الجرائم؟ وما هي أهم الخصائص الديمغرافيه والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجريمة من العمال الوافدين؟ وما هي العلاقة بين هذه الخصائص وارتكاب الجرائم؟، وما هي أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء جرائم العمال الوافدين؟ وما هي أكثر الجنسيات ارتكابا للجريمة؟.

وقد تكون مجتمع الدراسة من (338) عن المحكومين والموقوفين من العمالة الوافدة المودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل في قفقفا، بيرين، السلط، سواقه، الجويدة، النساء، الكرك ومعان.

وقد تم جمع البيانات من المبحوثين بواسطة استبانه تم تصميها لهذا الغرض وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1. إن أكثر الجرائم انتشارا لدى المجتمع العمالة الوافدة مرتبة تنازليا هي جرائم السرقات، المخدرات، الشيك بدون رصيد، هتك لعرض، القتل العمد، الشروع بالقتل، ايذاء أجسام الآخرين، التزوير، الزنا، النصب والاحتيال.
2. إن أكثر الأدوات أو الأساليب المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم هي المكر والخداع يليها الأدوات الحادة ثم باستخدام أعضاء الجسم.
3. أما بالنسبة لخصائص مجتمع الدراسة مرتكبي هذه الجـرائم فقـد خلـصت الدراسة إلى أن أكثر الفئات العمرية ارتكابا للجريمة هي الأعمار الواقعة في الفئة الأقل من 25- أقل من 45 سنة، وأن الذكور أكثر ارتكابا للجريمة من الإناث، كما أن الميل لارتكاب الجريمة يزداد لدى ذوي المستويات التعليمية المتدنية ولدى أصحاب المهن الحره والحرفيين والمزارعين، وأن المتزوجين أكثر ارتكابا للجريمة يليهم العزاب، كما أن العمال من الجنسيات العربية أكثر ارتكابا للجريمة من ذوي الجنسيات غير العربية.
4. كلما زادت مدة الاقامة في الأردن للعامل الوافد زاد الميل نحو ارتكاب الجريمة.
5. إن الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى، وهي في الأحياء الشعبية في المدينة أكثر من غيرها من الأحياء.
6. كما وجد أن 69.5% من المبحوثين مرتكبي الجرائم كان دخلهم أقل من 200 دينار شهريا.
7. أما فيما يتعلق بالدوافع فكانت الدوافع الاقتصادية وراء النسبة الاعلـى مـن الجرائم نتيجة لظروف الفقر والبطالة وبالتالي كان المـردود المـادي وراء أغلب الجرائم، يليها دوافع الشعور بالظلم والدفاع عـن الـنفس والمـشاكل الأسرية ورفاق السوء.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وأهمها ضرورة التشديد على اجراءات دخول العمالة الوافدة بشكل صارم وحازم من قبل وزارة العمل، للحد من اعداد للعمالة الوافدة والتخفيف من آثارهـا الاجتماعيـة والاقتـصادية، ضـرورة

الملاحقة الجادة العمالة المخالفة وتفسيرها، واقتطاع مبلغ تأمين من العامل الوافـدة كضمان بإمكانه استرداده عند مغادرته للأردن إذ لم يكن العامل متجاوزا أو مرتكب لجريمة وإلا فإنها تحول إلى خزينة الدولة.

وأخيرا العمل لإنشاء شبكة معلومات متجانسة موحدة للعمالة الوافـدة، بحيـث تشكل قاعدة معلومات من جانب الجهات المعنية بجمع البيانات مثل وزارة العمـل ومديرية الأمن العام. والضمان الاجتماعي ودائرة الاحصاءات العامة، وأن يطلـب من كل عامل يريد أن يعمل في الأردن أن يحضر ورقة عدم محكومية رسمية من دولته من أجل السماح له بالعمل في الأردن.

دراسة(الغيلاني، 2008) التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج

هدفت الدراسة الى التعرف على تاثير مشكلة العمالة الوافدة على الأمن القومي في دول الخليج واشارت الدراسة إلى المخاطر والاختراقات القيمية التي نتجت عن التدفق المتصاعد للوافدين، وخاصة فيما يتعلق بزيادة معدل الجرائم وتنوع أشكالها، وكون هذه الجرائم منسوبة إلى الوافدين في معظمها، فضلاً عن تنامي جرائم الاتجار بالبشر وتصاعدها؛ بسبب سوء أوضاع هؤلاء الوافدين .وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يجب على صانع القرار ألا ينظر إلى قضية خلل التركيبة السكانية من المنظور الاقتصادي وحده، فهي قضية أمن قومي تمس صالح الوطن، وربما أمن السلطة نفسها، ولها تداعياتها شديدة الخطر في الحاضر والمستقبل.
2. -كما اشارتالدراسة الى منح الجنسية كأحد الحلول التي يمكن الأخذ بها في استراتيجية المواجهة، حيث يؤدي منح العناصر العربية على وجه الخصوص إلى استيعابها واحتوائها في النسيج الاجتماعي لدول الخليج، خاصة أن العنصر العربي – في كل الأحوال – أقل خطرًا من أي جنسيات أخرى تنتمي إليها العمالة الوافدة

ثانيا :الدراسات الاجنبية

دراسة (Al-Shaygi,1992) بعنوان الإجرام بين العمـال المهـاجرين فـي المملكة العربية السعودية وأسبابه

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى جريمة العمال الوافدين في المملكة العربية السعودية، والسعي لفهم أسباب جرائمهم. وقد اشارت الدراسة الى اختباراحصاءات الجريمة الرسمية ،تم حساب نسب الجريمة للسعوديين وغير السعوديين وقد اشارت النتائج الى انه وبشكل عام بان الوافدين اقل تورطا في الجريمة من السعوديين ومع ذلك كان معدل جرائم الاموال يفوق عدد السعوديين . وقد تم تحليل التفاعـل بـين المهاجرين والأجهزة الرقابية. وأجريت سلسلة من المقابلات مع قـضاة المحـاكم، وكبار ضباط الشرطة، والهيئة ومسؤولي السفارة للتعرف على آرائهم بشأن جـرائم العمالة المهاجرين. وللتعرف على العوامل المحتملة التي تكمن وراء جرائم الوافدين تم جمع البيانات عن طريق استبيان مقابلة مع عينة مـن 10 و 37 مـن مجمـوع السجناء الذكور الوافدين في ثلاثة سجون رئيسية في الرياض. وقد تم اختيار العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتم وضع ثلاثة موازين قياس بهدف التعرف في آثارها على جريمةالوافدين. وقد بينت النتائج أن المشاركين كانوا معظمهم مـن الشباب، وغير عرب، متزوجين ولكن غالبتهملم يصطحبوا زوجاتهم، أقل تعليمـا، عمال يدويين يعملون في القطاع الخاص، ودخل مـنخفض، والعديـد مـنهم غيـر راضين عن وظائفهم. كانت جريمة الاموال بينهم الجريمة الأكثر شيوعا. وغالبيتهم يعرفون مسبقا بأن عملهم مخالف للقانون السعودي. وقد دعمت النتـائج الـصراع الثقافي ووجهات النظر الشاذة؛ وفي المقابل، كان منظور العزلة الاجتماعية داعمـا جزئيا. وقد تبين ان الفجوة الثقافية، والوضع الاقتصادي للوافـد ومـستوى العزلـة الاجتماعية التي يعيشها المهاجرون كان لها تأثير كبير على جريمة الوافد

دراسة (Bernier,2003) بعنوان انتهاء تصورات الخوف من الجريمة بين المهاجرين الزوار في منطقة Wattero

هدفت هذة الدراسة الى تحقيق فهم اكبر لادراك الخوف مـن الجريمـة بـين المهاجرين الجدد في منطقة واترلو، بما في ذلك كيفية تعريف المهاجرين للجريمـة،

وانواع النشاطات التي يعتبرها المهاجرين الجدد نشاطات اجرامية في كل من كنـدا وبلادهم الاصلية وكيف ان ادراكات الجريمة متشابهة ومختلفة بين مختاف البلـدان التي يمثلها المشاركون، هذا بالاضافة الى تحديد انماط الجريمة التي يخـاف منهـا المهاجرين الجدد والعوامل الهامة في تفسير الخوف من الجريمة بـين المهـاجرين الجدد، وقد استخدمت الدراسة استبانة مختصرة كما استخدمت طرق مختلفة لجميـع البيانات وقد وجدت الدراسة ان المشاركين قدموا تعريفات دقيقة للجريمة كما مـالوا الى تحديد انواع الجريمة في كندا بانها شبيهة الى القوانين في بلادهم

وفي دراسه اجراها (Stowell,2005) بعنوان هل الهجره تولـد الجريمـه؟ توضيح تاثيرات الهجره المباشره وغير المباشره على العنف.

طبقت هذه الدراسة نظرية التفكك الاجتماعي (disorganization theory) فـي تفسير السلوك الاجرامي وقد بينت النظريه ان اصول الجرائم المتجذره لـيس فـي خصائص الافراد ولكن بالاحرى في الخصائص الهيكلية الاجتماعيه للاحياء وتصور النظريه الهجرة كعمليه اجتماعيه لها اثار اجتماعيه سلبيه للتركيب الهيكلي للاحيـاء المهاجرين المستقرين وتقول النظرية ان الهجرة تضعف قدرة المجتمع على ممارسة الرقابه الاجتماعيه الفعاله على سكانها وهذا يؤدي الى زيادة مستويات الجريمة وقد فحصت هذة الدراسة العلاقه بين الهجرة والجريمة من خلال الفرضيات المتنافـسة في ثلاث جوانب

اولا:- استخدام تدابير عرقيه محددة من الهجرة لاختبار ما اذا كانت الاثار المترتبة على الجريمه تتفاوت بين المجموعات.

ثانيا:- اظهرت هذة الدراسة مجموعة كامله من اثار الهجرة على العنف والتي تشمل العمليات المسببه المباشرة وغير الباشره.

ثالثا:- اختبار فرضية ان الهجرة لديها اثار تفاضلية على انواع مختلفه من الجريمه.

دراسة فارزانا (Farzana, 2008) بعنوان تصورات المهاجرين القانونيون: دراسة نوعية على المهاجرين من بنجلادش في وينيبيغ، مانيتوبا

هدفت الدراسة الى التعرف على ادراك المهاجرين مـن بـنغلاديش للنظـام القانوني الكندي في مدينة وينيبيغ، مانيتوبا. وقد قدمت الدراسات السابقة معلومات

عن ادراك الضحايا والجناة أوالشرطة. ومع ذلك هناك محاولات قليلة تم القيام بها في تحليل ادراك النظام القانوني في كندا من قبل المهاجرين بشكل عـام. وتجـدر الاشارة الى انه لم تجري أي محاولة لدراسة ادارك المهاجرين مـن بـنجلاديش 'للنظام القانوني في كندا. وتوفر التعددية القانونية إطـارا مفاهيميـا لتحليـل هـذا الادراك. وقد استخدمت الدراسة المقابلات المتعمقة النوعية لفهم ادراك المهاجرين للنظام القانوني.وقد تم اختيار الذين تم مقابلتهم من خلال العينة القصدية وعينة الكرة الثلجية (Snowball). اظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين يدركون أنه يجب علـى المهاجرين فهم النظام القانوني لكندا بهدف الالتزام بقوانين البلد. وقد اكد المشاركون على دور الحكومة في نشرالمعلومات عن النظام القانوني لكنـدا لـدى المهـاجرين واشارت النتائج أيضا الى بعض الادراكات المختلطة المتعلقة بالتمييز العنصري من جانب الشرطة في كندا. وكشفت الدراسـة التعـايش بـين الممارسـات القانونيـة المزدوجة، والجمع بين الشريعة والقانون الكندي. وعبر المشاركون في الدراسة عن آرائهم المتباينة حول ممارسة النماذج الرسمية وغير الرسمية للمسؤولين عن حـل النزاعات في حياتهم اليومية.

دراسة (Hagan et al.2008) بعنوان صلة العنف الرمزي بجريمة الهجرة: اساطير المهاجرين في الأمريكتين

هدفت الدراسة الى التعرف الى العلاقة السلبية بين الوافدين والجريمـة علـى عينة مكونة من 2000 طالبا من طلاب المدارس الثانوية من منطقة يعـيش فيهـا عرقيات مختلفة من المهاجرين في مدينة تورنتو في كندا وقد قيمت الدراسة الارتباط بين حالة المهاجر(النوع الاجتماعي، العمر ،الطبقة الاجتماعية والعرق) وامكانيـة تورطه بسلوكيات منحرفة وقد وجدت الدراسة ان المهاجرين المولودين خـارج كندا كانوا اقل ارتكاب للجريمة من المهاجين الذين ولودوا في كنـدا وقـد وجـدت الدراسة ايضا على الرغم من النتيجة السابقة الا ان الطلاب المهاجرين المولـودين في كندا اقل تورطا في انماط عدة من السلوك الانحرافي من المواطنين الاصليين

دراسة (Chang,2009) بعنوان **تصورات المهاجرين المعاصرة كتهديدات: هل يتم اعتماد تصور المهاجر المجرم كصوره مدعومه ؟**

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على ادراكات الامريكيين للمهاجرين كمصادر تهديد وتطبيعهم وجهات سياسة التهجير وكذلك على التورط الفعلي للمهاجرين فـي الجريمة، نتجت الصورة الذهنية عن جماعات المهاجرين من التهديدات المدركة التي يعرضوها على معدل الجريمة، الاقتصاد، القوة السياسية والعنصرية. وقـد بينـت الدراسات السابقة ان المهاجرين غير متورطين بدرجة عالية في الجريمـة، حتـى عندما يقعون تحت ضغوط اضافية خلال عمليات تكييفهم مـع المجتمـع. كمـا ان المهاجرين يمكن ان يتورطوا في النشاطات الجريمة نتيجة للضغوط التي تقع عليهم لدى تكييفهم مع البلد او الموطن الجديد ومع ذلك فان الكثير من المهاجرين يبقـون على علاقاتهم مع الاسرة والاصدقاء في بلادهم خلال الفترة الانتقالية، ممـا يعمـل على تخفيف ضغط الهجرة عليهم. وقد استخدمت الدراسة الاحصاءات المتوفرة لعام 2004، وقد توصلت الدراسة الى عدم تورط المهاجرين في الجريمة بشكل واسـع كما يعتقد الجمهور الامريكي، وعلى عكس الفرضيات لـم تكـن الـضغوط علـى المهاجرين مؤشرات مهمة للجريمة، كما ان العلاقات الانتالية لا تؤثر في الجريمة.

دراسـة (Olson and Laurikkala ,and Corzine, 2009) بعنوان الهجـرة وجريمة حالة المواطنة العنيفة وعدم التنظيم الاجتماعي

مع قليل من الاستثناءات وجدت البحوث الأخيرة مستويات متدنية من تـورط المهاجرين في السلوك الاجرامي من السكان الاصليين. وتهدف هذه الدراسة توسيع البحث في هذا الاتجاه من خلال دراسة بيانات المواطنين المولودين فـي الولايـات المتحدة، والمواطنين المولودين خارج الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، المـواطنين المتجنسين، وغير المواطنين في مقاطعة أورانـج (أورلانـدو)، فلوريـدا، بتهمـة الانتحار، والاعتداء الجنسي والسرقة، والاعتداء الجسيم. وقد تبين ان نسب اعتقـال غير المواطنين أقل من نسب اعتقال المواطنين المولودين فـي الولايـات المتحـدة ومماثلة لمعدلات المواطنين المتجنسين والمولودين في الخارج، ولكن معدل الاعتداء الجنسي هو الاعلي بين المجموعات الاربعة حيث لا يؤثر تركيز المهاجرين علـى معدلات الاعتقال للمواطنين ألاصليين على المواطنين المولودين في الخارج علـى مستوى الاحصاء.

دراسة (Papadopoulos,2009) بعنوان **جرائم الملكية والهجرة في انكلترا وادلة وويلز مستوحاه من المخالف والجريمة ومسح العدالة**

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على العلاقة بين الهجرة والدعم الفردي لجرائم الاموال في كل من انجلترا وويلز، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام المسح لعام 2003 للجرائم والجنح وهي دراسة وطنية عن الجريمة وقد وجـدت الدراسـة ان ارتكاب المهاجرين لجرائم الاموال اقل بقليل من المواطنين الا ان هذا الفرق لم يكن دال احصائيا. وتعتبر هذة النتيجة قوية عبر نماذج الاختيار الثنائي ونماذج البيانـات اضافة لذلك فان دراسة العلاقة بين المهاجرين والجريمة ضد الاشخاص توصـلت الى ان المهاجرين ايضا اقل تورطا في الجريمة.

دراسة (Hitoshi,2010) بعنوان **معدلات الهجره والجريمه في اليابان: هل الزيادة في الشعب الاجنبي المولد تهدد سلامة الجمهور الياباني؟**

هدفت هذة الدراسة الى التعرف فيما اذا كان تدفق الاجانـب يهـدد الـسلامة العامة، من خلال تحليل الانحدار ففي سبيل ادامة المستوى الحالي للنشاط الاقتصادي على اليابان ان تعيد التفكير بسياستها نحو الهجرة كما هدفت هـذة الدراسـة الـى الكشف عن التغيرات في الجريمة ونسبة الهجرة في اليابان من 1995 الـى 2006 وقد استخدمت الدراسة بشكل خاص البيانات اليابانية (مثل احصاء السكان وتقريـر احصاءات الجريمة في Pooled مقطعي ونسب الجريمة في اليابـان مـن 1995-2006 لاختبار فيما اذا كانت العلاقة بين الهجرة والجريمـة ايجابيـة كمـا يعتقـد المجتمع الياباني وقد وجدت الدراسة ان زيادة الهجرة في الولاية (1) قد تكون وثيقة ايجابيا بسبب جرائم العنف والجنح (2) ولا علاقة لها في اجمالي نـسب الجريمـة الملكية في اليابان. وقد افترضت الدراسة انه بهدف تخفيف من هذ الاثر السلبي على المجتمع الياباني، يجب ان تقوم الحكومة بجهود اضافية للتخفيف من العواقب "مثـل انشاء وكالة هجرة تكون مسؤولة عن سياسة الهجرة اليابانية بالكامل بدأً من القبـول القانوني للدمج الاجتماعي للمهاجرين الجدد المسموح لهم".

دراسة (Velazquez andKimberly, 2010) بعنوان الهجرة المكسيكية: وجهات نظر المشاركون في الجريمه، المخاطر، والتعرض للاذى

هدفت هذه الدراسة الى اختبار انواع البيانات مقابلة مع المهاجرين المكسيكيين الجدد عن تجاربهم القادمة حول خبرتهم في القدوم الى الولايات المتحدة الأمريكيـة والتكيف مع حياتهم الجديدة وتحديد مدى اشتراكهم بالاعمال الجرميـة: ان الادراك بان المهاجرين المكسيكيين هم المسؤولون عن الجرائم يعد استكشافا جديدا جنبا إلى جنب مع غيرها من القضايا ذات الصلة بالجريمة وقد تم جمع البيانات مـن خـلال مقابل شبه مقننة تم توزيعها على 30 مشاركا تم اختيارهم من مدينتين في ولايتـين والتي ييعيش فيها اعداد كبيرة من المكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحـدة. وقد بينت النتائج المواقف والاوضاع الخطـرة التـي يتعـرض لهـا المهـاجرين المكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة.

دراسة (Lidia. 2011) **بعنـوان دراسة العلاقة بين حالـة الهجـرة والتـدخل الاجرامي : هل المهاجرين غير الشرعيين يرتكبوا مزيداً من الجرائم؟**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى العلاقة بين الهجرة والجريمة من خـلال دراسة بيانات التقرير الذاتي فضلا عن بعض البيانات الرسـمية حـول اشـتراك الوافدين في الاعمال الإجرامية. وبشكل أكثر تحديدا تهـدف هـذه الدراسـة الـى التعرف على العلاقة بين الوافدين وأربعة أنواع مختلفـة مـن الجـرائم؛ جـرائم الاموال، جرائم العنف، بيع المخدرات، وتعاطي المخدرات. وقد تم جمع البيانـات من عينة بلغت 1990 من الموقوفين في مقاطعة ماريكوبا، أريزونا، لإجـراء هـذا التحليل، وقد تم جمع هذه البيانات من خلال تقارير شبكة أريزونا للمعلومات عـن الموقوفين على مدار السنة. وقد اشارت نتائج التحليل إلـى أن ميـل المهـاجرين لارتكاب الجريمة أقل من المواطنين في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فـان المهاجرين غير القانونيين اقل احتمالا لارتكاب من اي نوع من الجـرائم الاربعـة المذكورة من المواطنين في الولايات المتحدة باستثناء تعاطي الكوكايين.

دراسة (Stormshak and Falkenstein,2011) بعنـوان التكيـف النفـسي والاجتماعي واستخدام المخـدرات الكمبوديـة للـشباب المهـاجرين الكمبـودي والفيتنامي.

يعتبر مجتمع المهاجرين من جنوب شرق اسيا الذين يعيشون فـي الولايـات المتحدة هم من السكان فريد من نوعه. ويعتبروا من احـدث الجماعـات الاسـيوية المهاجرة والاقل ثراء مقارنة مع نظرائهم من جنوب شرق آسيا، ويزدادوا باضطراد من حيث اعدادهم. تهدف هذه الدراسة الى الاسهام بالادب النظـري مـن خـلال دراسة مدى تأثيرالثقافة الفيتنامية أو الكمبودية، والعلاقات مع الزملاء، وسـلوكيات التعامل في تعاطي المخدرات بين الشباب المهاجرين الكمبـودي والفيتنـامي. وقـد تكونت عينة الدراسة من 102 مشارك، سن 12 سنة إلى 18 سـنة ممـن أكملـوا اجراءات التقدير الذاتي فيما يتعلق بهذه المتغيرات. وتشير النتائج إلى أن التماهي مع منشأ ثقافة المرء وسلوكيات المعاملة تعمل على تعديل العلاقة بين جمعية الأقـران المنحرفين وتعاطي المخدرات.

دراسة (Ceobanu,2011) بعنوان المشتبه بهم الاعتياديون؟ من وجهة نظر العامة حول تأثير المهاجرين على الجريمة في البلدان الأوروبية.

باستخدام بيانات من وحدة 3/2002 من مشروع المسح الاجتماعي الأوروبي، تتناول هذه الدراسة العلاقة بين وجهات النظر العامة حول تأثير المهاجرين على الجريمة والتدابير من السلوك الإجرامي في 21 بلدا من أوروبا. النتائج من نماذج الانحدار الهرمي تبين أن التصورات حول تأثير المهاجرين لا تتأثر تجربة شخصية مع الجريمة وتدابير السياقية مثل معدل جرائم القتل، ومعدل عدد نزلاء السجون، ونسبة من السجناء الأجانب إلى السكان الأجانب غير الأوروبيين. تحليل يكشف أيضا أن تأثير المهاجرين ينظر 'بشأن الجريمة حساسة إلى وجود أصدقاء في أوساط المهاجرين، الذين يقيمون في حي العرقية، وجود تقارب مع الأيديولوجيات اليمينية، وكذلك العديد من الخصائص الاجتماعية والديموغرافية. على الصعيد القطري، وتصورات أن المهاجرين تفاقم مشاكل الجريمة هي أكثر وضوحا في المجتمعات إيواء مخزونات أكبر من المهاجرين غير الأوروبيين، ولكن لا تتأثر مثل هذه الآراء

من قبل الظروف الاقتصادية. هذه النتائج تعني أن "التعبير عن القلق بشأن المهاجرين الأوروبيين تأثير على الجريمة قد يكون شكلا guised من التحيز ضد الأجانب، كما يبدو أن رعايتها أقل من الخوف من الجريمة وأكثر من الخوف من المهاجرين. وتناقش النتائج المعلنة فيما يتعلق التقييد من أنظمة الهجرة وممارسة تجريم الأجانب.

دراسة (Bircan and Hooghe,2011) بعنوان الهجرة والتنوع والجريمة: تحليل للإحصاءات الجريمة الوطنية البلجيكية للفترة 2001- 2006 .

هدفت هذه الدراسة الى البحث في العلاقة المفترضة بين تركيزات المهاجرين والجريمة على مستوى المجتمع المحلي في بلجيكـا للفتـرة 2001-2006. وقـد اظهرالتحليل المتعدد ان مستويات البطالة لها تأثير قوي جدا على الجريمـة، ممـا يجعل التركيب العرقي في المجتمع غير مهم. وقد ميزت الدراسة مجموعات مختلفة اعتمادا على الأصول العرقية. تشمل الضوابط تركيز للمهاجرين وعدد المهـاجرين الوافدين. وقد استنتجت الدراسة أن الحرمان (وخاصة البطالة) أكثر أهمية من آثار الهجرة المباشرة في تفسير معدلات الجريمة على مستوى المجتمع المحلي.

دراسة (Silvia et al ,2012) بعنوان هجرة اليد العاملة عبر الحدود الوطنية في قطر: تحليل سوسيولوجي تجريبي.

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على المعلومات الديموغرافية، التكلفة،ترتيبات الهجرة وظروف وضعية العمال الوافدين ذوي الدخل المنخفض فـي قطـر، وقـد استخدمت الدراسة عينة مستقلة من سجلات الدولة، واختارت الدراسة عينة عشوائية بلغت 1189 عاملا وافدا من ذوي الدخل المنخفض في مراكز اقامة العمال في قطر ومساكن اخرى وقد كشفت الدراسة المشكلات والتحـديات التـي يواجهـا العمـال الوافدين في دول الخليج، كما كشفت الدراسة عن السمـسرة العماليـة، والاجـور والصحة، تمويل العمال وظروف العمل بشكل عام كما وجدت الدراسة ان العمـال الوافدين ذوي الياقات البيضاء يواجهون نظامت متشابهاً من الهياكـل والممارسـات والتحديات، كما وجدت الدراسة ان هناك اختلاف كبير ضمن اجمالي مجتمع العمال الوافدين ذوي الدخل المنخفض حيث تلعب الجنسية العرقية الدور الاكبر في تشكيل

خبرة العامل الوافد. فعلى سبيل المثال تعتبر الرواتي الاساسية للعمال ذوي الدخل المنخفض من الفلبين ومصر اعلى من الجنسيات الاخرى، وكذلك وجدت الدراسة ان العمال الوافدين العرب ذوي الدخل المتدني يعملون ايام قليلة خلال الاسبوع، ويعيشون بظاروف اقل ازدحاما وبعكس نظرائهم الاسيوين.

دراسة (Cesar and Pablo,2012) بعنوان هل الهجرة تسبب الجريمة؟ الأدلة مستوحاه من اسبانيا.

كانت العلاقة بين الوافدين والجريمة مثار نقاش طويل في الولايات المتحدة وفي مختلف انحاء العالم وتهدف هذة الدراسة الى التعرف على حالة اسبانيا في هذا السياق حيث شهدت اسبانيا في الفترة من 1999-2009 موجة ضخمة جدا من المهاجرين من مختلف المناطق في العالم وفي نفس الوقت ازدادت نسبة الجريمة وبالقارنة مع دول الاتحاد الاوروبي وخاصة تلك التي شهدت موجات ضخمة من المهاجرين وخلال الفترة نفسها كانت نسبة الجريمة في اسبانيا اقل منها في هذة الدول. وقد بينت الدراسة ان هناك علاقة مهمة بين الجريمة والهجرة ومع ذلك فان هذا التوضيح وجد في الخصائص المحددة لجماعات المهاجرين المختلفة وعلى الاخص في نوع .... راس المال البشري والذي تتفق نتيجتة مع الدراسات السابقه عن الجريمة والهجرة في الولايات المتحدة، وقد وجدت الدراسة ان اسبانيا شهدت زيادة مهمة في الجريمة بتزايد اعداد المهاجرين ولكن بقيت اقل من بقية الدول الاخرى، كما وجدت الدراسة ان المستوى التعليمي يلعب دورا في نسبة الجريمة وكذلك النوع الاجتماعي.

دراسة (Aki,2012) بعنوان آثار السكان الاجانب على معدلات الجريمة وسوق العمل في اليابان.

هدفت الدراسة الى التعرف على اثار تدفق المقيمين الاجانب في معدلات الجريمة الاجمالية، معدلات جرائم العنف، معدلات جرائم الملكية، كما هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين حصة المقيم الاجنبي من المجتمع في Prefecture والاجور ونسب البطالة فيه وقد وجدت الدراسة ان نسبة مجتمع

الاجانب لا يؤثر على معدلات الجريمة الاجمالية او جرائم العنف ومع ذلك له تاثير عكسي لهم على معدلات جرائم الاموال.

دراسة (Fitzgerald, et al 2010) بعنوان الجماهير الحريصة: المخاوف بشأن الجريمة والهجرة

هدفت هذة الدراسة الى التعرف الى العلاقة بين الجريمة والهجرة. وقد اتاحت بيانات الدراسة الميدانية من المانيا للباحيثن للتعرف على وجهات النظر الناس حول الهجرة وتطورها مع مرور الوقت اضافة الى ذلك كان لها تاثير موضوعي مبير على العوامل المفسرة مثل الامور المتعلقة بالاقتصاد والمقاييس الموضوعية للجريمة والهجرة على المستوى الاقليمي. وقد اظهرت الدراسة ايضا التاثير التفاعلي: العلاقة بين هذين الامرين قوية خاصة بين اولئك المهتمين بالسياسات، بالسياسات. وقد اشارت هذة النتائج بان الجريمة تعد امرا مهما لتشكيل الاتجاهاة نحو المهاجرين.

دراسة (John et al,2013) بعنوان آثار تركيز المهاجرين على التغيرات في معدلات الجريمة في المناطق الحيوية

هدفت هذة الدراسة الى التعرفعلى مدى ارتباط تركيز المهاجرين مع تخفيضنسب معدلات الجريمة في الحي في مدينة لوس انجلوس. وقد استخدمت هذة الدراسة نموذج المخرجات المحتملة كما تم استخدام تصميم المتغيرات المؤسسية لتخفيض التحيز في الاختبار في تقدير اثر تركيز المهاجرين على التغيرات في معدلات الجريمة الرسمية بين الاعوام 2000-2005 حسب احصاءات مدينة لوس انجلوس مع اعتبار المتغيرات الديموغرافية الاخرى ثابتة. وقد توصلات الدراسة الى ان التركيزات الكبيرة للهجرة في الاحياء ترتبط بشكل كبير في تخفيض.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة وتشمل مجتمع الدراسة والأداة المستخدمة لجمع البيانات فضلا عن صدق الأداة وثباتها كما يتناول وصفا لإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها للإجابة على أسئلة الدراسة، وعرض النتائج وتحليلها:

1.3 منهجية الدراسة

لكل دراسة منهج أو مناهج عديدة تعد ضرورة أساسية لايمكن الاستغناء عنها في البحث والدراسات ليتمكن الباحث من الوصول إلى وصف دقيق للنتائج وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف الى الحصول على معلومات دقيقة عن موضوع الظاهرة المدروسة فعلي صعيد المنهج الوصفي تم اجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والابحاث النظرية والميدانية بهدف وضع تصور للاطار النظري لمتغيرات الدراسة واستعراض اهم الدراسات السابقة التي تشكل احد اهم المصادر، اما على صعيد المنهج التحليلي فقد تم اجراء المسح الميداني وتحليل كافة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيانات واستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة للاجابة على اسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء العمالة الوافدة المحكومين والموقوفين لدى مراكز الاصلاح والتأهيل في الاردن(الرميمن، الموقر واحد، ام اللولو،الجويدة والبلقاء).

3.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل بلغ حجمها 250 نزيلا وقد تم توزيع الاستبيانات عليهم بعد اخذ موافقة الجهات المسؤولة في المراكز الخمسة بواقع (50) نزيلا لكل مركز وقد تم استعادة (243) وبعد تدقيقها تم استبعاد ثمانية استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي وبذلك بلغت الاستبيانات التي خضعت للتحليل الاحصائي (235) استبيان اي بنسبة استرداد قدرها 94%.

خصائص عينة الدراسة:

أولا: البيانات الشخصية

جدول (23)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	190	80.9
انثى	45	19.1
المجموع	235	%100

يتضح من الجدول (23) أن عدد الذكور بلغ (190) يشكلون نسبة (80.9%) من حجم العينة، فيما بلغ عدد الإناث (45) انثى ويشكلون (19.1%) من العينة، ويبدو أن سبب التفاوت بين نسبة الذكور والإناث في العينة هو نسبة الذكور من الوافدين اعلى من حجم نسبة الاناث.

جدول (24)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
اقل من 25 سنة	34	14.5
25- الى اقل من 35 سنة	92	39.1
35 الى اقل من 45 سنة	70	29.8
45 سنة فاكثر	39	16.6
المجموع	235	%100

يشير الجدول رقم (24) ان عدد افراد الفئة العمرية (اقل من 25 سنة) بلـغ (34) فردا بنسبة 14.5%، بينما بلغ عدد افراد الفئة العمرية (25 الى اقل من 35 سنة) (92) فردا بنسبة 39.1% وبلغ عدد افراد الفئة العمرية (35 الى اقل مـن 45 سنة) (70) فردا اي بنسبة 29.8% اما فئة (45 سنة فاكثر) فقـد بلـغ عـدد افرادها (39) وبنسبة 16.6 % ويتضح ان غالبية مرتكبي الجرائم من الوافدين هـم من الفئة العمرية التي تقل عن 35 سنة اي من فئة الشباب والذين غالبا مـا تكـون دوافع الجريمة عندهم اعلى من المتقدمين في السن.

جدول (25)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
امي	184	78.3
ابتدائي	8	3.4
اعدادي	43	18.3
المجموع	235	%100

يبين الجدول اعلاه ان ما نسبته 78.3% من افراد عينة الدراسة اميين وان 3.4 % من العينة من حملة الشهادة الابتدائية بينما ما نسبته 18.3% من حملة الثانوية العامة ويتضح من هذه النتائج ان نسبة مرتكبي الجريم من العمالة الوافدة تتركز في حملة المؤهلات العلمية المتدنية وعلى الاخص بين الاميين.

جدول (26)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الديانة

الديانة	التكرار	النسبة المئوية
مسلم	227	96.6
مسيحي	8	3.4
المجموع	235	%100

تشير نتائج الجدول رقم (26) ان ما نسبته 96.6 % من مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة من المسلمين ويمكن تفسير ذلك الى ان الغالبية العظمي من

الوافدين من المسلمين مقارنة بالديانات الاخرى، كما يبين الجدول ان ما نسبته 3.4% من مرتكبي الجرائم من المسيحيين.

جدول (27)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
عربي	221	94.0
اوروبي	6	2.6
اسيوي	6	2.6
غير ذلك	2	.9
المجموع	235	100%

يوضح الجدول اعلاه تنوع جنسيات مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة ويتبين ان النسبة الاعلى من مرتكبي الجرائم تركزت في الجنسيات العربية ويعود ذلك لانهم الفئة الاكبر وقد بلغت نسبتهم 94% ثم جاءت العمالة الوافدة من الجنسيات الاوروبية والاسيوية وبنسبة 6% لكل منهما، واما نسبة الجنسيات الاخرى فقد بلغت0.9 %.

ثانيا البيانات الاجتماعية

جدول (28)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
اعزب	91	38.7
متزوج	130	55.3
مطلق	10	4.3
ارمل	4	1.7
المجموع	235	100.0

يوضح الجدول رقم (28) ان ما نسبته 38.7% من مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة غير متزوجين وان ما نسبته 55.3% من مرتكبي الجرائم متزوجين وان ما نسبته 4.3 % مطلقون وان ما نسبته 1.7 % من الارامل.

جدول (29)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب سنوات الاقامة في الاردن

سنوات الاقامة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 3 سنوات	54	23.0
3 الى اقل من 6 سنوات	36	15.3
6 الى اقل من 10 سنوات	10	4.3
10 فاكثر	118	50.2
المجموع	218	92.8
لا اجابة	17	7.2
المجموع الكلي	235	100.0

يشير الجدول رقم (29) ان ما نسبته 23 % من افراد عينة الدراسة يقيمـون في الاردن منذ اقل من 3 سنوات، بينما بلغت مانسبته من يقيمون في الاردن من (3 الى اقل من 6 سنوات) بلغت 15.3% وبلغت نسبة من يقيمون في الاردن من (6 الى اقل من 10سنوات) بلغت 4.3% واخيرا بلغت نسبة من يقيمون في الاردن منذ (10 سنوات فاكثر) بلغت 50.2% في حين ان ما نسبته 7.2% لم يجيبوا على هذا السؤال، وتبين هذه النتيجة ان اكثر ن نصف عينة الدراسة من مرتكبي ممن لهم مدة طويلة في الاردن .

جدول (30)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مكان الاقامة في الاردن

مكان الاقامة	التكرار	النسبة المئوية
عمان	73	31.1
الرمثا	3	1.3
جرش	19	8.1
الزرقاء	34	14.5
اربد	30	12.8
المفرق	12	5.1
عجلون	3	1.3
الرصيفة	3	1.3
مادبا	3	1.3
الرويشد	4	1.7
السلط	3	1.3
البقعة	2	.9
لا اجابة	46	19.6
المجموع	235	100

يتبين من الجدول رقم (30) ان عمان احتلت المرتبة الاولي من حيث اقامـة مرتكبي الجرائم اذ بلغت نسبة المقيمين فيها من عينة الدراسة 31.1%وهذا شيء طبيعي اذ ان العواصم عادة تستقطب الوافدين لتنوع مصادر الرزق فيها، وجـاءت الزرقاء في المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة فيها 14.5% وجاءت اربد فـي المرتبـة الثالثة حيث بلغت النسبة فيها 12.8%.

جدول (31)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية
سائق	32	13.6
اعمال بناء	5	2.1
عامل مطعم	7	3.0
مطرب	4	1.7
مدير شركة	4	1.7
عامل	41	17.4
تاجر	33	14.0
فني كمبيوتر	6	2.6
اعلام	14	6.0
موظف شركة	13	5.5
حارس	6	2.6
بائع متجول	3	1.3
فني تكييف	2	.9
موظف فندق	3	1.3
حرف يدوية	28	11.9
موظف حكومة	3	1.3
فني كهرباء	2	.9
مربي مواشي	2	.9
مدرس	2	.9
لا اجابة	25	10.6
المجموع	235	100.0

يشير الجدول رقم (31) الى ان طبيعة عمل العمالة الوافدة تنوعت اذ غطـت ميادين عمل كثيرة الى ان الغالبية من الوافدين يعملون بوظائف متدنية ويمكن ان يعود ذلك الى ان مثل هذه الاعمال لا تتطلب مؤهلات علمية، اخذين بعين الاعتبار الى ان غالبية العمالة الوافدة لا تحمل مؤهلات علمية

جدول (32)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب من يشاركهم في السكن

شريك السكن	العدد	النسبة المئوية
لوحده	47	20.0
مع العائلة	159	67.7
مع مجموعة من العمال	22	9.4
المجموع	228	97.0
لا اجابة	7	3.0
المجموع الكلي	235	100.0

يشير الجدول اعلاه ان نسبة الذين يسكنون لوحدهم بلغت 20% في حـين ان نسبة من يسكنون مع العائلة بلغت 67.7% وبلغت نسبة من يسكنون مع مجموعـة من العمال9.4 % في حين لم يجب على السؤال ما نسبته 3% .

جدول (33)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
عمان الشرقية	31	13.2
عمان الغربية	7	3.0
اربد	30	12.8
الزرقاء	37	15.7
المفرق	15	6.4
عجلون	3	1.3
مادبا	3	1.3
جرش	10	4.3
السلط	3	1.3
لبنان	3	1.3
سوريا	28	11.9
الزعتري	5	2.1
السعودية	3	1.3
لا اجابة	51	21.7
المجموع	235	100

توزيع مكان السكن لمرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة بين احيـاء العاصـمة وبقية المدن الاردنية بنسب مختلفة وقد احتلت عمان والزرقاء النسب الاعلى، كما تبين ان بعض الوافدين من مرتكبي الجرائم يسكنون في الاقطار المجاورة كما هو الحال في سوريا والسعودية

ثالثا : الوضع الاقتصادي

12- مع من كنت تعمل

جدول (34)

التوزيع النسبية للمبحوثين حسب قطاع العمل

قطاع العمل	التكرار	النسبة المئوية
قطاع عام	12	5.1
قطاع خاص	79	33.6
للحساب الشخصي	93	39.6
غير ذلك	25	10.6
المجموع	209	88.9
لا اجابة	26	11.1
المجموع الكلي	235	100.0

تشير نتائج الجدول رقم (34) الى ان نسبة من يعملون في القطاع العام مـن مرتكبي الجرائم بلغت 5.1% بينما بلغت نسبة من يعملون فـي القطـاع الخـاص 33.6% وبلغت نسبة من يعملون لحسابهم الشخصي39.6 % ونسبة من يعملون في اعمال غير ذلك بلغت 10.6% ولم يجيب على هذا السؤال ما نسبته11.1% ويتبين ان النسبة الاعلم من مرتكبي الجرائم من الذين يعملون فـي القطـاع الخـاص او العاملين لحسابهم الشخصي، اذ ان الفرص متاحة لهم لارتكـاب الجـرائم وعلـى الاخص جريمة السرقة .

جدول (35)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 250 دينار	31	19.4
من 250 الى اقل من 500	85	36.3
من 500 الى اقل من750	20	8.5
من 750 الى اقل من1000	10	4.3
1000 فا كثر	14	5.9
لا اجابة	75	31.9
المجموع	235	100

يشير الجدول اعلاه الى ان نسبة من تقل دخلولهم عـن 250 دينـار بلغـت 19.4% بينما بلغت نسبة من تتراوح دخولهم ما بين 250 الى اقل من 500 دينـار ما نسبته 36.3% وان نسبة من تتراوح دخولهم ما بين 500 دينار الى اقـل مـن 750 دينار بلغت 8.5 وان نسبة من تتراوح دخولهم ما بين 750 دينار الى اقـل من 1000 دينار ما نسبته4.3 زان نسبة من تتراواح دخولهم 1000 دينار فـاكثر بلغت 5.9% ويبدو ان غالبية مرتكبي الجرائم تقل دخولهم الشهرية عن 500 دينار وهذا يمكن ان يدفهم الى ارتكاب جريمة السرقة.

جدول (36)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب كفاية الدخل الشهري

كفاية الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
نعم	43	18.3
لا	180	76.6
لا اجابة	12	5.1
المجموع	235	100.0

يشير الجدول اعلاه الى ان ما نسبته 18.3% من مرتكبي الجريمة يكفهـم دخلهم الشهري وان 76.6 منهم لا يكفيهم دخلهم الشهري بينما لم يجيب على السؤال ما نسبته 5.1% ، وتدل هذه النسسب على وجود الدافع لارتكاب جريمة السرقة.

جدول (37)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيمة الادخار من الدخل

قيمة الادخار	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 50 دينار	91	38.7
من 50 الى اقل من 100	15	6.4
من 100 الى اقل من 200	18	7.7
200 فاكثر	9	3.8
لا اجابة	102	43.4
المجموع	235	100.0

يتبين من الجدول ان نسبة من يدخرون اقل من 50 دينارا من دخلهـم بلغـت 38.7% بينما بلغت نسبة من يدخرون من (50 الى اقل ن 100 دينار) بلغت 6.4% وبلغت نسبة من يدخرون من (100 الى اقل من 200) 7.7 % واخيرا بلغت نـسبة من يدخرون من 200 دينار فاكثر 3.8% ولم يجيب على هذا الـسؤال مـا نـسبته 43.4%.

رابعا : البيانات الجرمية

جدول (38)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمر عند ارتكاب الجريمة

العمر عند ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 25	80	34.0
من 25 الى اقل من 35	82	34.9
من 35 الى اقل من 45	28	11.9
45 فاكثر	33	14.0
لا اجابة	12	5.1
المجموع	235	100.0

يشير الجدول رقم (38) الى ان عدد افراد الفئة العمرية (اقل من 25 سنة) عند ارتكاب الجريمة بلغ (80) فردا بنسبة 34%، بينما بلغ عدد افراد الفئة العمرية (25 الى اقل من 35 سنة) لدى ارتكاب الجريمة (28) فردا بنسبة 34.9% وبلغ عدد افراد الفئة العمرية (35 الى اقل من 45 سنة) لدى ارتكاب الجريمة (28) فردا اي بنسبة 11.9% اما عدد فئة (45 سنة فاكثر) لدى ارتكاب الجريمة فقد بلغ (33) وبنسبة14 % ويتضح ان غالبية مرتكبي الجرائم من الوافدين هم من الفئة العمرية التي تقل عن 35 سنة اي من فئة الشباب والذين غالبا ما تكون دوافع الجريمة عندهم اعلى من المتقدمين في السن.

جدول (39)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمل قبل ارتكاب الجريمة

العمل قبل ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
بدون عمل	43	18.3
عامل زراعي	12	5.1
حارس عمارة	9	3.8
مهنة حرة	131	55.7
غير ذلك	30	12.8
لا اجابة	10	4.3
المجموع	235	100.0

يشير الجدول رقم (39) الى ان عدد العاطلين عن العمل ممن ارتكبوا الجريمة بلغ (43) وبنسبة 18.3% بينما بلغ عدد العاملين بالزراعة لدى ارتكاب الجريمـة (12) وبنسبة 5.1% وبلغ عدد الذين كانوا يعملون حراس بالعمارات لدى ارتكاب الجريمة(9) اي بنسبة 3.8% وبلغ عدد الذين كانوا يعملون بالمهن الحـرة لـدى ارتكاب الجريمة (131) وبنسبة 55.7%، اما عدد من كانوا يعملون باعمال اخرى فقد بلغ عددهم (30) وبنسبة 12.8% بينما بغت نسبة من لم يجيبوا علـى الـسؤال 4.3% ويتبين ان غالبية مرتكبي الجرائم من الذين يعملون في المهن الحرة ويـأتي بعدهم العاطلون عن العمل .

جدول (40)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مكان ارتكاب الجريمة

مكان ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
السكن	20	8.5
العمل	52	22.1
داخل المدينة التي تسكنها	66	28.1
خارج المدينة	40	17.0
غير ذاك	33	14.0
لا اجابة	24	10.2
المجموع	235	100.0

يشير الجدول رقم (40) ان ما نسبته 28.1% من الجرائم التي ارتكبها العمال الوافدين حدثت داخل المدينة وان ما نسبته 22.1% من الجرائم تم ارتكابها في مكان العمل، وان ما نسبته 17% من الجرائم تم ارتكابها خارج المدينة، وان ما نسبته 14% من الجرائم ارتكبت في اماكن اخرى بينما بلغت نسبة الجرائم التي ارتكبت في السكن 8.5% .

جدول (41)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب وجود شركاء في الجريمة

وجود شركاء في الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	61	26.0
لا	168	71.5
لا اجابة	6	2.6
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 61% لهم شركاء في الجريمة وان ما نسبته 168% لا يوجد لهم شركاء في الجريمة. ولم يجب على السؤال ما نسبته 2.6%

جدول (42)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب عدد الشركاء

نوع الحكم الصادر بحقه	التكرار	النسبة المئوية
واحد	19	8.1
اثنان	29	12.3
ثلاثة فاكثر	23	9.8
لا اجابة	71	30.2
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 8.1% لديهم شريك واحد في الجريمة وان ما نسبته 12.3 % لديهم شريكان وان ما نسبته9.8 % لديهم ثلاثة شركاء فاكثي ولم يجب على هذا السؤال ما نسبته 30.2 %..

جدول (43)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب نوع الحكم الصادر بحقهم

نوع الحكم الصادر بحقه	التكرار	النسبة المئوية
سجن	71	30.2
سجن وغرامة	159	67.7
اعدام	3	1.3
غير ذلك	2	.9
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 30.2% صدر بحقهم حكما بالسجن وان ما نسبته67.7% صدر بحقهم حمن بالسجن والغرامة وان ما نسبته1.3 % صدر بحقهم سحم بالاعدام وان ما نسبته 0.9 %.. صدر بحقهم احكام اخرى.

جدول (44)

التوزيع النسبي للمبحوثين فيما اذا كانت الجريمة هي الاولى

ترتيب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	183	77.9
لا	46	19.6
لا اجابة	6	2.6
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول رقم (44) الى ان ما نسبته 77.9% كانت جريمتهم الاولى وان ما نسبته 19.6% لم تكن الجريمة الاولى. ولم يجب على هذا السؤال ما نسبته 2.6%

جدول (45)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب اختلاف نوع الجريمة

اختلاف نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	16.2
لا	95	40.4
لا اجابة	102	43.4
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 16.2 % تختلف الجرائم التي ارتكبوها عن بعضها البعض وان ما نسبته 40.4% لا تختلف الجرائم التي ارتكبوها عن بعضها البعض ولم يجب على السؤال ما نسبته 43.4.

جدول (46)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب تناول المخدرات

تناول المخدرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	17.9
لا	190	80.9
لا اجابة	3	1.3
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 17.9 %يتعاطوا المخدرات وان ما نسبته 80.9% لا المخدرات وان ما نسبته 1.3% اعتذروا عن الاجابة

جدول (47)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب تناول المسكرات

تناول المسكرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	26.4
لا	170	72.3
لا اجابة	3	1.3
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 26.4% يتناولون المسكرات وان ما نسبته 72.3% لا يتناولوا المسكرات وان 1.3% لم يجيبوا على السؤال.

جدول (48)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الادوات المستخدمة في الجريمة

الادوات المستخدمة في الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
اسلحة نارية	10	4.3
ادوات حادة	57	24.3
مواد تزوير	23	9.8
لا اجابة	145	61.7
المجموع	235	100

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته 4.3% استخدموا الاسلحة النارية في ارتكاب جرائمهم بينما كانت نسبة من استخدموا ادوات حادة في جرائمهم 24.3 % وكانت نسبة من استخدموا مواد التزوير في ارتكاب جرائمهم 9.8% ولم يجب على السؤال ما نسبته 61.7%.

جدول (49)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب زمن ارتكاب الجريمة

زمن ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
صباحا	26	11.1
خلال النهار	93	39.6
ليلا	73	31.1
لا اجابة	43	18.3
المجموع	235	100.0

يبين من الجدول اعلاه ان ما نسبته 11.1 % من عينـة الدراسـة ارتكبـوا جرائمهم في الصباح، بينما بلغت نسبة من ارتكبوا جرائمهم خلال النهـار بلغـت 39.6% وبلغت نسبة من ارتكبوا جرائمهم خلال الليل 31.1 %. ولم يجب علـى هذا السؤال ما نسبته 18.3%

جدول (50)

التوزيع النسبية للمبحوثين حسب اسبقية دخول السجن

اسبقية دخول السجن	التكرار	النسبة المئوية
نعم	54	23.0
لا	178	75.7
لا اجابة	3	1.3
المجموع	235	100.0

تشير نتائج الجدول الى ان ما نسبته23 % دخلوا السجن من قبـل وان مـا نسبته 75.7% لم يسبق لهم ان دخلوا السجن ولم يجب على السؤال مـا نـسبته 1.3%

جدول (51)

التوزيع النسبي للمبحوثين حسب اسبقية ارتكاب الجريمة في بلد المجرم

اسبقية ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	15.7
لا	174	74.0
لا اجابة	24	10.2
المجموع	235	100.0

يبين من الجدول اعلاه ان ما نسبته 15.7 % من عينة الدراسة قد ارتكبوا جرائم في بلادهم، بينما بلغت نسبة من لم يرتكبوا جرائم في بلادهم بلغت 74.0%. ولم يجب على هذا السؤال ما نسبته 18.3%

4.3 اداة الدراسة

تم تصميم استبيان بالاستعانة بالادب النظري والدراسات السابقة من اجل الاجابة على اسئلة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من 31 سؤالا تغطي جميع جوانب الدراسة والمتغيرات المتعلقة بالدراسة وقد توزعت الاستبانة كما يلي:

1- **البيانات الشخصية:** وتشتمل على النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي والديانة والجنسية.

2- **البيانات الاجتماعية** وقد اشتملت على الحالة الاجتماعية وسنوات الاقامة في الاردن ومكان الاقامة في الاردن وطبيعة العمل ومكان السكن

3- **الوضع الاقتصادي:** وقد اشتمل على صاحب العمل والدخل الشهري وكفاية الدخل الشهري وقيمة الادخار .

4- **البيانات الجرمية:** وقد اشتملت على: العمر عند ارتكاب الجريمة، وعمل الوافد قبل ارتكاب الجريمة ونوع الجريمة التي ارتكبها واسباب ارتكاب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة والشركاء في الجريمة وعددهم في حالة وجودهم ونوع الحكم الصادر بحق الوافد، وهل الجريمة هي الجريمة الاولى ومدى اختلاف

الجرائم المرتكبة عن بعضها البعض، وهل يتناول المخـدرا ت والمـسكرات، والادوات المستخدمة في الجريمة وزمن ارتكاب الجريمة، واسبقية دخول السجن وهل ارتكب الوافد جريمة في بلده الاصلي

5.3 صدق أداة الدراسة

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرضهما بصورتها الأولية علـى عدد من أعضاء هيئة التدريس من اساتذة علم الاجتماع في جامعة مؤتة وجامعـة اليرموك وذلك للتعرف على أرائهم في استبانة الدراسة، ومدى ملامتهما للأهـداف التي ترمي إلى تحقيقها. وقد تم الاخذ بملاحظاتهم الايجابية من المحكمين بـشأن الجوانب الفنية واللغوية لاسئلة الاستبانة وقد تم الاخذ بملاحظـات المحكمـين تـم إجراء بعض التعديلات على فقراتها، حيث تم حذف بعض الفقرات، وإضافة فقرات جديدة، وإعادة صياغة بعضها الآخر، وذلك وفقاً لتوجيهـات المحكمـين، الـى أن استقرت الاستبانة على وضعها النهائي والموضح في الملحق، واعتبـرت موافقـة غالبية المحكمين على الفقرات مؤشرا على صدق الأداة.

6.3 المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وهي:-

1- التكرارات، والنسب المئوية، وذلـك لوصـف أفـراد مجتمـع الدراسـة وفقـاً لخصائصهم الشخصية.

2- اختبار مربع كاي لفحص الاستقلال الاحصائي او مدى الملائمه (Goodness of Fit)

ب- حدود الدراسة:

لكل دراسة ثلاث حدود ينبغي والتي تتمثل بالحدود البشرية والمكانية والزمانية كما يلي:

أ- **الحدود البشرية:** ويقصد بها تحديد مجتمع الدراسة أو مجموعة الأشخاص الذين سنجري عليهم الدراسة، وقد تحدد في هذه الدراسة على العمالة الوافدة والموجودة في مراكز الاصلاح والتأهيل

ب- **الحدود المكانية:** ويقصد بها المكان المحدد الذي تمت فيه الدراسة ولقد تم اختيار المملكة الاردنية الهاشمية مكانا لاجراء الدراسة.

ج- **الحدود الزمانية:** ويقصد بها الوقت الذي استغرق في إعداد الدراسة والوقت الذي استلزم في جمع البيانات وقد امتدت على مدار ثلاثة فصول الفصل الثاني من العام الدراسي 2012- 2013 والفصل الاول والثاني من العام الدراسي 2013 -2014

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: ما هي انماط الجريمة التي ارتكبتها العمالة الوافدة؟

للاجابة على هذا السؤال تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لاجابات افراد عينة الدراسة، والجدول التالي يبين انماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة

جدول رقم (52)

انماط جريمة العمالة الوافدة

الجريمة المرتكبة	التكرار	النسبة المئوية
السرقة	43	%18.3
التزوير	14	%6
القتل	27	11.5%
الاختلاس	00	%00
الايذاء	18	%7.7
التهديد	4	%1.7
اغتصاب	9	%3.8
سفاح	00	%00
اجهاض	00	%00
زنا	3	%1.3
تحرش جنسي	3	%1.3
خطف	9	%3.8
الذم والقدح	00	%000
مخدرات	68	%28.9
هتك عرض	20	%8.5
حيازة مواد خليعة	00	%00
السكر	00	%00
الرشوة	00	%00
اخرى	40	%19

يتبين من الجدول ان اكثر انماط الجرائم التي ارتكبها افراد العمالة الوافدة هي جريمة المخدرات والتي احتلت المرتبة الاولى اذا بلغت نسبتها 28.9% وجـاءت جريمة السرقة في المرتبة الثانية اذ بلغت النسبة 18.3 % وجائت جريمة القتل في المرتبة الثالثة اذ بلغت النسبة 11.5 % . ويمكن ان تعزى هـذه النتيجـة الـى ان جريمة المخدرات تعتبر من اهم جرائم العمالة الوافدة المصرية والتي تشكل الجزء الاكبر من العمالة الوافدة ، اما بالنسبة لجريمة السرقة فتعود الى ان هذه الجريمـة عامل مشترك بين غالبية جنسيات العمالة الوافدة وعلى الاخص العمالية الاسيوية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما اسباب ارتكـاب العمالـة الوافـدة فـي الاردن للجريمة ؟

للاجابة على هذا السؤال تم احتساب التكرارات والنسب المئوية لاجابات افراد عينة الدراسة، والجدول التالي يبين اسباب ارتكاب الجريمة مـن قبـل العمالـة الوافدة

جدول (53)

اسباب الجريمة المرتكبة

أسباب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية%
الحالة الاقتصادية	89	%37.9
الطمع	14	%6
اصدقاء السوء	32	%13.6
المشاكل الاسرية	19	%8.1
حب الانتقام	00	%00
الاغراء	23	%9.8
الدفاع عن النفس	41	%17.4
غير ذلك	40	%17
المجموع	235	%100

يشير الجدول رقم (53) الى تشعب اسباب ارتكاب الجريمة وقد احتلت الاسباب الاقتصادية المرتبة الاولى اذا بلغت نسبتها 37.9%، وهذا يدل على ان

الوضع الاقتصادي كان وراء الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، واحتل الدفاع عن النفس المرتبة الثانية اذ شكلت ما نسبته 17.4% واحتلت الاسباب الاخرى المرتبة الثالثة اذ بلغت 17% وجاء اصدقاء السوء في المرتبة الرابعة اذ بلغت النسبة 13.6% واحتل الاغراء المرتبة الخامسة اذ بلغت نسبته 9.8% بينما جاءت المشكلات الاسرية في المرتبة السادسة من اسباب ارتكاب الجريمة حيث بلغت نسبتها8.1 واخيرا جاء الطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وشكل ما نسبته 6%

نتائج السؤال الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انماط الجريمة والبيانات الشخصية(النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي والديانة والجنسية)

للاجابة على هذا السؤال تم تجميع انماط الجريمة وفقا لتصنيف مديرية الامن العام وايجاد العلاقة بين كل حزمة من هذه الانماط بالمتغيرات المستقلة والجداول التالية تبين ذلك

جدول (54)

علاقة النوع الاجتماعي بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	13.172	0.004	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	19.689	0.001	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	1.449	0.229	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	1.290	0.390	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	5.400	000	وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	2.216	0.137	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان النوع الاجتماعي له علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة والجرائم التي تمس الاسرة وعـدم وجود علاقة بين النوع الاجتماعي والجنايات والجنح التـي تقـع علـى الانـسان والجرائم الواقعة على القوانين.

جدول (55)

علاقة العمر بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	479.594	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	382.464	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	83.967	0.000	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	125.250	0.000	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	86.853	0.000	وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	27.938	0.574	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان العمر له علاقة بكل انماط الجريمة باستثناء الجرائم الواقعة على القوانين، اذ لا فرق بين الفئات العمرية في ارتكاب مثل هذه الجرائم

جدول (56)

علاقة المؤهل العلمي بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	23.451	0.001	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	19.039	0.015	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	6.489	0.039	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	0.678	0.067	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	0.587	0.746	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	1.636	0.441	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان االمؤهل العلمي له علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الاموال و الجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان وليس له علاقة بكل من الجرائم المخلة بالاخلاق العامة و الجرائم التي تمس الاسرة و الجرائم الواقعة على القوانين.

جدول (57)

علاقة الديانة بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	5.841	0.120	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	6.019	0.190	عدم وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	5.821	0.016	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	4.250	0.520	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	0.525	0.469	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	0.330	0.556	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان الديانة ليس لها علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الاموال و الجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين

جدول (58)

علاقة الجنسية بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	15.706	0.073	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	51.219	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	3.152	0.369	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	6.245	0.000	وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	21.659	0.879	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	5.920	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان الجنسية ليس لها علاقة بكل من الجرائم التـي تقع على الاموال ووالجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجـرائم التـي تمـس الاسرة وليس لها علاقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة والجرائم الواقعة على القوانين.

نتائج السؤال الرابع: هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين انماط الجريمة والبيانات الاجتماعية(الحالة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة العمل ومكان السكن)

للاجابة على هذا السؤال تم تجميع انماط الجريمة وفقا لتصنيف مديرية الامن العام وايجاد العلاقة بين كل حزمة من هذه الانماط بالمتغيرات المستقلة والجداول التالية تبين ذلك

جدول (59)

علاقة الحالة الاجتماعية بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	96.389	000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	56.548	000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	1.857	0.603	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	3.492	0.452	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	2.960	0.322	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	3.262	0.363	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان الحالة الاجتماعية له علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة وعدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

جدول (60)

علاقة سنوات الاقامة في الاردن بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	18.535	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	46.737	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	14.127	0.003	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	12.325	0.453	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	1.930	0.577	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	2.531	0.477	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان السنوات الاقامة في الاردن علاقة بكـل مـن الجرائم التي تقع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التـي تقع على الانسان وليس لها علاقة بالجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجـرائم التـي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

جدول (61)

علاقة مكان الاقامه بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	96.660	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	88.345	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	24.232	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	5.461	0.712	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	6.361	0.812	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	5.720	0.891	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان مكان الاقامه في الاردن له علاقـة بكـل مـن الجرائم التي تقع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التـي تقع على الانسان وليس له علاقة بكل من الجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجـرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

جدول (62)

علاقة طبيعة العمل بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	89.037	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	320.734	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	62.801	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	14.256	0.235	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	24.116	0.151	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	90.326	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان لطبيعة العمل علاقة بكل من الجرائم التـي تقـع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانـسان

والجرائم الواقعة على القوانين وليس لطبيعة العمل علاقة بالجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة

جدول (63)

علاقة مكان السكن بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	275.375	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	332.256	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	101.079	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	125.230	0.000	وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	11.895	1.000	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	76.147	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان مكان السكن له علاقة بكل من الجرائم التي تقـع على الاموال ووالجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم الواقعة على القوانين وليس لـه علاقـة بالجرائم التي تمس الاسرة .

نتائج السؤال الخامس: هل هناك علاقة ذات دلالة احـصائية بـين انمـاط الجريمة والوضع الاقتصادي(قطاع العمل والدخل الشهري وكفاية الدخل)

للاجابة على هذا السؤال تم تجميع انماط الجريمة وفقا لتصنيف مديرية الامن العام وايجاد العلاقة بين كل حزمة من هذه الانماط بالمتغيرات المستقلة والجداول التالية تبين ذلك

جدول (64)

علاقة قطاع العمل بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الاموال	14.695	0.101	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	38.436	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	9.807	0.019	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	12.354	0.000	وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	64.299	0.000	وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	11.731	0.008	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان قطاع العمل ليس له علاقة بالجرائم التي تقع على الاموال وله علاقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

جدول (65)

علاقة الدخل الشهري بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الامول	190.068	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	171.623	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	55.249	0.000	وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	33.221	0.000	وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	72.585	0.000	وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	15.360	0.699	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان للدخل الشهري علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الامول و الجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة وليس لها علاقة بالجرائم الواقعة على القوانين

جدول (66)

علاقة كفاية الدخل بانماط الجريمة

نمط الجريمة	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الجرائم التي تقع على الامول	5.283	0.152	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالثقة العامة	92.754	0.000	وجود علاقة
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	0.718	0.397	عدم وجود علاقة
الجرائم المخلة بالاخلاق العامة	0.235	0.062	عدم وجود علاقة
الجرائم التي تمس الاسرة	3.508	0.059	عدم وجود علاقة
الجرائم الواقعة على القوانين	1.190	0.275	عدم وجود علاقة

يشير الجدول اعلاه الى ان لكفاية الدخل علاقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة وليس له علاقة ببكل من الجرائم التي تقع على الامول ووالجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

نتائج السؤال السادس هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بـين البيانـات الشخصية والبيانات الاجتماعية والوضع الاقتصادي واسباب ارتكاب الجريمة

جدول (67)

علاقة البيانات الشخصية بالحالة الاقتصادية

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
النوع الاجتماعي	.487	0.235	لاتوجد علاقة
العمر	105.903	000	وجود علاقة
المؤهل العلمي	16.901	000	وجود علاقة
الديانة	0000	.982	عدم وجود علاقة
الجنسية	16.921	.001	وجود علاقة

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلة في (العمر والمؤهل العلمي والجنسية) والحالة الاقتصادية للعامل الوافد كاحد اسباب ارتكاب الجريمة ويمكن تفسير ذلك الى ان الفئة العمرية الصغيرة اكثر على ارتكاب الجريمة من الفئات المتقدمة سنا كما ان الجريمة تزداد كلما تدني المستوى التعليمي كما ان الجنسيات من الدول المتقدمة اقل اقبالا على ارتكاب الجرائم من جنسيات الدول النامية، وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين النوع الاجتماعي والديانة على الحالة الاقتصادية

جدول (68)

علاقة البيانات الاجتماعية بالحالةالاقتصادية

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الحالة الاجتماعية	27.474	0.00	وجود علاقة
سنوات الاقامة	15.733	0.001	وجود علاقة
مكان الاقامة	49.167	0.000	وجود علاقة
طبيعة العمل	57.878	0.000	وجود علاقة
مكان السكن	113.403	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (68) الى وجود علاقة بين البيانـات الاجتماعيـة (الحالـة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان الاقامـة وطبيعـة ومكـان الـسكن) والحالـة الاقتصادية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة، فالحالة الاجتماعية للعامل الوافـد تـشكل دافعا لارتكاب الاجريمة اذا لم تكن الحالة الاقتصادية تفي بمتطلبات العائلة كمـا ان سنوات الاقامة قد تشكل دافعا لارتكاب الجريمة نظرا لمعرفة العامل الوافد بنقـاط الضعف التي يمكن استخدامها وكذلك طبيعة العمل اذ تشكل احد الدوافع لارتكـاب الجريمة خاصة اذا تضمنت طبيعة العمل على التعامل مع المال ، كمـا ان مكـان السكن يشكل دافعا لارتكاب الجريمة لعدة اسباب منها ان العامـل يعـرف مـداخل ومخارج الاحياء والاحوال الاقتصادية للسكان فضلا عن مواعيد عدم تواجدهم فـي المنزل او غيره.

جدول (69)

علاقة الوضع الاقتصادي بالحالة الاقتصادية

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
مكان العمل	16.796	0.001	وجود علاقة
الدخل الشهري	50.606	0.000	وجود علاقة
كفاية الدخل	3.201	0.074	عدم وجود علاقة
الادخار	14.084	0.001	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (69) الى وجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الـشهري والادخار) والحالة الاقتصادية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة فمكان العمـل يعطـي مرتكب الجريمة الدافع لارتكابها لكونه يهيء له في بعض الاحيان منافذ الوصـول الى مبتغاه، كما ان الدخل الشهري يشكل دافعا لمرتكب الجريمـة وكـذلك بالنـسبة كفاية الدخل وتضاؤل قيمة الادخار كما يبين عدم وود علاقة بـين كفايـة الـدخل الشهري بالحالة الاقتصادية.

جدول(70)

علاقة البيانات الشخصية بالطمع

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
النوع الاجتماعي	0.854	0.356	لاتوجد علاقة
العمر	96.007	0.000	وجود علاقة
المؤهل العلمي	16.588	0.000	وجود علاقة
الديانة	47.260	0.000	وجود علاقة
الجنسية	66.026	0.000	وجود علاقة

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخـصية ممثلـة فـي (العمر والمؤهل العلمي والديانة والجنسية) والطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمـة ويمكن تفسير ذلك الى ان الفئة العمرية الصغيرة تطمح في الوصول الـى مبتغاهـا بسرعة فتلجاء الى الاساليب الملتوية كما ان الجريمة تزداد كلما تـدني المـستوى التعليمي كما ان الجنسيات من الدولال المتقدمة اقل طمعا من الجنسيات من الـدول النامية كما ان الديانة تشكل رادعا للطمع بمال الغير وتعمـل علـى تقليـل حجـم الجريمة وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين النوع الاجتماعي والطمع كاحـد اسباب ارتكاب الجريمة.

جدول (71)

علاقة البيانات الاجتماعية بالطمع

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الحالة الاجتماعية	1.452	0.693	عدم وجود علاقة
سنوات الاقامة	21.555	0.000	وجود علاقة
مكان الاقامة	59.45	0.000	وجود علاقة
طبيعة العمل	60.263	0.000	وجود علاقة
مكان السكن	184.000	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (71) الى وجود علاقة بين البيانات الاجتماعيـة (سـنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة ومكان السكن) والطمـع كاحـد اسـباب ارتكـاب الجريمة، فسنوات الاقامة قد تشكل دافعا لارتكاب الجريمة نظرا لمعرفـة العامـل الوافد بنقاط الضعف التي يمكن استخدامها وكذلك طبيعة العمل ومكان السكن ويبين الجدول عدم وجودعلاقة بين الحالة الاجتماعية والطمع.

جدول (72)

علاقة الوضع الاقتصادي بالطمع

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
مكان العمل	4.279	0.233	عدم وجود علاقة
الدخل الشهري	67.578	0.000	وجود علاقة
كفاية الدخل	14.625	0.000	وجود علاقة
الادخار	4.479	0.214	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (72) الى وجود علاقة بين (الدخل الشهري وكفاية الـدخل) والطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة فالدخل الشهري يشكل دافعا لمرتكب الجريمة وكذلك بالنسبة كفاية الدخل وعدم وجودعلاقة لمكان العمل وقيمة العمـل بـالطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

جدول(73)

علاقة البيانات الشخصية باصدقاء السوء

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
النوع الاجتماعي	8.774	0.003	وجود علاقة
العمر	85.387	0.000	وجود علاقة
المؤهل العلمي	0.937	0.626	وجود علاقة
الديانة	1.306	0.253	وجود علاقة
الجنسية	2.347	0.504	وجود علاقة

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخـصية ممثلـة فـي (النوع الاجتماعي والعمر) واصدقاء كاحد اسباب ارتكاب الجريمة ويمكن تفسير ذلك الى ان اصدقاء السوء يدفعون الفرد الى ارتكاب الجريمة كما يبين الجـدول عدم وجود علاقة بين(المؤهل العلمي والديانة والجنسية).

جدول (74)

علاقة البيانات الاجتماعية باصدقاء السوء

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الحالة الاجتماعية	19.831	0.000	وجود علاقة
سنوات الاقامة	3.891	0.274	عدم وجود علاقة
مكان الاقامة	10.987	0.444	عدم وجود علاقة
طبيعة العمل	56.976	0.000	وجود علاقة
مكان السكن	87.983	0.00	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (74) الـى وجـود علاقـة بـين البيانـات الاجتماعيـة (الحالةالاجتماعية وطبيعة العمل ومكان السكن) والطمع كاحـد اسـباب ارتكـاب الجريمة، وعدم وجود علاقة بين (سنوات الاقامة ومكان الاقامة)

جدول (75)

علاقة الوضع الاقتصادي باصدقاء السوء

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
مكان العمل	31.995	0.000	وجود علاقة
الدخل الشهري	39.566	0.004	وجود علاقة
كفاية الدخل	0.007	0.934	عدم وجود علاقة
الادخار	5.523	0.137	عدم وجود علاقة

يشير الجدول رقم (75) الى وجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الشهري) واصدقاء السوء كاحد اسباب ارتكاب الجريمة فمكان العمل يعطي مرتكب الجريمـة الدافع لارتكابها لكونه يهيء له في بعض الاحيان منافذ الوصول الى مبتغاه ، كمـا ان الدخل الشهري يشكل دافعا لمرتكب الجريمة وعدم وجود علاقةبين كفاية الدخل والادخار) واصدقاء السوء.

جدول(76)

علاقة البيانات الشخصية بالمشاكل الاسرية

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
النوع الاجتماعي	4.896	0.027	وجود علاقة
العمر	53.650	0.005	وجود علاقة
المؤهل العلمي	1.186	0.424	وجود علاقة
الديانة	0.038	0.846	وجود علاقة
الجنسية	1.309	0.727	وجود علاقة

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخـصية ممثلـة فـي (النوع الاجتماعي والعمر) والمشاكل الاسرية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وبينـت النتائج عدم وجود اي علاقة بين (المؤهل العلمي والديانة والجنسية) والمـشكلات الاسرية

جدول (77)

علاقة البيانات الاجتماعية بالمشاكل الاسرية

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الحالة الاجتماعية	1.657	0.646	عدم وجود علاقة
سنوات الاقامة	12.581	0.006	وجود علاقة
مكان الاقامة	34.787	0.000	وجود علاقة
طبيعة العمل	54.025	0.000	وجود علاقة
مكان السكن	129.744	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (77) الى وجود علاقة بين البيانات الاجتماعيـة (سـنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة ومكان السكن) والمشكلات الاسرية كاحـد اسـباب ارتكاب الجريمة، وعدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية والمشكلات الاسرية.

جدول (78)

علاقة الوضع الاقتصادي بالمشاكل الاسرية

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
مكان العمل	4.952	0.175	عدم وجود علاقة
الدخل الشهري	33.162	0.023	وجود علاقة
كفاية الدخل	0.032	0.859	عدم وجود علاقة
الادخار	9.567	0.023	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (78) الى وجود علاقة بين (الـدخل الـشهري والادخـار) والمشكلات الاسرية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وعدم وجود علاقة بين (مكـان العمل وكفاية الدخل).

جدول(79)

علاقة البيانات الشخصية بالاغراء

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
النوع الاجتماعي	6.038	0.014	وجود علاقة
العمر	78.811	0.000	وجود علاقة
المؤهل العلمي	7.067	0.029	وجود علاقة
الديانة	0.899	0.344	عدم وجود علاقة
الجنسية	1.615	0.656	عدم وجود علاقة

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخـصية ممثلـة فـي (النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي) والاغراء وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين (الديانة والجنسية) كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

جدول (80)

علاقة البيانات الاجتماعية بالاغراء

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الحالة الاجتماعية	13.61	0.003	وجود علاقة
سنوات الاقامة	11.715	0.008	وجود علاقة
مكان الاقامة	6.125	0.865	عدم وجود علاقة
طبيعة العمل	21.432	0.258	عدم وجود علاقة
مكان السكن	92.313	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (80) الى وجود علاقة بين البيانـات الاجتماعيـة(الحالـة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان السكن) ووالاغـراء كاحـد اسـباب ارتكـاب الجريمة، فالحالة الاجتماعية للعامل الوافد تشكل دافعا لارتكاب الاجريمة اذا لم تكن الحالة الاقتصادية تفي بمتطلبات العائلة كما ان سنوات الاقامـة قـد تـشكل دافعـا لارتكاب الجريمة نظرا لمعرفة العامل الوافد بنقاط الضعف التي يمكن اسـتخدامها وكذلك طبيعة العمل ومكان السكن

جدول (81)

علاقة الوضع الاقتصادي بالاغراء

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
مكان العمل	3.631	0.304	وجود علاقة
الدخل الشهري	39.770	0.004	وجود علاقة
كفاية الدخل	1.847	0.174	عدم وجود علاقة
الادخار	19.887	0.000	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (81) الى وجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الـشهري وكفاية الدخل والادخار) والحالة الاقتصادية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وبينـت النتائج ايضا عدم وجود علاقة بين (الديانة والجنسية) والاغـراء كاحـد اسـباب ارتكاب الجريمة

جدول(82)

علاقة البيانات الشخصية بالدفاع عن النفس

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
النوع الاجتماعي	43.794	0.000	وجود علاقة
العمر	86.978	0.000	وجود علاقة
المؤهل العلمي	21.450	0.000	وجود علاقة
الديانة	1.750	0.186	عدم وجود علاقة
الجنسية	3.146	0.370	عدم وجود علاقة

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخـصية ممثلـة فـي (النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي) والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين (الديانة والجنسية) والـدفاع عـن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

جدول (83)

علاقة البيانات الاجتماعية بالدفاع عن النفس

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
الحالة الاجتماعية	47.000	0.000	ع وجود علاقة
سنوات الاقامة	19.600	0.000	وجود علاقة
مكان الاقامة	27.44	0.000	وجود علاقة
طبيعة العمل	67.537	0.000	وجود علاقة
مكان السكن	7.421	0.024	وجود علاقة

يشير الجدول رقم (83) الى وجود علاقة بين البيانـات الاجتماعيـة(الحالـة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة ومكان السكن) والدفاع عـن النفس

جدول (84)

علاقة الوضع الاقتصادي بالدفاع عن النفس

المتغير	مربع كاي	الدلالة	العلاقة
مكان العمل	119.685	0.000	وجود علاقة
الدخل الشهري	15.477	0.001	وجود علاقة
كفاية الدخل	74.574	0.000	وجود علاقة
الادخار	1.621	0.203	عدم وجود علاقة

يشير الجدول رقم (84) الى وجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الـشهري وكفاية الدخل) والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وعدم وجود علاقة بين قيمة الادخار والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

اولا: البيانات الشخصية

بينت النتائج ان الذكوراكثرارتكابا من الاناث اذ بلغت النسبة (80.9%) من حجم العينة، فيما بلغ نسبة الاناث (19.1%) من العينة، ويبدو أن سبب التفاوت بين نسبة الذكور والإناث في العينة هو نسبة الذكور من الوافدين اعلى من حجم نسبة الاناث. كما اشارت النتائج الى ان اكثر من 50% من الجرائم ترتبط بالفئات العمرية الاقل من 35 سنة الجدول اي من فئة الشباب والذين غالبا ما تكون دوافع الجريمة عندهم اعلى من المتقدمين في السن.وبينت النتائج ان نسبةمرتكبي الجريم من العمالة الوافدة تتركز في حملة المؤهلات العلمية المتدنية وعلى الاخص بين الاميين. وانما نسبته 96.6 % من مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة من المسلمين ويمكن تفسير ذلك الى ان الغالبية العظمي من الوافدين من المسلمين مقارنة بالديانات الاخرى كما اظهرت النتائج ان النسبة الاعلى من مرتكبي الجرائم تركزت في الجنسيات العربية ويعود ذلك لانهم الفئة الاكبر

ثانيا :البيانات الاجتماعية والجرمية

بينت الدراسة ان النسبة العليا من مرتكبي الجرائم متزوجين وان نسبة الجريمة تزداد بين من يقيمون في الاردن منذ (10 سنوات فاكثر) كما بينت النتائج ان نسبة ارتكاب الجرائم ممن يقيمون في عما منذ عشرة سنوات وان النسبة العيامىن يعملان بالوظائف المتدنية وان نسبىنرتكبي الجراءم عالية بين من يسكنون مع العائلة وان النسبة الكبرى من مرتكبي الجرائم من الذين يسكنون في عمان الشرقية

ثالثا :الوضع الاقتصادي والجريمة

اشارت نتائج التحليل ان النسبة الاعلى من مرتكبي الجرائم من الذين يعملون في القطاع الخاص او العاملين لحسابهم الشخصي، وان نسبة ذوي الدخل من 250

دينار الى 500 دينار هي الاعلى وان النسبة الاكبر ممن لا يكفي دخولهم الشهرية لمتطلبات الحياة المعاشية وانهم ممن يدخرون اقل من 50 دينار شهريا

رابعا : البيانات الجرمية

تركزت النسبةالاعلى في الفئة العمرية من (25 الى اقل من 35 سنة) لدى ارتكاب الجريمة وممن لا يعملون كما تركزت النسبة العليا في الجريمة في مكان العمل وان النسبة العليا ممن ارتكبوا جرائمهم لوحدهم

وقد واجهت النسبة العليا من مرتكبي الجرائم بالحكم بالسجن عليهم بالاضافة الى الغرامة وان النسبة العليا ممن كانت جرائهم هي الجريمة الاولـى وان النـسبة العيامنهم لا يتنالون المخدرات او المسكرات وان الغالبية العظمي اسـتخدموا ادوات حادة في جرائمهم واقدموا على ارتكاب جرائمهم في النهار وان الغالبية مـنهم لـم يدخلوا السجن مسبقا وممن لم يتركبوا جرائم في بلادهم

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول: ما هي انماط الجريمة التي ارتكبتها العمالة الوافدة؟

اشارت النتائج الى ان اكثر انماط الجرائم التي ارتكبها افراد العمالـة الوافـدة هي جريمة المخدرات والتي احتلت المرتبـة الاولـى اذا بلغـت نـسبتها 28.9% وجاءت جريمة السرقة في المرتبة الثانية اذ بلغـت النـسبة 18.3 % وجـاءت جريمة القتل في المرتبة الثالثة اذ بلغت النسبة 11.5 % . ويمكن ان تعـزى هـذه النتيجة الى ان جريمة المخدرات تعتبر من اهم جرائم العمالة الوافـدة المـصرية والتي تشكل الجزء الاكبر من العمالة الوافدة، اما بالنسبة لجريمة السرقة فتعود الى ان هذه الجريمة عامل مشترك بين غالبية جنسيات العمالة الوافدة وعلى الاخـص العمالية الاسيوية.

ويمكن القول ان الدوافع من ارتكاب العمالة الوافدة لغالبيـة الجـرائم يعـود بالدرجة الاولى الى الحاجة الى المال اولا والطمع ثانيا، خاصة اذا ادركنا ان غالبية العاملة الوافدة قادمة من دول تعاني من الفقر بالنسبة لهذه الـشريحة مـن النـاس، ويتبين ذلك من ان اكثر جرائم او غالبية جرائم الجنسيات الاسيوية تنـصب علـى السرقة، خاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار ان غالبيـة الجنـسيات الاسـيوية مـن

خادمات المنازل واللواتي يعملن في اغلب الاحيان في المنازل التي تتـوافر فيهـا القدرة المالية مما يشجع العاملات الى السرقة من هذه المنازل.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الطويرشي، 2010) الي اشارت الى ارتكاب العمالة الوافدة الى جريمة السرقات

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما اسباب ارتكـاب العمالـة الوافـدة فـي الاردن للجريمة ؟

تشعبت اسباب ارتكاب الجريمة وقد احتلت الاسباب الاقتصادية المرتبة الاولى اذا بلغت نسبتها 37.9%، وهذا يدل على ان الوضع الاقتصادي كان وراء الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، ويمكن تفسير ذلك الى ان غالبية العمالة الوافدة الى الاردن جاؤوا من دول فقيرة، فضلا عن ان دخولهم الشهرية متدنية نوعا ما لا تكاد تفي بمتطلبات الحياة ناهيك عن الحاجة الى تحويل بعض هذه الدخول لبلدانهم الاصلية للانفاق على اسرهم. واحتل الدفاع عن النفس المرتبة الثانية اذ شكلت ما نسبته 17.4% واحتلت الاسباب الاخرى المرتبة الثالثة اذ بلغت 17% وجاء اصدقاء السوءفي المرتبة الرابعة اذ بلغت النسبة 13.6% واحتل الاغراء المرتبة الخامسة اذ بلغت نسبته 9.8% بينما جاءت المشكلات الاسرية في المرتبة السادسة من اسباب ارتكاب الجريمة حيث بلغت نسبتها8.1 واخيرا جاء الطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وشكل ما نسبته 6% . ويمكن تفسير

نتائج السؤال الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة احـصائية بـين انمـاط الجريمة والبيانات الشخصية(النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي والديانة والجنسية)

تبين من النتائج ان النوع الاجتماعي له علاقة بكل من الجرائم التـي تقـع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة والجرائم التي تمس الاسرة وعدم وجود علاقة بين النوع الاجتماعي والجنايات والجنح التي تقع علـى الانـسان والجـرائم الواقعة على القوانين. كما تبين ان العمر له علاقة بكل انماط الجريمـة باسـتثناء الرائم الواقعة على القوانين، اذ لا فرق بين الفئات العمرية في ارتكاب مثـل هـذه الجرائم واشارت النتائج الى ى ان المؤهل العلمي له علاقة بكل من الجرائم التي

تقع على الامول والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقـع علـى الانسان وليس له علاقة بكل من الجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين. وانه ليس للديانة علاقة بكل من الجـرائم التي تقع على الامول والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمـس الاسـرة والجـرائم الواقعة على القوانين يشير الجدول اعلاه الى ان الجنسية ليس لها علاقة بكل مـن الجرائم التي تقع على الامول و والجنايات والجنح التي تقع على الانسان و الجرائم التي تمس الاسرة وليس لها علاقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة و الجرائم الواقعـة على القوانين .

نتائئج السؤال الرابع : هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بـين انمـاط الجريمة والبيانات الاجتماعية(الحالة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان الاقامـة وطبيعة العمل ومكان السكن)

اشارت النتائج الى ان الحالة الاجتماعية له علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الاموال والجرائم المخلة بالثقة العامة وعدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين. كما اشارت الى ان السنوات الاقامة في الاردن علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الامول والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان وليس لها علاقة بالجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

وان لمكان العمل علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الامـول و الجـرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان وليس له علاقة بكل من الجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة و الجرائم الواقعة علـى القوانين.

كما اظهرات ان لطبيعة العمل علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الامول و الجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانـسان و الجـرائم الواقعة على القوانين وليس لطبيعة العمل علاقة بالجرائم المخلة بالاخلاق العامـة

والجرائم التي تمس الاسرة وان لمكان السكن له علاقة بكل من الجرائم التـي تقـع على الاموال و والجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم الواقعة على القوانين وليس لـه علاقـة بالجرائم التي تمس الاسرة .

نتائج السؤال الخامس: هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بـين انمـاط الجريمة والوضع الاقتصادي(قطاع العمل و الدخل الشهري و كفاية الدخل)

اظهرت النتائج ان قطاع العمل ليس له علاقة بالجرائم التي تقع على الاموال وله علاقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع على الانـسان والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة على القوانين.

وان للدخل الشهري علاقة بكل من الجرائم التي تقع على الاموال و الجـرائم المخلة بالثقة العامة والجنايات والجنح التي تقع علـى الانـسان والجـرائم المخلـة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة وليس لها علاقة بالجرائم الواقعة علـى القوانينو ان لكفاية الدخل علاقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة وليس له علاقة ببكل من الجرائم التي تقع على الاموال ووالجنايات والجنح التـي تقـع علـى الانـسان والجرائم المخلة بالاخلاق العامة والجرائم التي تمس الاسرة والجرائم الواقعة علـى القوانين.

نتائج السؤال السادس هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بـين البيانـات الشخصية والبيانات الاجتماعية والوضع الاقتصادي واسباب ارتكاب الجريمة

تبين وجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلة في (العمر والمؤهل العلمي والجنسية) والحالة الاقتصادية للعامل الوافد كاحد اسباب ارتكاب الجريمة ويمكـن تفسير ذلك الى ان الفئة العمرية الصغيرة اكثر اقبالا على ارتكـاب الجريمـة مـن الفئات المتقدمة سنا كما ان الجريمة تزداد كلما تدني المستوى التعليمـي كمـا ان الجنسيات من الدولالمتقدمة اقل اقداما على ارتكاب الجرائم من جنـسيات الـدول النامية، وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين النوع الاجتماعي والديانـة علـى الحالة الاقتصادية وكذلك وجود علاقة بين البيانات الاجتماعية (الحالة الاجتماعيـة وسنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة ومكان السكن) والحالة الاقتـصادية كاحـد

اسباب ارتكاب الجريمة، فالحالة الاجتماعية للعامل الوافد تـشكل دافعـا لارتكـاب الاجريمة اذا لم تكن الحالة الاقتصادية تفي بمتطلبات العائلة كما ان سنوات الاقامـة قد تشكل دافعا لارتكاب الجريمة نظرا لمعرفة العامل الوافد بنقاط الـضعف التـي يمكن استخدامها وكذلك طبيعة العمل اذ تشكل احد الدوافع لارتكاب الجريمة خاصة اذا تضمنت طبيعة العمل على التعامل مع المال، كما ان مكان السكن يشكل دافعـا لارتكاب الجريمة لعدة اسباب منها ان العامل يعـرف مـداخل ومخـارج الاحيـاء والاحوال الاقتصادية للسكان فضلا عن مواعيد عدم تواجدهم في المنزل او غيره.

كما اشارت الى وجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلـة فـي (العمـر والمؤهل العلمي والديانة والجنسية) والطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمـة ويمكـن تفسير ذلك الى ان الفئة العمرية الصغيرة تطمح في الوصول الى مبتغاها بـسرعة فتلجاء الى الاساليب الملتوية كما ان الجريمة تزداد كلما تدني المـستوى التعليمـي كما ان الجنسيات من الدولال المتقدمة اقل طمعا من الجنسيات من الـدول الناميـة كما ان الديانة تشكل رادعا للطمع بمال الغير وتعمل على تقليـل حجـم الجريمـة وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين النوع الاجتماعي والطمـع كاحـد اسـباب ارتكاب الجريمة.

وجود علاقة بين البيانات الاجتماعية (سنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة ومكان السكن) والطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة، وعدم وجودعلاقة بين الحالة الاجتماعية والطمع.ووجود علاقة بين (الدخل الشهري وكفاية الدخل) والطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة فالدخل الشهري يشكل دافعا لمرتكب الجريمة وكذلك بالنسبة كفاية الدخل وعدم وجودعلاقة لمكان العمل وقيمة العمل بالطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

ووجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلة في (النوع الاجتماعي والعمر) واصدقاء كاحد اسباب ارتكاب الجريمة ويمكن تفسير ذلك الى ان اصدقاء السوء يدفعون الفرد الى ارتكاب الجريمة كما يبين الجدول عدم وجود علاقة بين(المؤهل العلمي والديانة والجنسية).

ووجود علاقة بين البيانات الاجتماعية(الحالةالاجتماعية وطبيعة العمل ومكان السكن) والطمع كاحد اسباب ارتكاب الجريمة، وعدم وجود علاقة بين (سنوات الاقامة ومكان الاقامة).

ووجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الشهري) واصدقاء السوء كاحد اسباب ارتكاب الجريمة فمكان العمل يعطي مرتكب الجريمة الدافع لارتكابها لكونه يهيء له في بعض الاحيان منافذ الوصول الى مبتغاه، كما ان الدخل الشهري يشكل دافعا لمرتكب الجريمة وعدم وجود علاقة بين كفاية الدخل والادخار) واصدقاء السوء.

وجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلة في (النوع الاجتماعي والعمـر) والمشاكل الاسرية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين (المؤهل العلمي والديانة والجنسية) والمشكلات الاسرية ووجـود علاقـة بـين البيانات الاجتماعية (سنوات الاقامة ومكـان الاقامـة وطبيعـة ومكـان الـسكن) والمشكلات الاسرية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة، وعدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية والمشكلات الاسرية. ووجود علاقة بين (الدخل الـشهري و والادخـار) والمشكلات الاسرية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وعدم وجود علاقة بـين(مكـان العمل وكفاية الدخل).

وجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلة في (النوع الاجتمـاعي والعمـر والمؤهل العلمي) والاغراء وبينت النتائج عدم وجـود اي علاقـة بـين (الديانـة والجنسية) كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

و وجود علاقة بين البيانات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان السكن) ووالاغراء كاحد اسباب ارتكاب الجريمة، فالحالة الاجتماعية للعامل الوافد تشكل دافعا لارتكاب الاجريمة اذا لم تكن الحالة الاقتصادية تفي بمتطلبات العائلة كما ان سنوات الاقامة قد تشكل دافعا لارتكاب الجريمة نظرا لمعرفة العامل الوافد بنقاط الضعف التي يمكن استخدامها وكذلك طبيعة العمل ومكان السكن

و وجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الشهري وكفاية الدخل والادخار) والحالة الاقتصادية كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وبينت النتائج ايضا عدم وجود علاقة بين (الديانة والجنسية) والاغراء كاحد اسباب ارتكاب الجريمة

وجود علاقة ما بين البيانات الشخصية ممثلة في (النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي) والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وبينت النتائج عدم وجود اي علاقة بين (الديانة والجنسية) والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

ووجود علاقة بين البيانات الاجتماعية(الحالة الاجتماعية وسنوات الاقامة ومكان الاقامة وطبيعة ومكان السكن) والدفاع عن النفس ووجود علاقة بين (مكان العمل والدخل الشهري وكفاية الدخل) والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة وعدم وجود علاقة بين قيمة الادخار والدفاع عن النفس كاحد اسباب ارتكاب الجريمة.

2.5 التوصيات

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1- وضع استراتييجية وطنية لإحلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة بهدف تخفيف الاعداد الامر الذي يؤدي في النهاية الى تقليل نسبة جرائمهم

2- ضرورة اتخاذ اجراءات مشددة قبل منح تصاريح الاقامة للعمالة الوافدة بتقديم شهادة حسن سيرة وسلوك بهدف التعرف على ماضي العامل الوافد

3- الحد من استقدام العاملات في المنازل ووضع شروط تتضمن مؤهل علمي مناسب وعدم السماح للاميات بالعمل في خدمة المنازل

3- زيادة تكاليف استقدام العمالة الوافدة ووضع شروط مشددة على القطاع الخاص بخصوص تشغيل الوافدين.

4- وقف منح تصاريح العمل الحر بالنسبة للعمالة الوافدة وربطه بكفالة او بالاشتراك مع المواطنين لضمان تقليل انماط الجريمة .

5- وضع عقوبات رادعة على العمالة مرتكبي الجريمة منهم وتنفيذ العقوبة وعدم الاكتفاء بتسفيرهم الى بلادهم .

6- توعية المواطنين وعلى الاخص ربات المنازل بانواع وانماط الجريمة التي يقوم بعض العمال الوافدين وبيان اساليبهم في تنفيذ جرائمهم .

المراجع

أ-المراجع العربية

ابو الشعر، سليم (1989)، العمالة الوافدة والاقتصاد الاردني، **مجلة البنوك في الاردن،** المجلد الثامن، العدد الثالث.

أبو لقمة،الهادي(1993). **الانفجار السكاني**. منشورات جامعة السابع افريل، ليبيا. ص 35.

أحمد، سمير نعيم (1977)، **النظرية في علم الاجتماع**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.

البداينة، ذياب، (2003)، **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض.

البشرى، محمد الامين (2005). **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، الرياض.

بشير، شام(2010)،"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها". **السياسة الدولية** ،ع 179، جانفي ، ص.170.

بن يعقوب، الفيروز أبادي مجد الدين محمد، بدون سنة. **القاموس المحيط**. بيروت. دار الفكر. ج2. الطبع. ص157.

بني يونس، يونس (2003) **المركز القانوني للاجانب في المملكة الاردنية الهاشمية**.

جلبي، علي عبد الرزاق(2005) . **علم اجتماع السكان**.. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4. ص 207.

حسن، محمد حسين صادق (1998). **الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي**. دراسة ميدانية على قريتي خزام والعيايشا بمحافظة قنا. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب جامعة جنوب الوادي. ص ص6-7

الحوات، علي وآخرون (2007). **مجلة الدراسات**. طرابلس، المركز العربي العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. العدد 28.

رشوان، حسين عبد الحميد احمد (1995) **الجريمــة،** دراسة فـي علـم الاجتمـاع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل، الاسكندرية.

السلطان، عبدالله عبدالمحسن (1988)، **العمالة الاجنبية والامن**، الثقافـة الامنيـة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الاول، المركز العربي للدراسات الامنيـة والتدريب،الرياض

شفيق، محمد محمد (1975)، **الجريمة والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل، الاسكندرية، مصر.

عبد الكريم، محمد الغريب (1995) **فسيولوجيا السكان**. دار الكتاب الحديث. الإسكندرية، ص ص 89 ـ 90.

عبد المنعم، سليمان، (1996)، **علم الاجرام والجـزاء**. منشورات الحلبي الحقوقيـة. بيروت.

العتيبي، محمد (2005**)، دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الادارة العامة لمكافحة المخدرات،** رسالة ماجـستير، جامعـة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

عواد، رياض(1995) **هجرة العقول**. دار الملتقى للطباعة والنشر. سوريا. ص70.

عوض، السيد (2001) **الجريمة في مجتمع متغيـر،** كلية الاداب، جامعـة جنـوب الوادي، المكتبة المصرية.

عياد، سمير محمد (2008)، "**الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات**" في: الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، ص .22

الغول، حسين علي (2003). **علم النفس الجنائي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر

الغيلاني عبد الله (2008) **التركيبة السكانية خال يهدد الأمن القومي للخليج**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي

الفيل، محمد رشيد (2000). **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. الاردن، عمان. ص ص 41-42.

المراشدة، خلود (2002) **العمالة الوافدة والجريمة في الأردن**، دراسة ميدانية، الجامعة الاردنية

مركز تمكين، (2010) **الحلقة الاضعف العمال المهاجرين فـي قطـاعي العمالـة المنزلية ومصانع المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن**.

معجم الكافي.(1994) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط3. بيروت. ص 1055.

مديرية الأمن العام، إدارة المعلومات الجنائية،(2003-2012) احصاءيات.

ناجي،عبد النور(2008)،"**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**". في ملتقى قسنطينة، ص.119

نور، عثمان حسن محمد ومبارك، ياسر عوض الكريم (2008)، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**. جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص15-17

الوريكات، عايد (2004)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن

الوريكات، عايد عواد (2013)، **نظريات علم الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن

وزارة العمل(2003 - 2012). تقرير، مديرية المعلومات والدراسات.

وهب، علي (1968). **الجغرافية البشرية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. القاهرة. ص48.

ب- المراجع الأجنبية

Aki Horiuchi, B.A.(2012) **The effects of foreign residents on crime rates & labor market outcomes in Japan**, Master thesis, Georgetown University

Al-Shaygi, H K.(1992) **Criminality among migrant workers in Saudi Arabia and its causes,** MS university of Bristol (United Kingdom),.

Bernier, Jennifer Robena (2003), **"'Why should we learn about crime?': Exploring the perceptions and fear of crime among recent immigrants in Waterloo Region (Ontario)"**. Master thesis, Wilfrid Laurier University

Bircan Tuba and Hooghe Marc (2011) **Immigration, diversity and crime: an analysis of Belgian national crime statistics,** 2001–6 . European Journal of Criminology , 8 (3) pp 198-212

Bircan Tuba and Hooghe Marc (2011). **Immigration, diversity and crime: an analysis of Belgian national crime statistics**, 2001–6 . European Journal of Criminology , 8 (3) pp 198-212

Ce´sarAlonso-Borrego & Pablo Va´zquez, (2010) **Does Immigration Cause Crime? Evidence from Spain,** American Law and Economics Review,doi:10.1093/aler/ahr019, Published by Oxford University Press on behalf of the American Law and Economics Association.

Ceobanu, Alin M,(2011) **Usual suspects? Public views about immigrants' impact on crime in European countries.** International Journal of Comparative Sociology (Sage Publications, Ltd.). 02/01/2011, Vol. 52 Issue 1/2, p114-131. 18p.

Chang, Rosa Elena,(2009) **Contemporary Perceptions Of Immigrants as Threats : is The Perceived "Criminal Immigrant" Image Supported?,** Doctor of Philosophy thesis, University of Miami

Farzana Quddus(2008) **Immigrants' Perceptions of the Legal System: A Qualitative Study of Bangladeshi Immigrants in Winnipeg, Manitoba**,Master thesis, University of Manitoba Winnipeg, Manitoba, Canada

Farzana Quddus(2008) **Immigrants' Perceptions of the Legal System: A Qualitative Study of Bangladeshi Immigrants in**

Fitzgerald, Jennifer. Curtis, K. Amber & Corliss, Catherine L. (2010). **Anxious Publics: Worries about Crime and Immigration**, University of Colorado at Boulder & Brown University

Gang, I. N., Rivera-Batiz, F., & Yun, M.-S. (2002, September). **Economic Strain, Ethnic Concentration and Attitudes Towards Foreigners in the European Union**. Discussion Paper No. 578.

Retrieved April 15, 2009, from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=331475.

Garoupa, Nuno. (2007)**.‘‘Optimal LawEnforcement andCriminal Organization,’’** 63Journal of Economic Behavior and Organization 461–74.

Green, E.G. T. (2009). **Who Can Enter? A Multilevel Analysis on Public Support for Immigration Criteria across 20 European Countries**. Group Processes and Intergroup Relations, 12(1), 41-60.

Hagan, J., Levi, R., & Dinovitzer, R. (2008). **The symbolic violence of the crime-immigration nexus:Migrant mythologies in the Americas**. Criminology and Public Policy, 7(1), 95–112.

Hiatt, K. D. (2007). **Immigrant Danger? Immigration and Increased Crime in Europe**. Institute for Research on Labor and Employment. Spotlight on Immigration: Interdisciplinary

Hickman, L.J., & Suttorp, M.J. (2008). **Are deportable aliens a unique threat to public safety? Comparing the recidivism of deportable and nondeportable aliens.** *Criminology & Public Policy, 7(1)*, 59-82.

Hitoshi Kobayashi, LL.B.(2010) **IMMIGRATION AND CRIME RATES IN JAPAN: DOES AN INCREASE IN FOREIGN-BORN PEOPLE THREATEN JAPANESE PUBLIC SAFETY?** Master thesis , Georgetown University

John M. MacDonald, John R. Hipp & Charlotte Gill (2013), **The Effects of Immigrant Concentration on Changes in Neighborhood Crime Rates**, Journal of Quantitative Criminology. ISSN 0748-4518, J Quant Criminol, DOI 10.1007/s10940-012-9176-8

Katz, C.M., Fox, A.M., & White, M.D. (2010). **Assessing the relationship between immigration status and drug use**. Justice Quarterly, 1-35. doi: 10.1080/07418825.2010.514277

Lee, Matthew T. Martinez, Ramiro & Rosenfeld , Richard. (2001), **Does Immigration Increase Homicide? Negative Evidence From Three Border Cities**. *The Sociological Quarterly* 42 (4): 559-80

Lidia E. Nuño(2011) **Examining the Relationship between Immigration Status and Criminal Involvement: Do Illegal Immigrants Commit More Crime?** Master thesis ,Arizona University

Linden, R. (2009). **Criminology: A Canadian Perspective (6th Edition)**. Toronto: Nelson

Lynch, J., & Simon, R. (2007). **A comparative assessment of criminal involvement among immigrants andnatives across seven nations**. In J. Freilich & G. Newman (Eds.), Crime and immigration (pp. 273–290). Burlington: Ashgate

Martinez R Jr, Stowell JI, Lee MT (2010) **Immigration and crime in era of transformation: a longitudinal analysis of homicides in San Diego neighborhoods**, 1980–2000. Criminology 48:797–830

Martinez, R. (2008). Immigration, crime and recidivism: Editorial introduction. **Criminology and PublicPolicy**, 7(1), 53–58.

Mayda, A. M. (2006). **Who Is Against Immigration? A Cross-Country Investigation of Individual Attitudes toward Immigrants.** Review of Economics and Statistics, 88(3), 510-530

McAdams, Richard. 2000. ''**A Focal Point Theory of Expressive Law**,'' 86 Virginia Law Review 1649–729.

McLaren, L. M. (2001). **Immigration and the New Politics of Inclusion and Exclusion in the European Union**. European Journal of Political Research, 39(1), 81-108

Mears, D. P. (2001), **"The Immigration-Crime Nexus: Towards an Analytic Framework for Assessing and Guiding Theory, Research and Policy** ‘"Sociological Perspectives, 44, 1-19 .

Olson Christa Polczynski , Laurikkala Minna K and Corzine Jay(2009) **Immigration and Violent Crime Citizenship, Status and Social Disorganization,** Volume 13 Number3 ,pp 227-241

Papadopoulos, Georgios (2009). **Property Crime and Immigration in England and Wales, Evidence from the Offending, Crime and Justice Survey,** Department of Economics, University of Essex

Polinsky, A. Mitchell, and Shavell, Steven. (2000). **''The Economic Theory of Public Enforcement of the Law,''** 38 Journal of Economic Literature 45–76.

Rattner, A. (2007). **Crime and Russian immigration: Socialization or importation? The Israeli case**. In J.Freilich & G. Newman (Eds.), Crime and immigration (pp. 165–178). Burlington: Ashgate.

Rumbaut, R. & Ewing, W. (2007). The myth of immigrant criminality. Retrieved fromhttp://borderbattles.ssrc.org/Rumbaut_Ewing/index.html.

Sampson, R. (2006). **Open doors don't invite criminals: Is increased immigration behind the drop incrime?** The New York Times (March 11), A27.

Sampson, R. (2006). **Open doors don't invite criminals: Is increased immigration behind the drop incrime?** The New York Times (March 11), A27.

Sampson, R. (2008). **Rethinking crime and immigration**. Contexts, 7(1), 28-33.

Shaw, Clifford R. and Henry D. McKay. (1942). **Juvenile Delinquency and Urban Areas**. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Sides, J., & Citrin, J. (2007). **European Opinion About Immigration: the Role of Identities,Interests and Information.** British Journal of Political Science, 37(3), 477-504.

Siegel, D., & Bovenkerk, F. (2007). **Crime and manipulation of identity among Russian-speakingimmigrants in the Netherlands**. In J. Freilich & G. Newman (Eds.), Crime and immigration (pp. 251–272). Burlington: Ashgate.

Sikich, Keri W.& Simon, Rita J (2007). **Public Attitudes toward Immigrants and Immigration Policies across Seven Nations**, International Migration Review, Volume 41, Issue 4, pages 956–962.

Silvia Pessona,Andrew Gardner, and Laura Harkness. (2012).**Transnational labor migration in qatar: an empirical sociological analysis**. Qatar foundation annual research from proceedings: vol. 2012, AHO2. Carnegie Mellon University in Qatar, Doha, QATAR; University of Puget Sound,Tacoma,UNITEDSTATES

Simon, R., & Sikich, K. (2007). **Public attitudes toward immigrants and immigration policies across sevennations**. International Migration Review, 41(4), 956–962.

Srebnick Amy Gilman & Lévy René (2005) **Crime and Culture: An Historical Perspective.** Aldershot: Ashgate, 244pp. Downloaded from http://bjc.oxfordjournals.org/at Mu'tah University on December 6, 2013

Stormshak May Lim, Elizabeth A. And Corrina A. Falkenstein (2011) **Psychosocial Adjustment and Substance Use of Cambodian and Vietnamese Immigrant Youth**, Journal of Cross-Cultural Psychology42 (1) 104–119

Stowell, Jacob I. (2005). **DOES IMMIGRATION BEGET CRIME? UNDERSTANDING THE DIRECT AND INDIRECT IMPACTS OF IMMIGRATION ON VIOLENCE**, In Partial Fulfillment of The Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, College of Arts and Sciences Department of Sociology, University at Albany, State University of New York.

Stowell, Jacob I. and Ramiro Martinez, Jr.(2007) **“Displaced, Dispossessed, or Lawless? Examining the Link Between Ethnicity, Immigration, and Violence.”** Journal of Aggression and Violent Behavior 12:564-581.

Sutherland, Edwin. 1927. **“Is There Undue Crime Among Immigrants?”** National Conference of Social Work Annual Session.

Velazquez, A. ,and Kimberly , K.(2010). **Mexican Immigration: Insiders’ Views on Crime, Risks, and Victimization**, Journal of Ethnicity in Criminal *Justice*, 8:127–149,

Wadsworth, T. (2010). **Is Immigration Responsible for the Crime Drop? An Assessment of the Influence of Immigration on Changes in Violent Crime Between 1990 and 2000**. Social Science Quarterly, 91(2), 531-553.
Wadsworth, T. (2010). **Is Immigration Responsible for the Crime Drop? An Assessment of the Influence of Immigration on Changes in Violent Crime Between 1990 and 2000**.Social Science Quarterly, 91(2), 531-553 .
Wortley, S. (2004). **Hidden intersections: Research on race, crime and criminal justice in Canada**.Canadian Ethnic Studies Journal, 35(3), 99–117.
Yeager, M. (1996). **Immigrants and criminality: A meta survey**. Ottawa: The Metropolis Project**.**

الملحق(أ)

اسئلة الاستبانة

تحية طيبة،

يسرني أن أقدم لكم هذه الاستبانة والتي صممت للحصول على بعض البيانات لاستطلاع رأيكم بخصوص عدد من القضايا التي تهتم بالحياة العامة. أرجو أن تقوم بتعبئة هذه الاستبانة بالشكل الصحيح، علما بان الهدف من المعلومات هو لأغراض البحث العلمي ولن تستعمل هذه المعلومات لأية أهداف أخرى. وعليه أرجو عدم كتابة الاسم أو أية دلالات تشير إلى شخصيتك.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث : رائد زكي العمارين

اولا: البيانات الشخصية

1-الجنس ☐ ذكر ☐ انثى

2- العمر ....

3-المؤهل العلمي ....

4-الديانة ....

5-الجنسية ☐ عربي ☐ اوروبي

☐ اسيوي ☐ غير ذلك

ثانيا البيانات الاجتماعية

6-الحالة الاجتماعية ☐ اعزب ☐ متزوج

☐ مطلق ☐ ارمل

7-سنوات الاقامة في الاردن ☐ اقل من 3 ☐ 3 الى اقل من 6

☐ 6 الى اقل من10 ☐ 10فاكثر

8-مكان الاقامة في الاردن......................

9-ما هي طبيعة عملك......................

10 مع من كنت تسكن

☐ لوحدك ☐ مع عائلتك ☐ مع مجموعة من العمال

11- مكان سكنك ....

ثالثا : الوضع الاقتصادي

12- مع من كنت تعمل

☐ في **القطاع العام** ☐ قطاع خاص

☐ لحسابك الشخصي ☐ غير ذلك (اذكره)

13-الدخل الشهري ●●●●●●●●●●●●●●●●

14- هل دخلك الشهري يكفيك

☐ نعم ☐ لا

15- اذا كانت الاجابة نعم كم تدخر من دخلك؟

☐ اقل من 50 ☐ من 50 الى اقل من 100

☐ 100 الى اقل من 200 ☐ 200 فاكثر

رابعا : البيانات الجرمية

16- العمر عند ارتكاب الجريمة

☐ اقل من 25 ☐ من 25 الى اقل من 35

☐ 35 الى اقل من 45 ☐ 45 فاكثر

17- عملك قبل ارتكاب الجريمة

☐ بدون عمل ☐ عامل زراعي ☐ حارس عمارة ☐ مهنة حرة

☐ غير ذلك

18- نوع الجريمة التي ارتكبتها

☐ السرقة ☐ التزوير ☐ القتل ☐ الاختلاس ☐ **الايذاء**

☐ التهديد ☐ اغتصاب ☐ سفاح ☐ اجهاض ☐

زنا

☐ تحرش جنسي ☐ خطف ☐ الذم والقدح والتحقير ☐ مخدرات

☐ هتك العرض ☐ احيازة مواد خليعة ☐ السكر ☐ الرشوة

19- اسباب ارتكاب الجريمة

☐ الحالة الاقتصادية☐ الطمع ☐ اصدقاء السوق☐ المشاكل الاسرية

☐ الاغراء ☐ الدفاع عن النفس☐ غير ذلك

20- مكان ارتكاب الجريمة

☐ السكن ☐ العمل ☐ مكان عام ☐ داخل المدينة التي تسكنها

☐ خارج المدينة ☐ غير ذلك اذكرها

21-هل لديك شركاء في الجريمة

☐ نعم ☐ لا

22-نوع الحكم الصادر بحقك

☐ سجن☐ اسجن وغرامة ☐ اعدام☐ غير ذلك

23-هل هذه هي جريمتك الاولى

☐ نعم ☐ لا

24-هل تختلف الجرائم التي ارتكبتها عن بعضها البعض

☐ نعم ☐ لا ☐

-25-هل تتناول المخدرات

☐ نعم ☐ لا ☐

-26-هل تتناول المسكرات

☐ نعم ☐ لا ☐

27-الادوات المستخدمة في الجريمة

☐ اسلحة نارية ☐ ادوات حادة ☐ مواد تزوير

28-زمن ارتكاب الجريمة

☐ صباحا ☐ خلال النهار ☐ ليلا

29-هل سبق لك ان دخلت السجن

☐ نعم☐ لا ☐

30-**هل قمت بارتكاب جريمة في بلدك**

☐ نعم ☐ لا

31ـــاذا كان الجواب بنعم اذكرها..............